الصراع على الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط
دراسة في الجغرافيا السياسية

إعداد
د/ عيد ناجي الرفاعي شلبي
مدرس الجغرافيا البشرية بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية
كليـــــة الآداب – جامعـــــة طنطـــا

المستخلص:
تتناول الدراسة الصراع على الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، حيث تتمتع منطقة الدراسة بأهمية كبيرة؛ نظراً لموقعها الجغرافي المميز، الذي يتوسط قارات العالم الثلاث أوروبا وأسيا وإفريقيا، واحتوائها على العديد من المضايق والممرات البحرية التي تتحكم في الاقتصاد العالمي، الا أن المنطقة تمثل بؤرةً للصراع التاريخي كالصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى الصراع القائم بين تركيا وقبرص واليونان حول القضية القبرصية.

ومع الاكتشافات الحديثة للطاقة، واحتواء المنطقة على احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي في المناطق البحرية لدول المنطقة، ومع وجود تشريعات قانونية تخص تحديد المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لبعض الدول تصاعدت حدة التوتر، كون أن هناك بعض الدول في المنطقة - كالكيان الإسرائيلي وتركيا وسوريا- غير موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م؛ مما يزيد من صعوبة ترسيم الحدود البحرية، ويجعل الدول ذات المصالح المشتركة تلجأ إلى توقيع اتفاقيات ثنائية، أو بإعلان بعض الدول عن حدودها البحرية بشكل أحادي؛ مما يثير حفيظة الدول الأخرى المجاورة؛ كل ذلك أدى إلى عودة الصراعات التاريخية في المنطقة، وظهور صراعات أخرى حول اقتسام واستغلال الطاقة بالمنطقة.

وقد تلعب الاكتشافات الحديثة للطاقة دوراً في تأجيج الصراعات بين دول الحوض خاصة مع تزامن عمليات الاستكشاف مع عدم وجود رؤية قانونية واضحة لترسيم الحدود البحرية لكل دولة، وقد تكون هذه الاستكشافات مصدراً للتعاون بين دول الحوض، وذلك باقتناع هذه الدول بأن التعاون هو السبيل الوحيد للاستفادة من مصادر الطاقة بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا السياسية، الحوض الشرقي للبحر المتوسط، الصراع على الطاقة، البحر المتوسط، الغاز الطبيعي، الحدود البحرية.

مقدّمة

تعد الطاقة في القرن الحادي والعشرين هي سر التطور والتفوق ومفتاح السيطرة على العالم، فهي أصبحت محدداً أساسياً لسياسة الدولة الخارجية؛ فالدولة التي تمتلك طاقتها تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، ويزداد وزنها وثقلها السياسي، أما الدول التي تفتقر لمصادر الطاقة فترضخ لرغبات الدول المصدرة لها؛ لكي تضمن توفير احتياجات سكانها.

ولم يعد مكمن القوة – بالنسبة للدولة - قائم فقط علي حجم العُداد والأسلحة العسكرية الثقيلة وحجم الجيوش، وإنما تقوم أيضاً علي السيطرة علي مكامن الطاقة؛ لذلك يوجد هناك تنافس وسباق بين العديد من الدول للسيطرة علي مصادر الطاقة الرئيسة؛ والتي تعد من أهم أسباب اندلاع الأزمات والصراعات الإقليمية والدولية خلال السنوات القادمة، خاصة مع عدم تنامي المخزون العالمي للطاقة بمعدلات تواكب الطلب المتزايد عليها (محمد أبو سريع ، ٢٠١٨ ، صـ٢٦).

وبالنظر إلى خريطة صراعات الطاقة في العالم يتبين أنه تتعدد التوترات القائمة والمحتملة بين الدول نتيجة التنافس على مصادر الطاقة – خاصة البترول والغاز الطبيعي – والتي تمتد عبر أرجاء كثيرة من العالم وهي على سبيل المثال: كالصراع على الغاز في شرق البحر المتوسط موضوع الدراسة، والصراع على حقول النفط في بحر قزوين، والنزاعات الإقليمية والدولية الناتجة عن الطاقة في الخليج العربي وبحر الصين الجنوبي وخليج غينيا.. وغيرها من المناطق التي تتصاعد فيها حدة الصراع، والتي قد تصل أحياناً إلى حد الصدام العسكري.

وقد تطرح الاكتشافات الضخمة للبترول والغاز في منطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط فرصاً للتعاون بين دول الإقليم، من أجل الاستفادة من هذه الاكتشافات وتلك الاحتياطيات، ولكن الأزمات والصراعات الخطيرة التي تحيط بأطراف الإقليم، وانتشار قوى التطرف والإرهاب، وصراع القوة والنفوذ الاقليمي والدولي، فضلاً عن تداخل الحدود البحرية والخلاف عليها بين دول الحوض كل ذلك قد يفتح أبواباً جديدة للصراع تعيق فرص التعاون في المنطقة.

كما يعد اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في منطقة الحوض - من ناحية أخرى - نقطة تحول في شكل العلاقات القائمة بمنطقة الشرق الأوسط، فقد يكون له دور في تغيير موازين القوى بالمنطقة، عن طريق تحول الدول الفقيرة في مصادر الطاقة مثل قبرص ولبنان وسوريا والكيان الإسرائيلي، إلى دول ذات وفرة في هذه المصادر وتقوم بتصديرها إلى الخارج، فتتحول إلى دول مصدره بعد أن كانت مستوردة لها.

وتقدر المخزون الضخم من البترول والغاز في السواحل الشرقية لحوض البحر المتوسط منذ عام ٢٠٠٩م - حسب تقديرات معهد الدراسات الجيولوجي الامريكي USGS - إلى نحو ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ونحو ١,٧ مليار برميل من النفط (Michael Ratner, 2016, P1)؛ مما يجعل هذه المنطقة ذات بعد إستراتيجي كمخزن عملاق للثروات الباطنية ، فضلاً عن زيادة حدة التنافس والصراع حول السيطرة علي هذا المخزون كسعي كل من الكيان الإسرائيلي وقبرص للتنقيب علي هذه الثروات ، ورفض كل من لبنان وسوريا لهذا السلوك ، وحدوث صراعات وخلافات حول ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة.

الدراسات السابقة

هناك دراسات عديدة تتناول الصراع علي الطاقة نذكر منها: دراسة محمد نور الدين السبعاوي (٢٠٠٢م) التي تناولت الأبعاد الإقليمية للصراع علي نفط بحر قزوين، ودراسة أحمد الباسوسي (٢٠١٨م)، التي تناولت التهديدات الواقعة والمحتملة للاكتشافات الهائلة للموارد الهيدروكربونية في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، ودراسة معتمر عبد الله (٢٠١٩م)، التي استعرضت تأثير مشروعات خطوط الأنابيب

لإمداد الطاقة على التوازن الإقليمي بمنطقتي بحر قزوين وشرق البحر المتوسط، ودراسة Evaghoras L. Evaghorou (2019) التي تستعرض تنافس دول شرق المتوسط علي قضايا الأمن والطاقة، وتهدف الدراسة الي إثبات أن قضايا الطاقة ستزيد من المنافسة والصراع بين دول شرق المتوسط، ودراسة Ahmed Soliman (2021) التي تتناول دور غاز شرق المتوسط في أمن الطاقة الأوروبي، حيث أكدت على أن اكتشافات الغاز الجديدة في شرق المتوسط عملت على جذب مصالح دولية كبيرة خاصة الاتحاد الأوروبي، ودراسة عبد الله المعلواني (٢٠٢١م)، التي تهدف إلى تفسير وتحليل العلاقة بين مصادر الطاقة المكتشفة في شرق البحر المتوسط وأمن الطاقة للكيان الإسرائيلي، ودراسة ماهر عيش (٢٠٢٢م)، التي تناولت تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر المتوسط علي تحديد الجرف القاري لتركيا، والذي أدي إلى تداخل الادعاءات البحرية مع الدول المقابلة والملاصقة لها، كما حددت الدراسة السيناريوهات المستقبلية للنزاع علي تحديد الجرف القاري لتركيا، ودراسة ماهر عيش (٢٠٢٣م)، التي تناولت النزاع علي الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، من خلال دراسة القضية القبرصية وتأثير ذلك علي تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، ومظاهر النزاع علي الموارد الهيدروكربونية بين تركيا وقبرص.

منطقة الدراسة

تتمثل منطقة الدراسة شكل (١)، وهي تلك المنطقة من البحر المتوسط التي تحددها سواحل كل من: تركيا واليونان شمالاً، ومصر وشمال شرق ليبيا جنوباً، وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة بالكيان الإسرائيلي وقطاع غزة وجزيرة قبرص شرقاً، والمسطح المائي لجزيرة كريت اليونانية غرباً، أي أن الحوض الشرقي للبحر المتوسط يضم شواطئ الدول المطلة علي البحر المتوسط التي تقع شرق خط طول ٢٠˚ شرقاً (Tziampiris, 2019, P23)، حيث يمتد الحوض الشرقي للبحر المتوسط بين خطي طول ٢٠˚ : ١١ً ٣٧ َ ٣٦˚ شرقاً ، وبين دائرتي عرض ٣٠˚ : ١٦ً ٢ َ ٤١˚ شمالاً. ويوضح شكل (٢) دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط هي: اليونان، تركيا، سوريا، لبنان وفلسطين المحتلة بالكيان الإسرائيلي، وقطاع غزة، ومصر، وليبيا، وقبرص.

أساليب ومداخل الدراسة

اتبعت الدراسة المداخل التالية:

- الأسلوب الوثائقي Documentary Method، لتحليل محتوي الوثائق المستخدمة في البحث كالاتفاقيات التي تحدد الحدود البحرية، والرسائل والمذكرات الشفوية الموجودة لدي الأمم المتحدة.
- مدخل تحليل النظم System Analysis، النظام هو ذلك الكيان ذو العناصر المترابطة الذي يستقبل مدخلات معينة حيث يعالجها ويعطي مخرجات محددة، فالصراع على الطاقة يمثل مدخل يتم معالجته على كافة المستويات الإقليمية والدولية لتعطي مخرجات تؤثر على القرار السياسي.
- مدخل تحليل القوة Power Analysis Approach، لتحديد قيمة العامل الجغرافي في تكوين قوة الدولة (محمود توفيق ، ٢٠١١ ، صـ٧٧)، وتم استخدامه في قياس القوة العسكرية لدول شرق البحر المتوسط؛ لحماية الثروات المكتشفة.
- الأسلوب الكمي أو الإحصائي: لجدولة بيانات الظاهرة السياسية وتحليلها، بالاستعانة ببرامج الحاسب الآلي مثل برنامج الجداول الالكترونية Excel .
- الأسلوب الكارتوجرافي: لرسم أشكال وخرائط الدراسة، وتوقيع إحداثيات الحدود البحرية بالاستعانة ببرنامج Arc GIS.

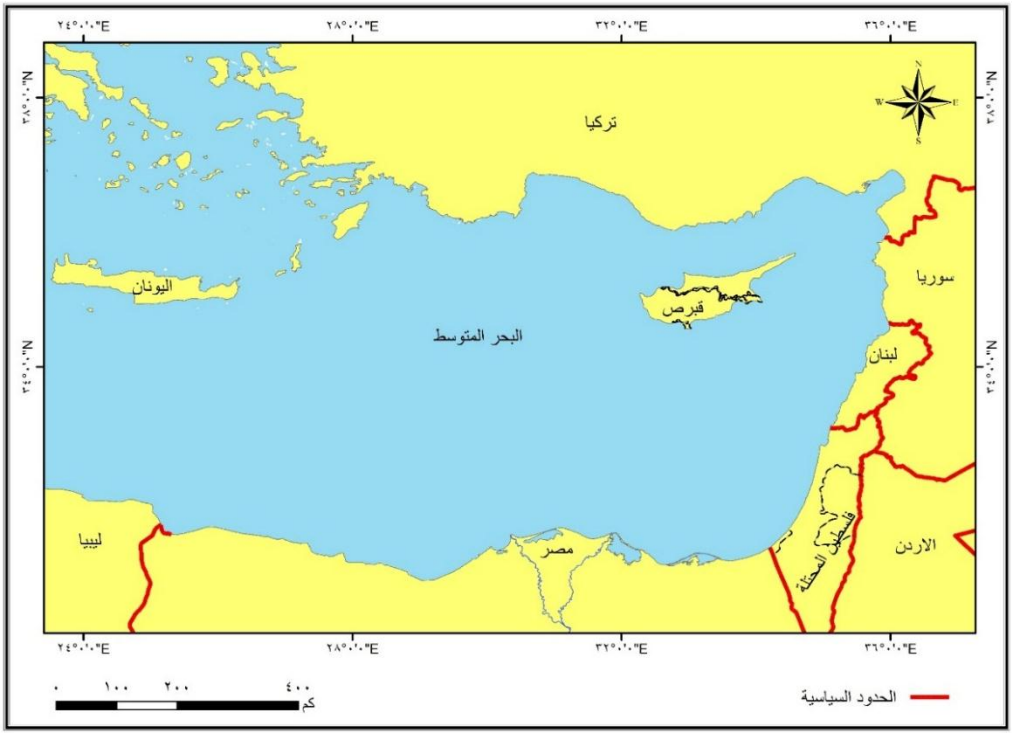

المصدر: من عمل الباحث

شكل (١) الحوض الشرقي للبحر المتوسط

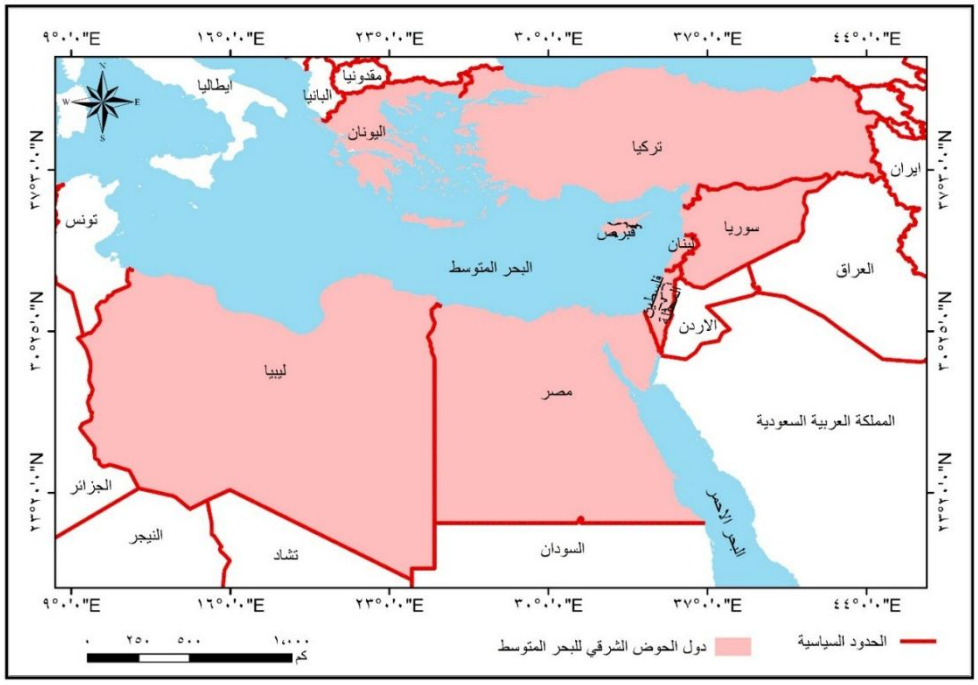

المصدر: من عمل الباحث

شكل (٢) دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على الوثائق الأولية الصادرة عن كل دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط، الموجودة على موقع الأمم المتحدة، شعبة شئون المحيطات وقانون البحار Division for Ocean Affairs and the Low of the Sea، حيث تضمنت تلك الوثائق ما يلي:

- اتفاقيات تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين بعض دول شرق البحر المتوسط: كالاتفاق بين جمهورية قبرص وجمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٣م، والاتفاق بين الكيان الإسرائيلي وجمهورية قبرص عام ٢٠١٠م، ومذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية عام ٢٠١٩م، والاتفاق بين حكومة الجمهورية اليونانية وجمهورية مصر العربية عام ٢٠٢٠م.
- الرسائل والمذكرات الشفوية لدول شرق المتوسط لدى الأمم المتحدة والتي من خلالها تم تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لبعض دول الحوض بشكل أحادي: مثل تحديد قبرص لحدودها الشمالية مع تركيا، وقيام تركيا بتحديد جرفها القاري في شرق البحر المتوسط، وإعلان فلسطين عن حدودها البحرية قبالة سواحل غزة.
- البيانات العسكرية لدول شرق البحر المتوسط، من موقع جيوش العالم Global Fire Power وكتاب The world factbook,2023 الصادر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA).
- خريطة الأدميراليه البريطانية، لوحة رأس التين، مقياس رسم ١ : ١١٠٠٠٠٠.
- خريطة العالم لـ Esri Data and Maps من الموقع التالي:

https://hub.arcgis.com/datasets/esri::world-countries-generalized/explore?location=32.290608%2c24.875662%2c5.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في رصد وتحليل صراع الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، من خلال الوقوف على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط، ومعرفة أهم اكتشافات الطاقة في المنطقة، وتحليل أسباب الصراع على الطاقة بين دول الحوض، وتحديد أطراف الصراع الدولي والإقليمي عليها، فضلاً عن تحديد مدى تأثير تداخل النطاقات البحرية بين دول شرق البحر المتوسط على استكشاف واستغلال الطاقة، ومدى تأثير صراع الطاقة بين دول شرق المتوسط على نشأة التحالفات الإقليمية بين دول الحوض، بالإضافة إلى قياس القوة العسكرية – خاصة القوات البحرية والجوية - لدول شرق البحر المتوسط كقوة ردع للتأمين والحفاظ على الطاقة المكتشفة، ورسم تصور جيوبولتيكي لمستقبل الصراع على الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط، وذلك من خلال المحاور التالية:

١- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط
٢- أهم اكتشافات الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط
٣- الصراع على الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط
٤- التحالفات الإقليمية بمنطقة شرق البحر المتوسط
٥- القدرات العسكرية لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط
٦- مستقبل الصراع الإقليمي على الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

تتمثل الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط في أنها تضم مجموعة من الممرات البحرية الاستراتيجية التي تربط بين قارات العالم القديم، من أهم هذه الممرات ممرا البسفور والدردنيل وهما

ممران تركيان يربطان بين البحر الأسود والبحر المتوسط عبر بحر ايجة، حيث يصل ممر البسفور بين البحر الاسود وبحر مرمرة، ثم يكمل ممر الدردنيل إلى بحر إيجة؛ مما عملا علي تحول البحر الأسود من بحر مغلق إلى بحر شبه مفتوح.

كما تضم المنطقة قناة السويس المصرية التي تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، أي تربط بين الشرق والغرب لخدمة التجارة الدولية خاصة النفط لنقله من مناطق منابعه شرقاً إلى أسواقه غرباً؛ مما يعطي أهمية حيوية لمنطقة شرق المتوسط وجعلها مركزاً للتجارة البحرية، حيث يمر ٣٠% من إجمالي التجارة الدولية بهذه المنطقة، ويمر بالمنطقة أيضاً نحو ٢٥% من تجارة النفط (Elkabbouri Mounime and Lotfi,2014, P2) و (إيمان زهران ، ٢٠٢٠ ، صـ١٦٤) .

كما تضم المنطقة عدداً من الجزر الاستراتيجية، منها جزيرة قبرص التي تقع في شمال شرق الحوض، وجزيرة كريت اليونانية، والعديد من جزر بحر ايجه في شمال الحوض والتي تفصل بين كل من تركيا واليونان وأهمها جزيرة رودس، والتي لها أهمية عسكرية كبيرة لمحاولة السيطرة وحماية الاكتشافات الحديثة من الغاز الطبيعي.

كما زادت اكتشافات الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة سواء لدول الحوض بشكل عام وللقوى الكبرى بشكل خاص، خاصة وأن هناك هدفاً غربياً بتنويع مصادر الغاز بالنسبة لأوروبا، وتقليص الاعتماد على الغاز الروسي.

ومما يزيد من الأهمية الاستراتيجية للحوض الشرقي للبحر المتوسط احتوائه على احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي والتي ستغير موازين القوى في المنطقة، حيث يعد الحوض الشرقي للبحر المتوسط أحد أكبر الأحواض العالمية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، كما يتضح من جدول (١) الذي يوضح احتياطي الغاز الطبيعي في الأحواض الكبرى في العالم .

جدول (١) احتياطي الغاز الطبيعي في الأحواض الكبرى في العالم

الحوض	الاحتياطي (مليار م٣)
سيبيريا الغربي	١٨٢٠٠
الربع الخالي (السعودية – اليمن)	١٢٠٦٢
شرق البحر المتوسط	٩٧٠٠
الغور (شرق السعودية)	٦٤٢٧
سلسلة زاكروس (الخليج العربي)	٦٠٠٣

المصدر: (عبد العزيز المنصور وأخرون، ٢٠١٣، صـ١٦٩)

ويتضح من الجدول (١) والشكل (٣) ما يلي :

يحتل الحوض الشرقي للبحر المتوسط المرتبة الثالثة في العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، بعد حوض سيبريا الغربي الذي يحتل المرتبة الأولى عالمياً، وحوض الربع الخالي الذي يحتل المرتبة الثانية؛ مما يجعل الحوض الشرقي للبحر المتوسط يحتل أهمية كبيرة في سياسات القوى الإقليمية والدولية، كما يحظى أيضاً باهتمام العديد من الشركات النفطية الكبرى كشركة نوبل انرجي الأمريكية، وشركة غاز بروم الروسية، وشركة ايني الإيطالية وغيرها من الشركات الأخرى.

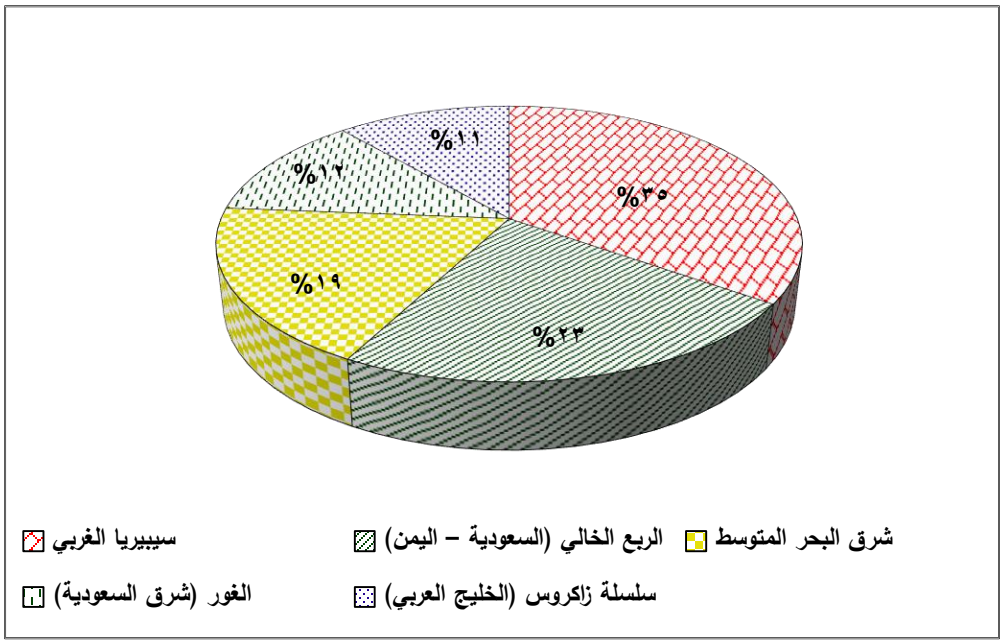

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا علي بيانات جدول (١) .

شكل (٣) احتياطي الغاز الطبيعي في الأحواض الكبرى في العالم

ثانيا: أهم الاكتشافات النفطية والغازية في الحوض الشرقي للمتوسط.

تعود أول اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط إلى ثمانينيات القرن العشرين قبالة الساحل المصري (شادي سمير ، ٢٠١٩ ، صـ٣٣)، حيث اكتشف أول حقل بري للغاز في منطقة أبو ماضي في دلتا النيل عام ١٩٦٧ من قبل شركة بلاعيم للبترول والذي كان بداية الاستكشافات الكبرى للغاز الطبيعي في مصر، وتبعه اكتشاف حقل أبو قير البحري في البحر المتوسط في عام ١٩٦٩م وهو أول حقل بحري للغاز الطبيعي في مصر(https://www.petroleum.gov.eg)، وقد أدت هذه التطورات إلى قيام شركات النفط بإجراء عمليات البحث والتنقيب بالمنطقة. حيث لم تشهد منطقة شرق البحر المتوسط – قبل عام ٢٠٠٩م – سوى عدد محدود من المحاولات الاستكشافية والتي أثمرت عن اكتشافات متواضعة، إلا أن التوسع في عمليات البحث والاستكشاف أسفرت عن اكتشافات عظيمة من الغاز في المنطقة، ويوضح جدول (٢) وشكل (٤) حقول الغاز المكتشفة بمنطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٩ : ٢٠١٥م .

ويتضح من جدول (٢) أن في عام ١٩٩٩م تم اكتشاف حقلي " نوا Noa " و " ماري بي Mari-B " داخل الحدود البحرية للكيان الإسرائيلي، وتقدر احتياطيات الغاز بهذين الحقلين نحو ٣٢ مليار م٣، بما يوفر نحو ٦٠% من إجمالي الطلب علي الغاز الطبيعي في الكيان الإسرائيلي. وبعد اكتشاف هذين الحقلين بعام واحد تم اكتشاف حقل غزة مارين البحري، والذي يبعد عن سواحل غزة بنحو ٣٦ كم، وتبلغ احتياطات الغاز فيه نحو ٣٠ مليار م٣، إلا أنَّ هذا الحقل بقي معطلاً بسبب إصرار الكيان الإسرائيلي علي السيطرة على الحقل والتحكم فيه (Darbouche and other,2012,p22).

وقد تم اكتشاف عدد من حقول الغاز خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩م أمام السواحل المصرية، إلا أنها تعد اكتشافات متواضعة لم تستطع جذب الأطراف الإقليمية والدولية وشركات التنقيب العالمية. ولكن بدءاً من عام ٢٠٠٩م شهدت خريطة الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط تغيرات جعلت المنطقة محل اهتمام حكومات دول الإقليم والقوى الكبرى وشركات الطاقة العالمية.

جدول (٢) حقول الغاز المكتشفة بمنطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط خلال الفترة (١٩٩٩ : ٢٠١٥م)

الحقل	تاريخ الاكتشاف	الدولة (المكان)	الاحتياطيات (مليار م٣)
نوا Noa	١٩٩٩م	الحدود البحرية لفلسطين المحتلة (الكيان الإسرائيلي)	٣٢
ماري بي Mari-B	١٩٩٩م		
غزة مارين (البحري)	٢٠٠٠م	أمام سواحل غزة	٣٠
تامار Tamar	٢٠٠٩م	الحدود البحرية لفلسطين المحتلة (الكيان الاسرائيلي)	٢٧٤
ليفايثان Leviathan	٢٠١٠م		٤٦٠ : ٥٦٦
أفروديت Aphrodite	٢٠١١م	أمام السواحل الجنوبية لقبرص	٨٤ : ٢٥٤
ظهر Zohr	٢٠١٥م	الحدود البحرية لمصر	٨٥٠
دانيال Daniel	٢٠١٦م	الحدود البحرية لفلسطين المحتلة (الكيان الإسرائيلي)	٢٦٤
كاليبسو Calypso	٢٠١٨م	المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص	١٥٠
جلاوكوس Glaucus	٢٠١٩م	جنوب غرب قبرص	١٤٢ : ٢٢٧
أثينا	٢٠٢٢م	قبالة سواحل الكيان الإسرائيلي قرب حقل تانين	٨

المصدر: (حسين سليمان ، ٢٠١٨ ، صـ٧٦ : ٧٧) و (شادي سمير ، ٢٠١٩ ، صـ٥٢ : ٥٤) .

حيث بدأت سلسلة من الاكتشافات العظيمة في مجال الطاقة والمتمثلة في: اكتشاف حقل " تامار Tamar " في يناير عام ٢٠٠٩م بواسطة شركة نوبل إنرجي الأمريكية قبالة سواحل فلسطين المحتلة بالكيان الإسرائيلي على البحر المتوسط والذي يبعد ٩٠ كم من الساحل، وقدرت احتياطات الغاز في هذا الحقل بنحو ٢٧٤ مليارم٣. ويعد هذا الحقل – في هذا الوقت - أكبر حقل غاز بحري تم اكتشافه في المياه العميقة في العالم، والذي سيحقق الاكتفاء الذاتي للكيان الإسرائيلي من الغاز الطبيعي لمدة ٣٥ عاماً (عبد العزيز المنصور وآخرون ، ٢٠١٣ ، صـ١٧٢).

وعقب ذلك وبالتحديد في شهر مارس عام ٢٠١٠م قدر المسح الجيولوجي الامريكي US Geological Survey الاحتياطات الممكنة في إجمالي منطقة الحوض - والتي يطل عليها لبنان وسوريا وتركيا وفلسطين المحتلة وقطاع غزة ومصر – ٣٤٥٠ مليار م٣ من الغاز الطبيعي و ١,٧ مليار برميل من النفط .(Meier,D,2013,P36)

وفي شهر يونيو عام ٢٠١٠م – بمسح أجرته دائرة المسح الجيولوجي الأمريكي - تم اكتشاف حقل " ليفايثان Leviathan " علي بعد ١٣٥ كم من سواحل فلسطين المحتلة شمال غرب حيفا، وعلي مسافة ٤٧ كم نحو الجنوب الشرقي من حقل تامار، وتقدر احتياطات هذا الحقل ما بين ٤٦٠ و ٥٦٦ مليار م٣ من الغاز؛ مما جعلت من اقليم حوض ليفايثان – حسب الدائرة الأمريكية – مماثلاً في أهميته لأكبر الأقاليم التي تحتوي على احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي في العالم (مالك عوني ، ٢٠١١ ، صـ١٢٤).

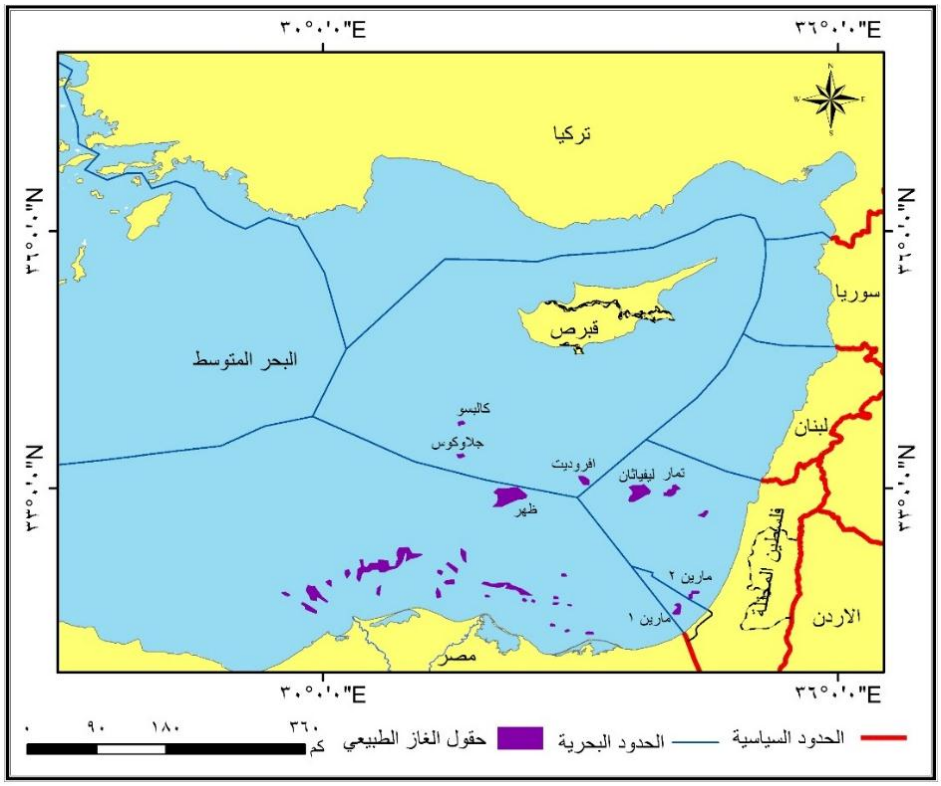

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا علي https://images.app.google/LBoht6VieET4gPP8

شكل (٤) حقول الغاز الطبيعي بالمناطق البحرية لدول شرق البحر المتوسط

وقد تم اكتشاف حقل " أفروديت Aphrodite " في شهر ديسمبر عام ٢٠١١م في المياه الإقليمية القبرصية من قبل شركة نوبل إنرجي الأمريكية، على بعد ١٨٠ كم من السواحل الجنوبية لقبرص، وعمق ١٧٠٠ متر تحت سطح البحر، ويقع حقل أفروديت على بعد نحو ٦٥ كم غرب حقل ليفايثان، ويقدر احتياطيات هذا الحقل ما بين ٨٤ و ٢٥٤ مليار م٣ من الغاز. ويعد هذا الاكتشاف أول اكتشاف من نوعه جنوب جزيرة قبرص، كما أنه يعد باكورة الإعلان عن اكتشافات ضخمة من الغاز في المياه العميقة جنوب قبرص والتي ستمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي (إبراهيم نوار ، ٢٠١٢ ، صـ٦٧) .

ولم تتوقف اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة الحوض، ففي شهر فبراير عام ٢٠١٢ تم اكتشاف حقل " تانين Tanin " الذي يقع بين حقلي " ليفاثيان وتامار " ويقدر احتياطيات هذا الحقل بنحو ٣٤ مليار م٣ (شادي سمير ، ٢٠١٩ ، صـ٥٤)، وفي ابريل عام ٢٠١٢م بدأت شركة إسرامكو التابعة للكيان الإسرائيلي من التنقيب عن الغاز في حقل " شمشون " ، حيث قدرت احتياطيات هذا الحقل بنحو ١٦ مليار م٣. فضلاً

عن اكتشاف حقل " كاريش " عام ٢٠١٣م الذي يقع علي بعد ٧٥ كم من مدينة حيفا و ٢٠ كم شمال حقل تامار، وقد بلغ احتياطيات هذا الحقل نحو ٤٤ مليار م٣ (شادي سمير ، ٢٠١٩ ، صـ٥٤).
كما قامت شركة اسبكترم Spectrum النرويجية - في شهر أغسطس عام ٢٠١٢م – بإجراء مسح لمساحة ٣٠٠٠ كم٢ من المياه الإقليمية اللبنانية، والذي أسفر عن تقدير احتياطيات الغاز الطبيعي في هذه المساحة بنحو ٧٠٨ مليار م٣ (حسين سليمان ، ٢٠١٨ ، صـ٧٧).

وفي عام ٢٠١٥م تم اكتشاف حقل " ظهر Zohr " داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر في البحر المتوسط، على بعد ١٨٥ كم من السواحل الشمالية المصرية، وعلى قرب شديد من الحدود البحرية القبرصية، كما يبعد عن حقل أفروديت بنحو ٤٠ كم، وتقدر احتياطيات الغاز بهذا الحقل بنحو ٨٥٠ مليار م٣؛ وهو ما يجعله من أكبر الحقول المكتشفة بالمنطقة (Cozzi,A, and other,2018,P76).
وفي عام ٢٠١٦م تم اكتشاف حقل " دانيال Daniel " وهو يعد من أكبر الحقول الموجودة أمام سواحل فلسطين المحتلة حالياً، حيث ذكرت المجموعة التي يقودها إسرامكو النقب وموديين انرجي: أن هناك تقريراً جيولوجياً أظهر وجود ٨,٩ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في دانيال شرق Daniel East ودنيال غرب Daniel West بالقرب من مياه غزة، ويقدر احتياطيات الغاز في هذا الحقل بنحو ٢٦٤ مليار م٣ (شادي سمير ، ٢٠١٩ ، صـ٥٢ : ٥٤) .

وفي شهر فبراير عام ٢٠١٨م أعلنت شركة ايني Eni الإيطالية وشركة توتال Total الفرنسية عن اكتشاف حقل الغاز الطبيعي " كاليبسو Calypso "، الذي يقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص على بعد يصل نحو ٨٠ كم من السواحل الجنوبية للجزيرة، في البلوك رقم ٦ القبرصي، ويقدر احتياطيات الغاز في هذا الحقل بنحو ١٥٠ مليار م٣ (ماهر عيش ، ٢٠٢٣ ، صـ١٣٥). وفي فبراير عام ٢٠١٩م اكتشفت شركة إكسون موبيل ExxonMobil حقل غاز " جلاوكوس Glaucus " ويقع هذا الحقل على بعد ١٨٠ كم جنوب غرب قبرص، في البلوك رقم ١٠، ويقدر احتياطيات الغاز في هذا الحقل ما بين ١٤٢ : ٢٢٧ مليار م٣ (ماهر عيش ، ٢٠٢٣ ، صـ١٣٦)؛ لذلك يعد أكبر حقول الغاز المكتشفة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص حتي الآن.

وفي مايو عام ٢٠٢٢م تم تأكيد اكتشاف أثينا الذي يقع بالقرب من حقلي كاريش وتانين قبالة ساحل الكيان الإسرائيلي، ويقدر احتياطيات الغاز في هذا الحقل نحو ٨ مليار م٣.

وتعد هذه الاكتشافات من الغاز مهمة جداً لدول الحوض؛ نظراً لوجود فجوة في الطلب علي الغاز عند بعض دول الحوض، ويوضح جدول (٣) انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط، للكشف عن مدى احتياجها لاكتشافات الغاز الطبيعي.

جدول (٣) إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط عام ٢٠٢٢م (مليار م٣)

الدولة	الإنتاج (١)	الاستهلاك (٢)	الفجوة (٣)	الصادرات (٤)	الواردات (٥)	نسبة الواردات من الاستهلاك (٦)	الاحتياطي المؤكد (٧)
مصر	٦٤,٣	٥٨,٢	٦,١	٥	٠,٠٨	%٠,١	١٧٨٤
ليبيا	١٢,٤	٧,٧	٤,٧	٤,٤	٠	٠	١٥٠٥
الكيان الاسرائيلي	١٠,٥	٩,٤	١,١	٠	٠,٨	%٨,٥	١٧٦
لبنان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سوريا	٣,٥	٣,٥	٠	٠	٠	٠	٢٤١
اليونان	٠,٠٦	٥,٨	٥,٧٤ -	٠,٠٣	٥,٢	%٨٩,٧	١
تركيا	٠,٥	٤٤,٦	٤٤,١ -	٠,٨	٤٥,١	%١٠١,١	٤
قبرص	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٣٦ (*)

المصدر: من إعداد الباحث بناء علي: (١) (٢) (٧) globalfirepower.com/country-military-strength detail.php?country_id
(٤) (٥) cia.gov/the-world-factbook/country، (٣) (٦) من حساب الباحث
(*) تصريح وزيرة الطاقة القبرصية ناناشا بيليدس بمقالة نشرتها روتيز الجمعة ٧ / ١٠ / ٢٠٢٢ attaqa.net

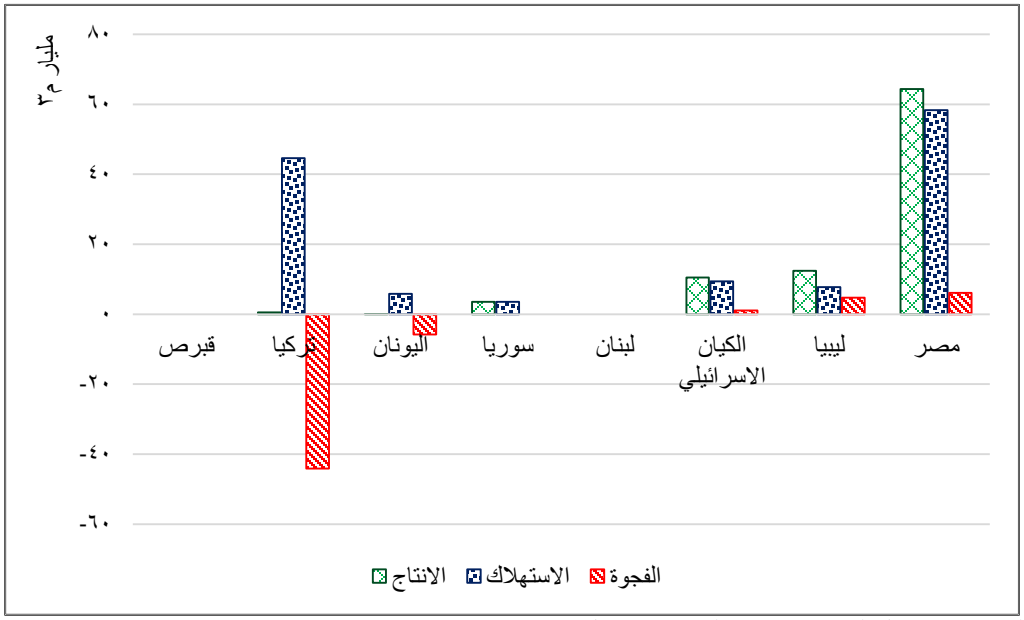

المصدر: من عمل الباحث، اعتمادا على بيانات جدول (٣)

شكل (٥) إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي والفجوة من الغاز لدول حوض شرق المتوسط عام ٢٠٢٢م

يتضح من جدول (٣) والشكل (٥) أن مصر تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، بنحو ١٧٨٤ مليارم٣، وتأتي ليبيا في المرتبة الثانية حيث تمتلك ١٥٠٥ مليارم٣، وتأتي قبرص في المرتبة الثالثة بامتلاكها نحو ٣٣٦ مليارم٣، بينما تأتي سوريا في المرتبة الرابعة بامتلاكها نحو ٢٤١ مليارم٣، ويأتي الكيان الإسرائيلي في المرتبة الخامسة بامتلاكه نحو ١٧٦ مليارم٣، بينما تمتلك تركيا واليونان كميات صغيرة نسبياً من احتياطيات الغاز المؤكدة.

كما يوجد فجوة في الطلب على الغاز لبعض دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط، أكبرها لدى تركيا بقيمة (-٤٤,١) مليار م٣، يليها دولة اليونان بقيمة (-٥,٨) مليار م٣، في حين تنعدم هذه الفجوة لدى الدول التي لا يندرج الغاز الطبيعي ضمن هيكل استهلاك الطاقة مثل لبنان وقبرص، ولدى الدول التي تستهلك

كامل انتاجها المحلي مثل سوريا. كما تتمتع بعض دول الحوض بوجود فائض بسيط من الغاز يصل في مصر ٦,١ مليار م٣، وليبيا ٤,٧ مليار م٣، وفلسطين المحتلة ١مليار م٣؛ ولذلك يتضح أهمية الاكتشافات البحرية الجديدة من الغاز الطبيعي سواء لسد العجز لدى كل من تركيا واليونان، أو إدراجه ضمن هيكل استهلاك الطاقة في الاقتصادين اللبناني والقبرصي، أو لزيادة الفائض واستخدامها في التصدير لدى الدول التي لا تعاني من العجز.

وفيما يلي عرض بيانات البترول في دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط، كما يتضح من جدول (٤) للوقوف على مدى العجز الفائض والكشف عن الحافز الاقتصادي لدى دول الحوض في سلوكها تجاه تطورات واقع اكتشاف البترول.

جدول (٤) إنتاج واستهلاك البترول لدول شرق البحر المتوسط عام ٢٠٢٢م (الف برميل/ يوم)

الدولة	الإنتاج (١)	الاستهلاك (٢)	الفجوة (٣)	الصادرات (٤)	الواردات (٥)	نسبة الواردات من الاستهلاك (٦)	الاحتياطي المؤكد (٧)
مصر	٦٦١	٨١٠,٢	١٤٩,٢ -	٢٠٤,١	١١٧,٤	%١٤,٥	٣٣٠٠٠٠٠
ليبيا	١٢٥٥	٢٢٠	١٠٣٥	١٠٦٧,٤	٠	٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
الكيان الاسرائيلي	٠	٢٣٥	٢٣٥ -	٠	٢٣٢,٩	%٩٩,١	١٢٧٠٠
لبنان	٠	١٧٠	١٧٠ -	٠	٠	٠	٠
سوريا	٨١	١٤٠	٥٩ -	٠	١٢٩,١	%٩٢,٢	٢٥٠٠٠٠٠
اليونان	٥	٣١٠	٣٠٥ -	٤,١	٤٩١,٣	%١٥٨,٥	١٠٠٠٠
تركيا	٧٠,٥	٩٩٠	٩١٩,٥ -	٠	٤٢٣,٥	%٤٢,٨	٣٦٦٠٠٠
قبرص	٠	٥٤,٤(*)	٥٤,٤ -	٠	٠	٠	٠

المصدر: من إعداد الباحث بناء علي: (١) (٢) (٧) globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id
(٤) (٥) (*) cia.gov/the-world-factbook/country، (٣) (٦) من حساب الباحث

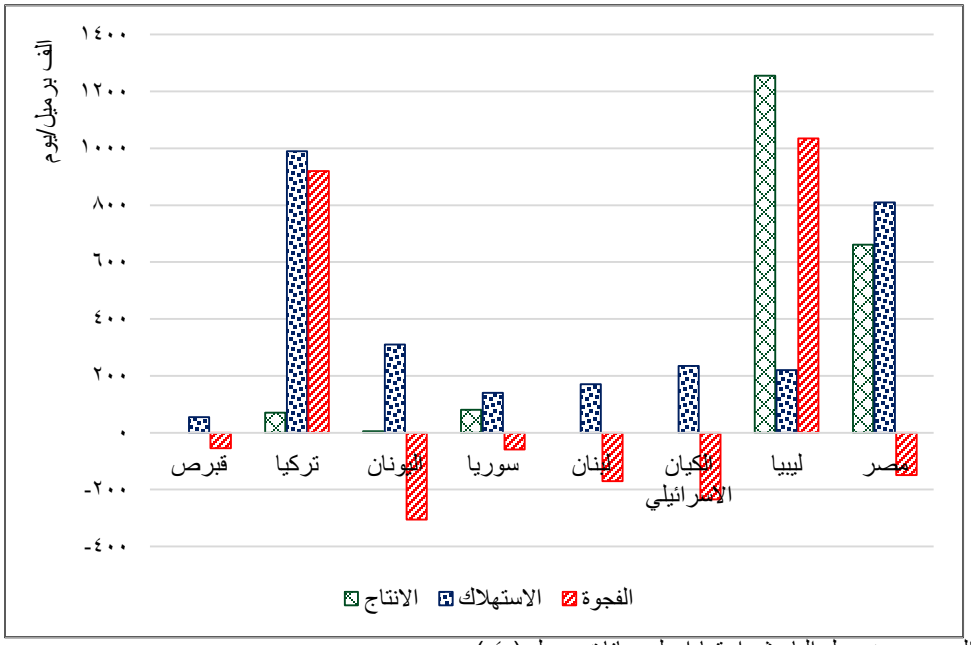

المصدر: من عمل الباحث، اعتمادا علي بيانات جدول (٤)

شكل (٦) إنتاج واستهلاك البترول والفجوة البترولية لدول حوض شرق المتوسط عام ٢٠٢٢م

ويتضح من جدول (٤) والشكل (٦) أن ليبيا تمتلك أكبر احتياطي من النفط الخام في شرق البحر المتوسط، بنحو ٥٠ مليار برميل، وتأتي مصر في المرتبة الثانية حيث تمتلك ٣,٣ مليار برميل، وتأتي سوريا في المرتبة الثالثة بامتلاكها نحو ٢,٥ مليار برميل، بينما تأتي تركيا في المرتبة الرابعة بامتلاكها نحو ٣٦٦ مليون برميل فقط، بينما تمتلك اليونان والكيان الإسرائيلي كميات صغيرة نسبياً من احتياطيات النفط الخام المؤكدة.

كما يتضح وجود فجوة في الطلب على البترول عند كل دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط، فيما عدا ليبيا فقط التي تتمتع بفائض من البترول يصل الي ١٠٣٥ ألف برميل/اليوم، وتعاني كل من: تركيا، واليونان، الكيان الإسرائيلي، ولبنان، ومصر من عجز يصل إلى (-٩٩١,٥)، (-٣٠٥)، (-٢٣٥)، (-١٧٠)، (- ١٤٩,٢) ألف برميل/اليوم على التوالي؛ ولذلك يتضح أهمية الاكتشافات البحرية عن البترول لدول الحوض لسد هذا العجز.

ثالثاً: صراع الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

يمكن تصنيف صراع الطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط إلى قسمين: القسم الأول يتمثل في صراع القوى الكبرى على الطاقة المكتشفة بمنطقة الحوض، حيث تؤثر اكتشافات الطاقة بهذه المنطقة في مصالح هذه القوى، وتتمثل هذه القوى الكبرى في كل من روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

أما القسم الثاني فيتمثل في صراع القوى الإقليمية على الطاقة المكتشفة بمنطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط والتي تتمثل في قبرص وتركيا واليونان والكيان الإسرائيلي ولبنان ومصر.

أ- صراع القوى الكبرى على الطاقة المكتشفة بمنطقة الحوض.

زادت اكتشافات الطاقة في شرق البحر المتوسط من الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بالنسبة للقوى الكبرى، حيث أن من أهداف الدول الغربية تنويع مصادر الطاقة بالنسبة لأوروبا، وتقليص الاعتماد على الغاز الروسي نسبياً.

١- روسيا الاتحادية.

اهتمت روسيا بتعزيز حضورها في منطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وسعيها للقيام بدور هام في المنطقة للاستفادة من الثروات المكتسبة وزيادة نفوذها، والاحتفاظ بصدارتها في تصدير الغاز لأوروبا، عن طريق إقامة علاقات قوية مع دول الحوض.

ولقد قامت روسيا بدور مهم في سوريا – أبرز حلفائها في المنطقة – وذلك لأنها تضم العديد من حقول الغاز والنفط، كما أنها تعد ممراً لخطين من الغاز، الخط الأول: هو خط الغاز القطري التركي الذي ينطلق من حقل غازي في الخليج العربي عبر المملكة العربية السعودية ثم الأردن وسوريا مروراً بتركيا ليصل إلى أوروبا. والخط الثاني: هو خط الغاز الإيراني السوري من حقل غازي المشترك مع قطر مروراً بإيران والعراق وسوريا ليصل إلى السواحل الشرقية للبحر المتوسط في لبنان، كل ذلك يزيد من أهمية سوريا بالنسبة لروسيا، حيث يسمح موقع سوريا بأن تكون نقطة عبور للطاقة المتجهة إلى أوروبا؛ مما يعزز من قبضة روسيا على إمدادات الطاقة لأوروبا.

فضلاً عن قيام روسيا – من خلال شركة Tatneft بالتنقيب والبحث عن أماكن جديدة للطاقة في سوريا، وتطوير حقل قيشام الجنوبي الذي يحتوي على ما يقرب من ٩,٤ مليون طن من النفط (سوزي رشاد ، ٢٠٢٢م ، صـ ١٤٢:١٤٣)، بالإضافة إلى قيام شركة "سيوز نفط غاز" الروسية بتوقيع اتفاق مع سوريا لاكتشاف مصادر طاقة وتأسيس مشروعات تنمية نفطية في المناطق الاقتصادية الخالصة لسوريا لمدة ٢٥ عاماً وبقيمة تصل نحو ٩٠ مليون دولار (شريف شعبان ، ٢٠١٥م ، صـ ٤٥). كما قامت روسيا بالتنقيب عن الغاز الطبيعي البحري على الحدود السورية التركية، بالإضافة إلى التواجد الروسي في ميناء طرطوس البحري الذي يطل على البحر المتوسط شكل (٧)؛ مما مكن روسيا من الوصول الي المياه الدفيئة في البحر المتوسط، والوصول الي محطات بحرية تصلح أن تكون قواعد عسكرية تمكنها من رصد نشاطات وتحركات قوات حلف الشمال الأطلسي، فضلاً عن التواجد الروسي بقاعدة حميم الجوية والتي تعد هي وقاعدة طرطوس البحرية نقاط ارتكاز للانتشار العسكري الروسي بشرق البحر المتوسط.

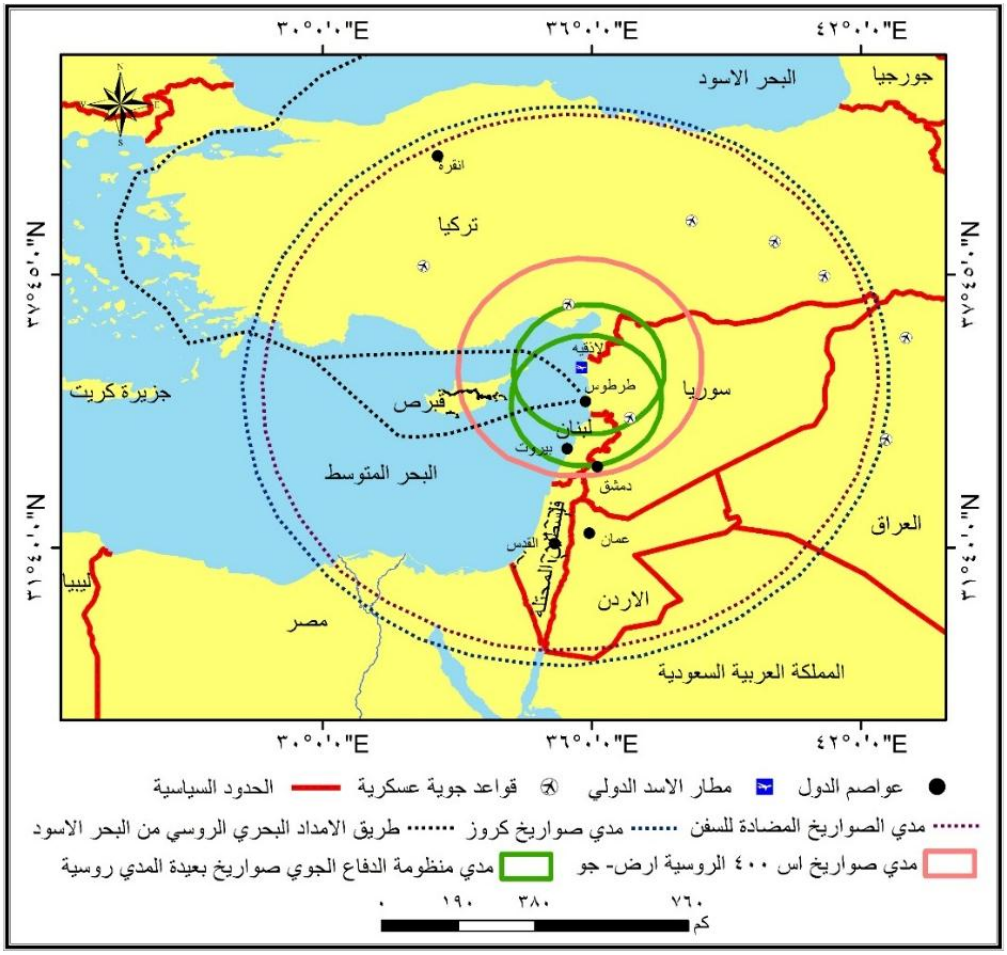

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على، (جاغتاي أوزدمير ، ٢٠١٨م ، صـ٣٤)

شكل (٧) التواجد الروسي بمنطقة شرق البحر المتوسط

كما عملت روسيا على زيادة حجم استثماراتها في حقول الغاز المصرية، حيث أعلنت شركة "روزنفت" الروسية في يناير عام ٢٠١٨م عن اكتمال استحواذها علي ٣٠% من امتياز حقل شروق مصر، فضلاً عن

الاتفاق الذي وقعته شركة روزنفت الروسية في مارس عام ٢٠١٧م لتوريد ١٠ شحنات من الغاز المسال للشركة المصرية القابضة للغاز إيجاس (سوزي رشاد ، ٢٠٢٢م ، صـ ١٤٢:١٤٣).

وتعد روسيا الداعم الأكبر للكيان الإسرائيلي من النفط الخام، وذلك بتوقيع شركة غاز بروم الروسية - في فبراير عام ٢٠١٣م - على اتفاق لشراء الغاز المسال من حقلي تامار وداليت التابعين للكيان الإسرائيلي لمدة ٢٠ عاماً (محمد أبو سريع ، ٢٠١٨م ، صـ ٢٩)، فضلاً عن مشاريع التعاون في مجال الطاقة والتنقيب عن الغاز في لبنان ، حيث تقوم شركة نوفاتيك للغاز الروسية بالتنقيب عن الغاز قبالة السواحل اللبنانية. بالإضافة للعلاقات الروسية القبرصية، حيث تقدر أصول الشركات والأفراد الروسيين في قبرص عام ٢٠١٣م بنحو ٣١ مليار دولار (محمد أبو سريع ، ٢٠١٨م ، صـ ٢٩).

كما تعمل روسيا على تعزيز شراكتها مع دول المنطقة لنقل الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية، كمشروع خط السيل التركي التي استعاضت به روسيا عن مشروع السيل الجنوبي، والذي ينقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر الأراضي التركية بطاقة تصل نحو ٣١,٥ مليار م٣ (سوزي رشاد ، ٢٠٢٢م ، صـ ١٤٣).
ولقد أسست روسيا لوجود بحري دائم لها في منطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط بامتلاكها أسطولاً بحرياً متفوقاً في مجال الغواصات خاصة النووية، فضلاً عن امتلاكها لحاملة طائرات واحدة، وعدداً من حاملات المروحيات، ويتكون الأسطول الروسي في شرق البحر المتوسط من ١٠ قطع (محمد قشقوش، ٢٠١٨م ، صـ٨٦)؛ مما يعني استعداد روسيا لمواجهة أية أخطار محتملة على مصالحها في هذه المنطقة.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة عسكرية في الإقليم يتمثل في الأسطول السادس الذي تأسس عام ١٩٥٠م كقوة هجومية، ويتكون من (٤٠ : ٤٥) قطعة بحرية، منها اثنان من حاملات الطائرات العملاقة، و(٣ : ٤) غواصات نووية طراز فيرجنيا، و١٥٩ مدمرة طراز اليستون المجهزة لإطلاق الصواريخ الطوافة، كما يمتلك الأسطول عدد من الطرادات، ويحمل ١٧٥ طائرة قتال، وعدد ٢١ ألف جندي.

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قوات عسكرية أخرى في دول شرق البحر المتوسط الأعضاء في حلف الأطلنطي: مثل إيطاليا – حيث قيادة الأسطول – وإسبانيا واليونان وتركيا، ودول أخري صديقة مثل قبرص والكيان الإسرائيلي (محمد قشقوش ، ٢٠١٨ ، صـ٨٦)؛ مما يؤكد التفوق العددي والنوعي للقوات العسكرية الأمريكية في الإقليم.

فضلاً عن التواجد الأمريكي الكبير في المنطقة عن طريق شركاتها التي تعمل في مجال البترول والتي لها دور كبير في اكتشاف وإنتاج الطاقة في شرق البحر المتوسط، ومن أهم هذه الشركات الأمريكية شركة نوبل إنيرجي والتي حصلت على حصة قدرها ٣٩,٧% من حقل ليفايثان (طارق فهمي ، ٢٠٢٠ ، صـ٣٠)، بالإضافة إلى ٣٦% من حقل تمار التابع للكيان الإسرائيلي ، وكذلك ٣٠% من حقل افروديت القبرصي (Evaghorou,2019,P6). كما تعمل الولايات المتحدة على تشجيع التعاون بين دول الحوض في قطاع النفط كالتعاون بين الكيان الإسرائيلي وفلسطين في مجال النفط، والمبادرات الأمريكية التي تقوم على تشجيع خطوط تصدير الغاز الخاص بالكيان الإسرائيلي إلى مصر والأردن، فضلاً عن المفاوضات التي تدعو إليها الولايات المتحدة بين الجماعات التركية القبرصية والتي ترى أن الطاقة هي التي تدعم هذه المفاوضات، كما تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الطاقة في خلق مصالحة بين تركيا والكيان الإسرائيلي.

وتستهدف الولايات المتحدة من تواجدها في المنطقة عدة أهداف: يتمثل الهدف الأول في إنشاء تحالف إقليمي يضم عدداً من دول الحوض – مثل مصر، الكيان الإسرائيلي، تركيا واليونان وذلك لتصدير الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ من أجل تقليل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي بشكل تدريجي. أما الهدف الثاني فيتمثل في أمن الكيان الإسرائيلي ، وربط مصالح حلفاء الولايات المتحدة من دول الحوض المتنافرة المصالح ببعضها البعض، والتوسط لحل الخلافات وتهدئة الأوضاع بين دول الحوض، علي سبيل المثال اتفاقيات الغاز التي تسعي الولايات المتحدة من خلالها خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية، كالاتفاق الذي وقع بين الأردن والكيان الإسرائيلي عام ٢٠١٤م لشراء الأردن الغاز الإسرائيلي من حقلي ليفاثيان وتمارا، وأصبحت الأردن حالياً تعتمد على الغاز الإسرائيلي بنسبة ٤٠% (محمد أبو سريع، ٢٠١٨م، صـ٢٩).

٣- الاتحاد الأوروبي.

يرتبط الاتحاد الأوروبي بمنطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط، حيث تعد منطقة شرق المتوسط الجوار الجنوبي المباشر له، فضلاً عن اشتراك بعض دول الحوض كأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل قبرص واليونان، كما تعد تركيا عضواً مرشحاً للانضمام إليه.

إن الهدف الرئيسي للتواجد الأوروبي في منطقة الحوض هو تقليل الاعتماد على الغاز الروسي كونه مصدر الإمداد الرئيسي لأوروبا، حيث تؤمِّن روسيا نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب من الغاز إلى أوروبا سنوياً، فضلاً عن حاجة أوروبا الهائلة للغاز، حيث تتراوح احتياجاتها من الغاز ما بين ٥٠٠ : ٦٠٠ مليار متر مكعب سنوياً (محمد أبو غدير ، ٢٠٢١م ، صـ١٠٧)؛ ولذلك فإن الأوروبيين يسعون – منذ فترة طويلة - إلى تنويع مصادر تموينها من الغاز لتقليل اعتمادهم الكبير على روسيا.

ويمكن لغاز منطقة شرق المتوسط أن يسهم في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي في تنوع وارداته من الغاز في السنوات القادمة، عن طريق تأمين قنوات أخرى مختلفة والتي تتمثل في:

- تصدير الغاز من منطقة شرق المتوسط إلى أوروبا عن طريق: نقل غاز الكيان الإسرائيلي وقبرص مباشرةً إلى أوروبا عبر ممر الغاز الجنوبي من خلال تنفيذ مشروع خط أنابيب شرق المتوسط EMP (Eastern Mediterranean Pipeline) الذي سوف يقوم بنقل غاز الكيان الإسرائيلي وقبرص إلى أوروبا عبر جزيرة كريت اليونانية، ثم الوصول إلى إيطاليا، ويعد هذا المشروع من أكثر المشاريع طموحاً لأوروبا، والذي من المتوقع أن يلبي ١٠% من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز. وقد تم الموافقة المبدئية على هذا المشروع بين عدد من الدول الأوروبية والكيان الإسرائيلي في ٥ ديسمبر عام ٢٠١٧م، إلا أن هذا المشروع يواجه العديد من التحديات المالية والفنية والتجارية، منها وصول تكلفته نحو ٧,٤ مليار دولار (أحمد قنديل ، ٢٠١٨ ، صـ١١٤)، وهي تكلفة عالية جداً.
- نقل غاز الكيان الإسرائيلي إلى أوروبا عن طريق: مد خط أنابيب (ليفياثان – جيهان) تحت سطح الماء إلى تركيا، ثم الاتصال بشبكة الغاز الأوروبية من خلال خط الأنابيب العابر للأناضول (TANAP) وممر الغاز الجنوبي (SGC) القادم من أذربيجان إلى أوروبا. ويتميز هذا المشروع بجدوى أفضل، ولكن تنفيذه يصطدم بطبيعة العلاقات المتوترة بين تركيا والكيان الإسرائيلي من جهة وبين تركيا وقبرص واليونان من جهة أخرى.

- في حالة عدم القدرة على إنشاء المشروعين السابقين يتم التخلي عن فكرة نقل الغاز بالأنابيب والاعتماد على تسييله ونقله بالسفن إلى الأسواق الأوروبية؛ ومن ثم اتجه الاتحاد الأوروبي نحو دعم أعضاء منظمة شرق المتوسط من أجل ضمان أكبر قدر من احتياجاتها من الغاز، مثل مصر حيث أدركت أوروبا بضرورة الاعتماد على محطات تسييل الغاز الطبيعي الموجودة في ادكو ودمياط لضمان وصول الغاز إلى القارة الأوروبية بأكملها، وبأسعار رخيصة. وفي هذا الإطار تم التوصل إلى مذكرة تفاهم بين الجانبين الأوروبي والمصري في إبريل عام ٢٠١٨م للتعاون في مجال الطاقة (أحمد قنديل ، ٢٠١٨ ، صـ١١٤: ١١٥).
- دعم الاتحاد الأوروبي لمنظمة شرق المتوسط من أجل حماية مصالح بعض أعضائه (قبرص واليونان) في مواجهة التهديدات التركية، والدعم التمويني لمشروعات نقل الغاز من جنوب البحر المتوسط إلى أوروبا؛ للاستفادة من الاحتياطات الضخمة التي توفرها المنطقة من الغاز كبديل احتياطي عن الغاز الروسي.

ب- صراع القوى الإقليمية على الطاقة بشرق المتوسط.

فتحت اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط - التي بدأت منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين - الباب أمام فاصل جديد من الصراع بين تلك الدول التي تعاني في الأصل من حالة احتقان سياسي وديموغرافي ترجع لأسباب تاريخية، منها الصراع العربي الإسرائيلي، والاختلافات العرقية والأثنية، ورفض تركيا الاعتراف بجمهورية قبرص واعترافها بدلا من ذلك بالجمهورية التركية لشمال قبرص، فضلاً عن خلافات دول الحوض حول تحديد الحدود البحرية؛ مما يؤكد على أن هذه المنطقة تمثل ساحة لصراع جيوسياسي عالمي وإقليمي على مر العصور، زاد من هذه الصراعات اكتشافات الطاقة الجديدة بالمنطقة.

١- الصراع اللبناني / الإسرائيلي.

يعد الصراع اللبناني الإسرائيلي صراعاً متعدد الأطراف؛ نظراً لعدم وجود علاقات دبلوماسية بين لبنان والكيان الإسرائيلي، حيث لا تعترف لبنان بإسرائيل منذ قيام دولة الكيان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وظل الصراع مستمراً بين الطرفين إلى أن قام مجلس الأمن – في يونيو عام ٢٠٠٠م - بوضع خط حدودي يفصل بين الطرفين سمي " بالخط الأزرق " أو " خط الانسحاب "، إلا أن هذا الخط قوبل بالرفض من قبل الطرفين؛ مما يدل – من الناحية الفعلية - على عدم وجود اتفاق نهائي على ترسيم الحدود السياسية البرية بينهما. ومن المعروف أن تحديد الحدود البحرية بين الدول المتجاورة تعتمد على الحدود البرية، وإن كان هناك عدم اتفاق بين الدولتين المتجاورتين على تحديد الحدود البرية؛ فإنه من الصعب ترسيم الحدود البحرية بينهما. حيث أن الكيان الإسرائيلي يحدد الحدود بـ ٩٠ درجة من نقطة الحدود البرية، في حين أن لبنان يعدها استمراراً للحدود البرية (إيمان زهران ، ٢٠٢٠ ، صـ١٦٦).

الصعوبة الأخرى تتمثل في أن الكيان الإسرائيلي لم يوقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م؛ وبالتالي فإنه غير ملزم – ولا أحد يستطيع إلزامه – بالمعايير التي تحددها الاتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين الدول المتجاورة؛ مما يؤدي إلى زيادة الصراع بين الطرفين خاصة بعد اكتشافات الغاز التي تمت في المنطقة.

- لبنان وتعيين حدودها البحرية.

بدأت لبنان تعيين حدودها البحرية الخاصة بها بالاتفاق مع الجانب القبرصي على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما، حيث وقع الطرفان اتفاقاً ثنائياً في ١٧ يناير عام ٢٠٠٧م حيث نصت الاتفاقية في مادتها الأولي على أنه " يتم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الطرفين بالاستناد إلى خط المنتصف الذي تكون كل نقطة على طول امتداده متساوية الأبعاد من أقرب نقطة علي خطوط الأساس لكلا الطرفين " ويتكون هذا الخط من ستة نقاط تبدأ بالنقطة رقم (١) وتنتهي بالنقطة رقم (٦) المبيّنة في قائمة الإحداثيات الجغرافية" الملحقة بالاتفاق والتي وقّع عليها الطرفان كما يتضح من جدول (٥).

جدول (٥) الإحداثيات الجغرافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقاً للاتفاقية القبرصية اللبنانية

رقم النقطة	دائرة العرض	خط الطول
١	٣٣° ٣٨´ ٤٠ً	٣٣° ٥٣´ ٤٠ً
٢	٣٣° ٥١´ ٣٠ً	٣٤° ٢´ ٥٠ً
٣	٣٣° ٥٩´ ٤٠ً	٣٤° ١٨´ ٠٠ً
٤	٣٤° ٢٣´ ٢٠ً	٣٤° ٤٤´ ٠٠ً
٥	٣٤° ٣٩´ ٣٠ً	٣٤° ٥٣´ ٥٠ً
٦	٣٤° ٤٥´ ٠٠ً	٣٤° ٥٦´ ٠٠ً

Source: The Legal Framework of Lebanon's Maritime Boundaries: The Exclusive Economic Zone and Offshore Hydrocarbon Resources, Swiss Association for Euro-Arab Muslim Dialogue, November2012, P17

وفيما يخص عملية التفاوض مع أي طرف آخر أو تعيين نقاط الالتقاء الثلاثية فقد نصّت الاتفاقية القبرصية اللبنانية في مادتها الثالثة على أنه " إذا دخل أي طرف من الطرفين في مفاوضات تهدف إلى تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع دولة أخرى، يتعين على هذا الطرف إبلاغ الآخر والتشاور معه قبل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الدولة الأخرى، إذا ما تعلّق التحديد بإحداثيات النقطتين ١ أو ٦ ".

ومع بداية المفاوضات بين الكيان الإسرائيلي وقبرص حول تعيين الحدود البحرية بينهما، بدأت لبنان في إبريل عام ٢٠٠٩م بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان بإضافة النقطة ٧ شمالاً مع سوريا وإحداثياتها ٣٤° ٥٨´ ١٣,٩٢ً شرقاً و٣٤° ٥٠´ ٤٢ً شمالاً، والنقطة ٢٣ جنوباً مع الكيان الإسرائيلي وإحداثياتها ٣٣° ٤٦´ ٨,٧٨ً شرقاً و ٣٣° ٣١´ ٥١,١٧ً شمالاً. وقيام مجلس الوزراء اللبناني باعتماد هذه النقاط في مايو ٢٠٠٩م وإيداعها لدى الأمم المتحدة (أحمد الباسوسي ، ٢٠١٨ ، صـ١٠٨).

وفي ١٩ أكتوبر عام ٢٠١٠م، أودع لبنان الأمم المتحدة الإحداثيات الجغرافية للجزء الجنوبي لمنطقته الاقتصادية الخالصة التي تمتدّ من النقطة B1 الموجودة على الشاطئ عند رأس الناقورة – وهي النقطة الأولى في لائحة إحداثيات اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩م – حتى النقطة ٢٣ المتساوية الأبعاد بين الدول الثلاثة المستفيدة (United Nations, Lebanon: A letter date 20 June 2011).

ومع بداية اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط، قامت لبنان بوضع إحداثيات جغرافية لتحديد المنطقة الاقتصادية الجنوبية الخالصة لها، وأودعت تلك الإحداثيات مع خرائط لها لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ يوليو عام ٢٠١٠م، ويوضح جدول (٦) الإحداثيات الجغرافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان والكيان الإسرائيلي عام ٢٠١٠م.

جدول (٦) الإحداثيات الجغرافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان والكيان الإسرائيلي عام ٢٠١٠م

النقطة	دائرة العرض شمالاً			خط الطول شرقاً		
	ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة
١٨	٣٨,٩٤	٥	٣٣	١١,٨٤	٦	٣٥
١٩	٤٥,٧٩	٥	٣٣	٤٦,١٤	٤	٣٥
٢٠	٣٤,١٥	٦	٣٣	٥٨,١٢	٢	٣٥
٢١	٥٢,٧٣	٦	٣٣	١٣,٨٦	٢	٣٥
٢٢	١٩,٣٣	١٠	٣٣	٥٧,٢٤	٥٢	٣٤
٢٣	٥١,١٧	٣١	٣٣	٨,٧٨	٤٦	٣٣

المصدر: (موقع الأمم المتحدة ، تقرير بشأن تحديد الحدود البحرية الجنوبية للمنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة ، ٢٠١٠م)

- الصراع الإسرائيلي اللبناني حول ترسيم الحدود البحرية.

في ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٠م وقع الكيان الإسرائيلي اتفاقية مع قبرص لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما، وفق قاعدة خط الوسط، لتمثل الشرارة الأولى للصراع على الحدود البحرية، حيث اعتمد الكيان الإسرائيلي النقطة رقم (١) كنقطة ثلاثية بينه وبين لبنان وقبرص، حيث نصت الاتفاقية على أن حد المنطقة الاقتصادية بين الطرفين يبدأ من النقطة رقم (١) التي تم تحديدها في الاتفاقية القبرصية اللبنانية عام ٢٠٠٧م، كنقطة فصل مشتركة بين لبنان والكيان الإسرائيلي، في حين أن النقطة الصحيحة هي النقطة رقم (٢٣) كما يتضح من جدولي (٦) و (٧)؛ مما أدى إلى حدوث نزاع بين لبنان والكيان الإسرائيلي حول المنطقة الواقعة بين النقطتين (١) و (٢٣) التي تتداخل مع الحد بين الكيان الإسرائيلي وقبرص؛ مما أدى إلى اعتراض لبنان على هذه الاتفاقية واعتبارها اتفاقية غير قانونية تنتهك الحقوق اللبنانية في مياهها الإقليمية.

ولقد ادعى الكيان الإسرائيلي – وفقا للإحداثيات المذكورة سابقاً - أن هناك منطقة مثلثة الشكل تبلغ مساحتها نحو ٨٦٠ كم٢ تتبع لها ضمن المنطقة الاقتصادية التي حددتها لبنان، والتي تتمثل في البلوك رقم (٨ و٩ و ١٠) كما يتضح من الشكل (٨).

ولتأكيد لبنان على رفضها للاتفاقية الإسرائيلية القبرصية، أصدرت لبنان مرسومها التشريعي رقم ٦٤٣٣ لسنة ٢٠١١م الذي تم فيه تحديد إحداثيات المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان في الجهات الجنوبية والغربية والشمالية، والذي يضم ملحقين: الأول عبارة عن لائحة إحداثيات حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة من الجهات الثلاثة الجنوبية والغربية والشمالية، والثاني عبارة عن الخريطة البحرية لحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية من الجهات الثلاثة الجنوبية والغربية والشمالية.

ومما يزيد من حدة الصراع احتواء هذه المنطقة علي آبار غاز ونفط ذات طاقة إنتاجية كبيرة ، فضلاً عن قيام لبنان في يناير عام ٢٠١٨م بطرح مناقصة أمام الشركات العالمية للاستثمار في البلوك رقم (٨ و ٩ و ١٠)؛ مما أثار الجانب الإسرائيلي، حيث وصف وزير الدفاع الإسرائيلي " أفيجدور ليبرمان " خطوة الحكومة اللبنانية بمنح تحالف شركات عالمية امتياز التنقيب عن النفط والغاز في مياهها الاقتصادية "

بالاستفزازية للغاية "، وقد يكون من المرجح أن يتطور الأمر ليصل إلى نزاع مسلح كما حدث في حرب لبنان عام ٢٠٠٦م، خاصة في ظل غياب اتفاقيات لترسيم الحدود وعدم وجود تراخيص بالبحث والتنقيب في هذه المنطقة.

جدول (٧) الإحداثيات الجغرافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين قبرص والكيان الإسرائيلي

رقم النقطة	دائرة العرض	خط الطول
١	٣٣° ٣٨´ ٤٠″	٣٣° ٥٣´ ٤٠″
٢	٣٣° ٣٧´ ٢٤″	٣٣° ٥٢´ ٦″
٣	٣٣° ٣٢´ ٥٩″	٣٣° ٤٦´ ٤٢″
٤	٣٣° ٣٠´ ٠٠″	٣٣° ٤٣´ ٥″
٥	٣٣° ٢٤´ ٢٧″	٣٣° ٣٦´ ١٥″
٦	٣٣° ١٦´ ٥٦″	٣٣° ٢٧´ ٢″
٧	٣٣° ٩´ ٢٥″	٣٣° ١٧´ ٥٠″
٨	٣٣° ٣´ ٢٢″	٣٣° ١٠´ ٢٨″
٩	٣٢° ٥٩´ ٣٧″	٣٣° ٥´ ٥٦″
١٠	٣٢° ٥٦´ ٣″	٣٣° ١´ ٣٦″
١١	٣٢° ٥٤´ ٣٥″	٣٢° ٥٩´ ٥٠″
١٢	٣٢° ٥٣´ ٢٠″	٣٢° ٥٨´ ٢٠″

Source: Agreement between the Government of the State of Israel and Government of the Republic of Cyprus on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, 2011.

وفي ٣١ يناير عام ٢٠١٨م أعلن حزب الله، أنهم سيتصدون لأي اعتداء على حقوق لبنان النفطية في إشارة منه " للبلوك ٩ " والذي وصف الكيان الإسرائيلي بالطامع في ثروات لبنان وأرضه ومياهه. متوعدًا الكيان الإسرائيلي في حال إذا شرع في عمليات التنقيب بالمناطق المتنازع عليها واستهداف منصات الغاز الإسرائيلية إذا لزم الأمر (Barring ton,L and Williams,2018,p45)، كما يأتي هذا التوتر في ظل احتماليه كبيرة لتزويد إيران بالصواريخ لحزب الله لمواجهة هذه الاعتداءات (مصطفي صلاح ، ٢٠١٨ ، صـ٨).

واستمرارًا للتصعيد اللبناني، صرح مجلس الدفاع الأعلى في لبنان في فبراير عام ٢٠١٨م، " أنه يمنح الغطاء السياسي للقوة العسكرية لمواجهة أي اعتداء إسرائيلي على الحدود في البر والبحر "، كما حذر حزب الله الكيان الإسرائيلي من التنقيب في المنطقة البحرية المتنازع عليها (أحمد الباسوسي ، ٢٠١٨ ، صـ١١٢).

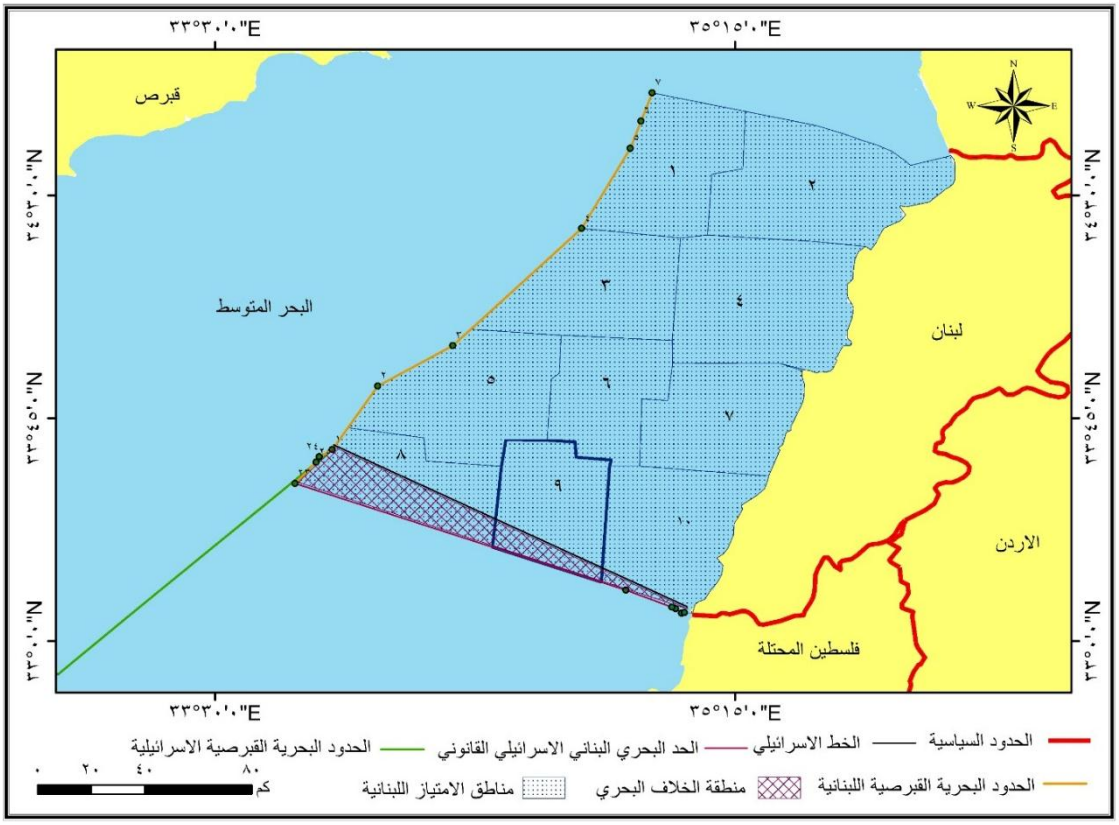

المصدر: من عمل الباحث، حيث قام الباحث بتوقيع نقاط الإحداثيات اعتمادا على الجداول (٥) و (٦) و (٧)

شكل (٨) المنطقة البحرية المتنازع عليها بين لبنان والكيان الإسرائيلي

٢- الصراع التركي / القبرصي.

عملت اكتشافات الطاقة في شرق المتوسط علي إشعال الصراع بين تركيا وقبرص - خاصة وأن تركيا ترفض الاعتراف بجمهورية قبرص، وتعترف بالجمهورية التركية لشمال قبرص – فمع اكتشاف قبرص لحقل " افروديت " في الحدود الجنوبية لجزيرة قبرص، اعترضت تركيا على استغلال موارد الغاز لهذا الحقل إلا بعد التوصل لحل نهائي لملف الجزيرة القبرصية* سواء بتوحيد الجزيرة أو بأي شكل آخر من التسويات (حسين سليمان ، ٢٠١٨م ، صـ٧٨)؛ لذلك فقد منعت البحرية التركية أكثر من مرة سفناً مملوكة لشركات تنقيب عالمية من تنفيذ مهامها في المياه الإقليمية القبرصية (Maltezou,R, 2018, P95).

كما تعترض تركيا على اتفاقيات ترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة لقبرص في البحر المتوسط مع كل من مصر ولبنان والكيان الإسرائيلي، وهي الاتفاقيات التي جاءت مع بوادر اكتشافات الغاز في المنطقة؛ ولذلك لا تقر تركيا بشرعية حدود هذه المناطق الاقتصادية الخالصة (Emerson,M, 2013, P30).

* تعد الجزيرة محل نزاع بين تركيا واليونان منذ أكثر من أربعة عقود، وقد انقسمت الجزيرة إلى دولتين منفصلتين: حيث تم إعلان الجمهورية التركية لشمال قبرص عام ١٩٨٣م - والتي لم تحظ إلا باعتراف تركيا، ورفضها كل من جمهورية قبرص والأمم المتحدة والمجتمع الدولي - وجمهورية قبرص هي التي تم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي. وفي حين انضمت جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، اتجهت الجمهورية التركية لشمال قبرص للتحالف بشكل أكبر مع تركيا على المستويين الاقتصادي والعسكري. لمزيد من المعلومات (رانيا السباعي ، ٢٠١٨ ، صـ١٢٤) و (ياسمين صالح ، ٢٠٢٠ ، صـ١٢٦).

ويرجع سبب الصراع التركي القبرصي على الطاقة في شرق البحر المتوسط إلى تفكك الدولة القبرصية، وما نتج عنه من ازدواجية في تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين كل من قبرص والجمهورية التركية لشمال قبرص، حيث قامت جمهورية قبرص بتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لها في البحر المتوسط بالاتفاق مع بعض الدول المقابلة لها، أو بإعلانات أحادية الجانب، في حين قامت الجمهورية التركية لشمال قبرص بتحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة بنفس الطريقة، فضلاً عن قيام تركيا - بشكل منفرد - بتحديد الحد الخارجي لجرفها القاري في مواجهة السواحل الغربية لجزيرة قبرص (ماهر عيش ، ٢٠٢٣ ، صـ١١٧)؛ مما أدى إلى تداخل الادعاءات البحرية بينهم، ومن ثم الصراع على الطاقة المكتشفة في هذه المناطق المتداخلة.

- حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة طبقا للادعاءات القبرصية.

حددت الجمهورية القبرصية منطقتها الاقتصادية الخالصة مع بعض الدول المقابلة لها في البحر المتوسط شكل (٩) ، فكان أول اتفاق لها مع مصر في السابع عشر من فبراير عام ٢٠٠٣م، وقد تبلورت الاتفاقية المصرية القبرصية في خط مكون من ثمان نقاط، يبدأ بالنقطة رقم (١) غرباً مقابلاً للسواحل اليونانية، وينتهي بالنقطة رقم (٨) شرقاً إلى جوار سواحل غزة والكيان الإسرائيلي. وقد تم ترسيم خط الحدود للمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين، وفقاً للفقرة الأولى من المادة رقم (١) أن يتم تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الطرفين على أساس خط الوسط، الذي تكون كل نقطة على طول امتداده متساوية الأبعاد من أقرب نقطة على خطوط الأساس لكلا الطرفين، إعمالاً لنص المادة (١٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتم تعريف خط الوسط بالإحداثيات الجغرافية للنقاط من ١ : ٨ كما يتضح من جدول (٨) .

جدول (٨) الإحداثيات الجغرافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص

رقم النقطة	دائرة العرض	خط الطول
١	٣٣° ٤٥´ ٠٠″	٣٠° ٥´ ٠٠″
٢	٣٣° ٣٤´ ٠٠″	٣٠° ٢٨´ ٣٠″
٣	٣٣° ٣٠´ ٤٠″	٣٠° ٣٦´ ٤٠″
٤	٣٣° ٢١´ ٢٠″	٣١° ٧´ ٠٠″
٥	٣٣° ١١´ ٣٠″	٣١° ٣٦´ ٣٠″
٦	٣٣° ٧´ ٢٠″	٣٢° ١´ ٢٠″
٧	٣٣° ٠٠´ ٤٠″	٣٢° ٣١´ ٠٠″
٨	٣٢° ٥٣´ ٢٠″	٣٢° ٥٨´ ٢٠″

المصدر: موقع الأمم المتحدة، مرفق الاتفاق بين الجمهورية القبرصية وجمهورية مصر العربية حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، ٢٠٠٣م

كما قامت جمهورية قبرص بالاتفاق مع لبنان على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما عام ٢٠٠٧م على أساس خط الوسط كما يتضح من جدول (٦)، وفي عام ٢٠١١م قامت لبنان بإعادة تحديد قطاع إضافي يتكون من ثلاثة نقاط (٢٣ – ٢٤ – ٢٥) من حد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع جمهورية

قبرص إلى الجنوب من النقطة رقم (١)، كما يضح من جدول (٩)، وعليه فإن النقطة رقم (١) لا تشكل النهاية الجنوبية لخط الوسط ما بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية القبرصية.

جدول (٩) الإحداثيات الجغرافية الإضافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين قبرص ولبنان

رقم النقطة	دائرة العرض	خط الطول
٢٣	٣٣° ٣١´ ٥١,١٧″	٣٣° ٤٦´ ٨,٧٨″
٢٤	٣٣° ٣٧´ ١٣,١٠″	٣٣° ٥١´ ٣٠,٣١″
٢٥	٣٣° ٣٦´ ٨,٠١″	٣٣° ٥٠´ ٢٥,٣٠″
١	٣٣° ٣٨´ ٤٠″	٣٣° ٥٣´ ٤٠″

المصدر: موقع الأمم المتحدة، مرفق مرسوم رقم ٦٤٣٣ حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، عام ٢٠١١م

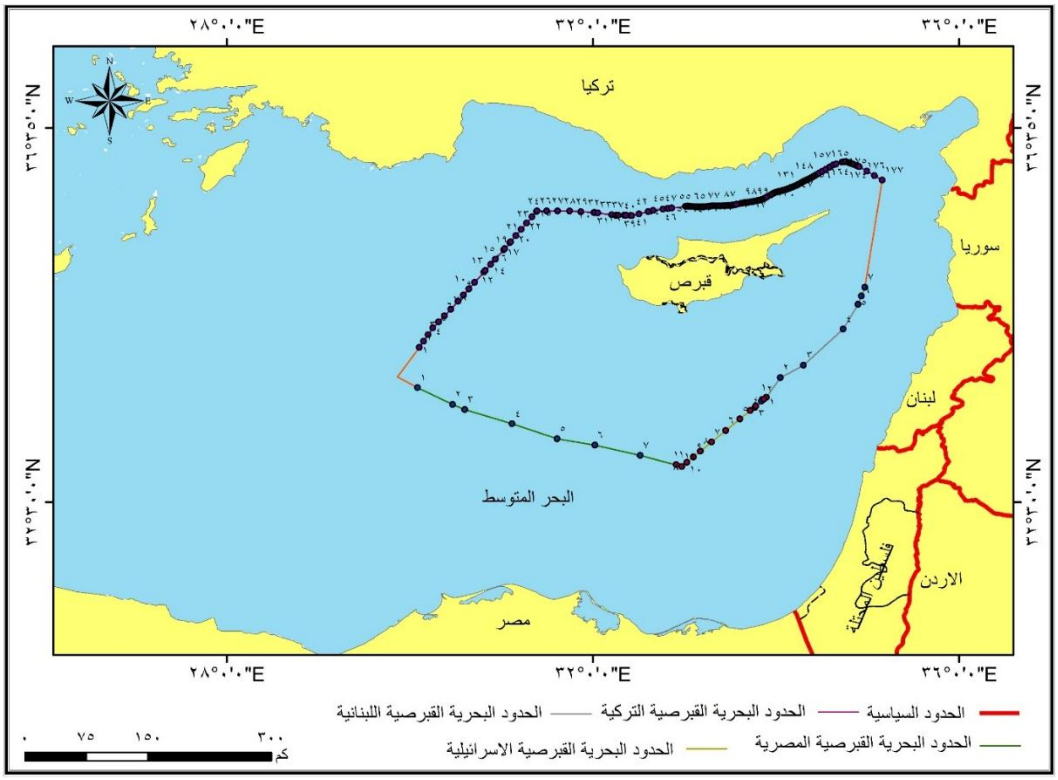

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الإحداثيات الموجودة بـ

- الاتفاق بين الجمهورية القبرصية وجمهورية مصر العربية حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، ٢٠٠٣م.
- مرفق مرسوم رقم ٦٤٣٣ حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، عام ٢٠١١م
- Agreement between the Government of the State of Israel and Government of the Republic of Cyprus on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, 2010
- United Nations, List of the Geographical Coordinates of points 1 to 177 Concerning the north-western outer Limit of the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf of the Republic of Cyprus, 2019

شكل (٩) حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص حسب ادعاءاتها

كما اتفقت جمهورية قبرص مع الكيان الإسرائيلي في السابع عشر من ديسمبر عام ٢٠١٠م على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما باستخدام قاعدة خط الوسط كما يتضح من جدول (٧)، حيث يبدأ حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما من النقطة رقم (١) التي تم تحديدها من قبل في اتفاقية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية عام ٢٠٠٧م؛ كنقطة فصل مشتركة بين لبنان والكيان الإسرائيلي؛ مما أدى إلى حدوث نزاع بين لبنان والكيان الإسرائيلي حول المنطقة التي تقع بين النقطتين (١) و(٢٣) التي تتداخل مع الحد بين الكيان الإسرائيلي وقبرص كما سبق الذكر، ومع اكتشاف الغاز في هذه المنطقة – منطقة التداخل – زاد من هذا النزاع والصراع.

كما قامت قبرص في ٤ مايو عام ٢٠١٩م – من طرف واحد دون الاتفاق مع تركيا - بتحديد الحدود الشمالية والشمالية الغربية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة أو جرفها القاري مع تركيا، وهو خط يصل بين ١٧٧ نقطة معلومة الإحداثيات وتتفق مع خط الوسط كما يتضح من الشكل (١٠).

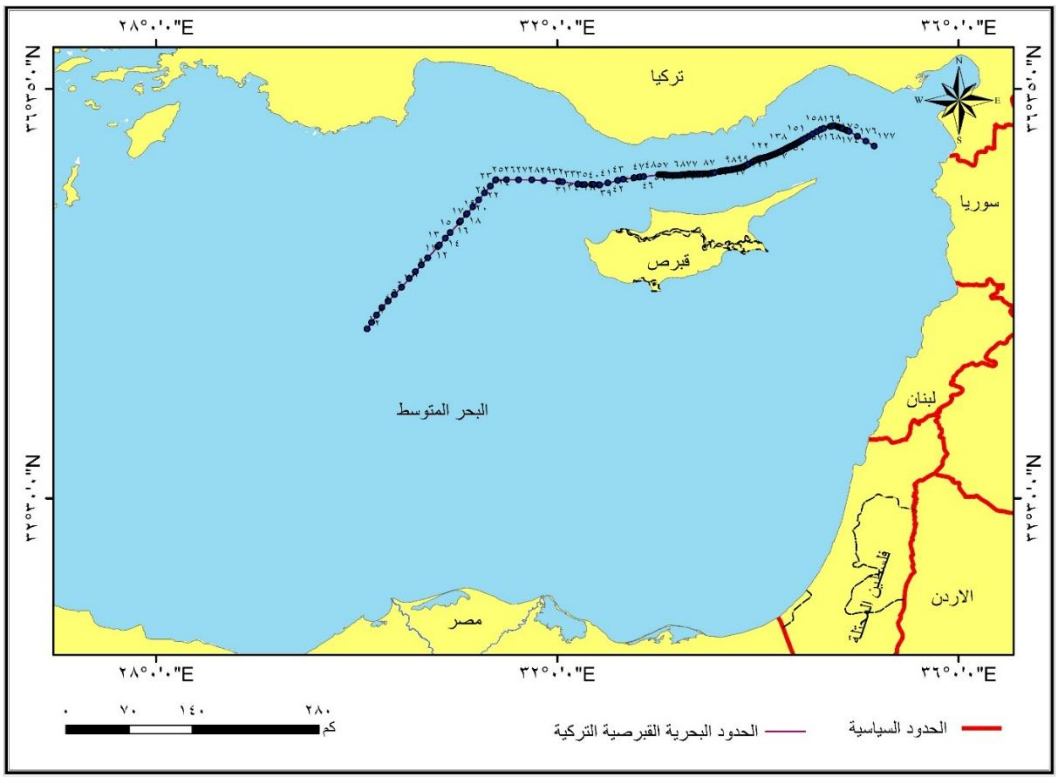

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على

- United Nations, List of the Geographical Coordinates of points 1 to 177 Concerning the north-western outer Limit of the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf of the Republic of Cyprus, 2019
http://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFILES/CYP.htm

شكل (١٠) الحدود الشمالية والشمالية الغربية للمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص

- حدود الجرف القاري طبقاً للادعاءات التركية.

وقعت تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص اتفاقاً لترسيم الجرف القاري في ٢١ سبتمبر عام ٢٠١١م، حيث تم تحديد الإحداثيات الجغرافية التي تعين الحد الخارجي للجرف القاري لتركيا بين خطي الطول

١٨ً ١٦َ ٣٢° و ٥١,٦٣٤ً ٤٨َ ٣٤° شرقاً (الأمم المتحدة، ٢٠١٤، صـ ١ : ٢)، ويتكون الحد الخارجي للجرف القاري لتركيا طبقا لهذه الاتفاقية من ٢٧ نقطة معلومة الإحداثيات كما يتضح من الشكل (١١) ، الذي يوضح اتساع حدود الجرف القاري لتركيا على حساب الجمهورية التركية لشمال قبرص وعدم اتفاقه مع خط الوسط.

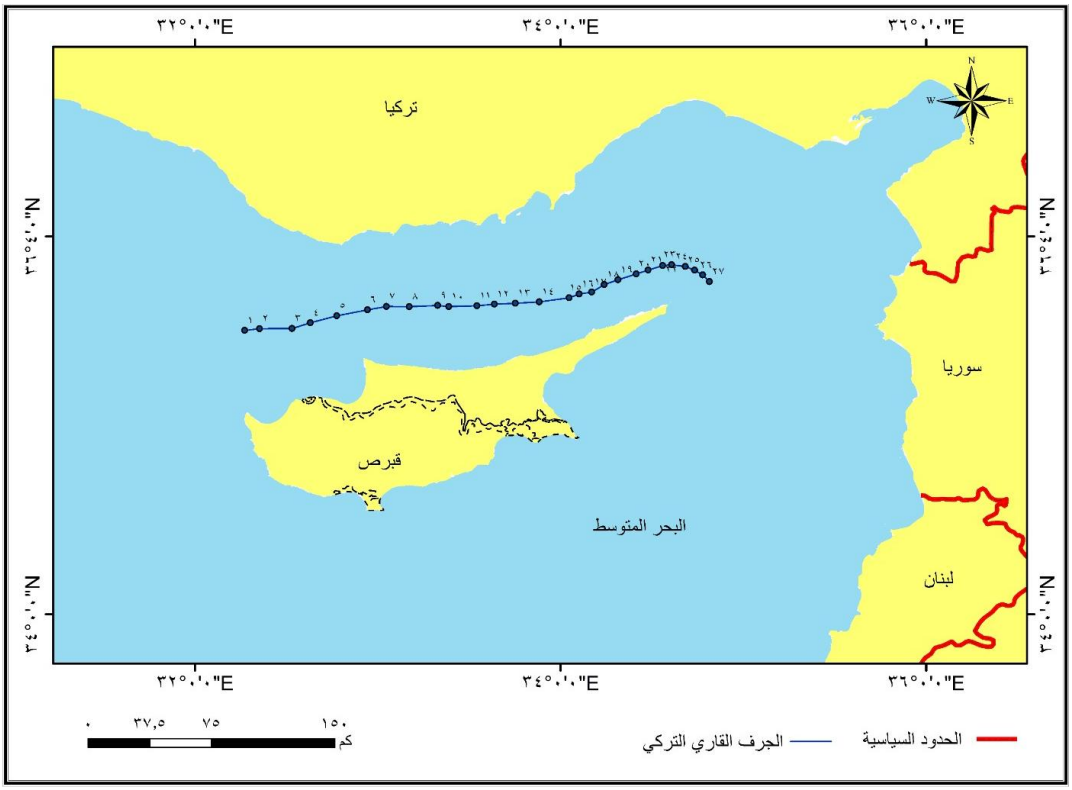

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الإحداثيات الموجودة بالرسالة بتاريخ ٢٥ إبريل عام ٢٠١٤م موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، الدورة ٦٨، البندان ٤٢ و ٧٦ من جدول الاعمال، مسألة قبرص، صـ١ : ٥ .

شكل (١١) حدود الجرف القاري بين تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص

كما أعلنت تركيا – من جانب واحد - عن الإحداثيات الجغرافية للحد الخارجي لجرفها القاري بين خطي طول ١٨ً ١٦َ ٣٢° و ٠٠ً ٠٠َ ٢٨° شرقاً، وهي عبارة عن إحداثيات خط الوسط بين الساحلين التركي والمصري في البحر المتوسط بالخط الذي يصل بين النقطتين (C) و (D) شكل (١٢).
كما أعلنت تركيا – من جانب واحد أيضاً – عن الحد الخارجي لجرفها القاري والمواجه للساحل الغربي لجزيرة قبرص، وهو عبارة عن الخط المستقيم الذي يربط بين النقطة رقم (١) التي تمثل اول نقاط الجرف القاري لتركيا مع الجمهورية التركية لشمال قبرص وإحداثياتها ٩,٥٨٤ً ٣٣َ ٣٥° شمالاً و ١٨ً ١٦َ ٣٢° شرقاً، والنقطة رقم (١٤) التي تمثل آخر نقاط الجرف القاري لتركيا مع مصر وإحداثياتها ٤,١١٢ً ٤٧َ ٣٣° شمالاً و ١٨ً ١٦َ ٣٢° شرقاً، باستثناء المياه الإقليمية لقبرص كما يتضح من الشكل (١٢) الخط الذي يصل بين النقطتين (B) و (C).

وبموجب هذا التحديد التركي للجرف القاري – والتي هي من طرف واحد – بدأت تركيا الشروع بالقيام بأعمال التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي بالقرب من السواحل المقابلة لشمال وغرب قبرص، والتي قوبلت بالرفض من قبل جمهورية قبرص.

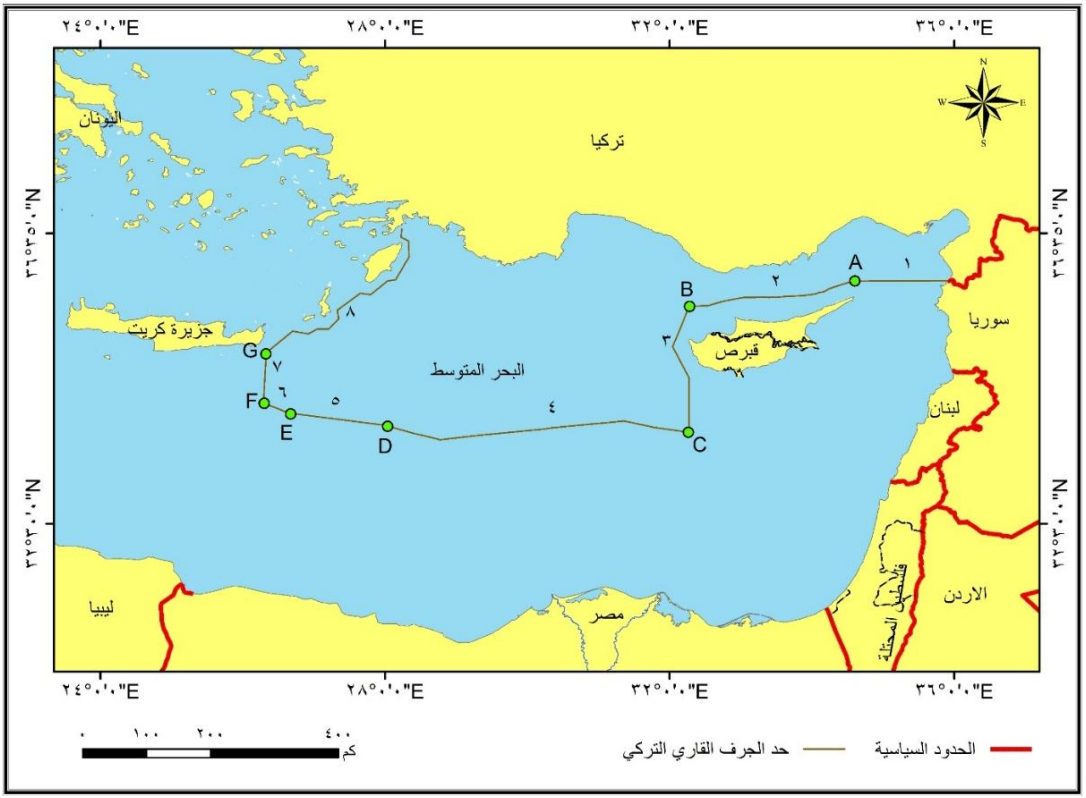

المصدر: من عمل الباحث، اعتماداً على

Annex to the letter dated 18 March 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General, P3

شكل (١٢) التحديد التركي للحد الخارجي لجرفها القاري في شرق البحر المتوسط

ومن خلال ما سبق يتضح أن بسبب تفكك الدولة القبرصية، وما نتج عن ذلك من تحديد مزدوج للمنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص من قبل جمهورية قبرص، والجمهورية التركية لشمال قبرص، فضلاً عن قيام تركيا بتحديد الحد الخارجي لجرفها القاري – من جانب واحد – في شرق البحر المتوسط، كل ذلك له تأثير على استكشاف واستغلال الطاقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة، حيث تتداخل مناطق استكشاف الطاقة بين كل من جمهورية قبرص، والجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا؛ مما أدي إلى حدوث صراعات ونزاعات على الحقوق السيادية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص. حيث تتنازع جمهورية قبرص وتركيا على نحو ٣٣,٧ ألف كم٢ من مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص (ماهر عيش ، ٢٠٢٣ ، صـ١٢٦) كما يتضح من الشكل (١٣) .

ولقد برز التهديد التركي بدءاً من الاكتشافات المتوالية لحقول الغاز في المنطقة حيث: بادرت تركيا برفض اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط منها اعتراض تركيا على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقعة بين مصر وقبرص عام ٢٠٠٣م، فضلاً عن رفضها اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص والكيان الإسرائيلي عام ٢٠١٠م، وزعمها بأن هذه الاتفاقيات تتجاهل السيادة التركية على شمال

الجزيرة، فضلاً عن رفضها اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص ولبنان؛ وبالتالي لا تقر تركيا بشرعية حدود هذه المناطق الاقتصادية الخالصة في شرق البحر المتوسط (Emerson,M, 2013, P34).

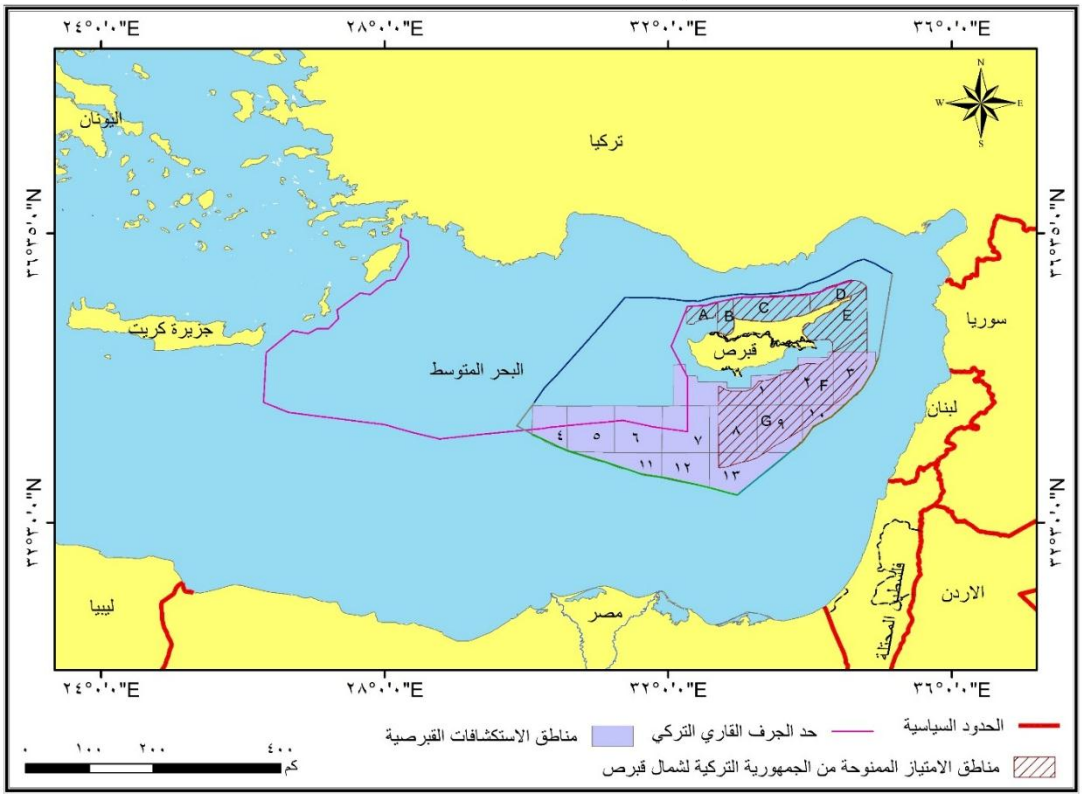

المصدر من عمل الباحث، اعتمادا على

Annex II to the letter dated 30 April 2020 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General, P4

شكل (١٣) تداخل مناطق استكشاف الطاقة بين كل من جمهورية قبرص والجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا

لذلك فقد منعت البحرية التركية - أكثر من مرة - سفناً مملوكة لشركات تنقيب عالمية من تنفيذ مهامها في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية، كما يتضح من الرسائل الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة* من قبل الممثل الدائم لقبرص لديها، حيث تعرضت سفينة المسح الزلزالي " رامفورم سافرين Ramform Sovereign " في ٤ يونية عام ٢٠١٣م - والمرخص لها من قبل السلطات القبرصية لإجراء مسوحات زلزالية في البلوك ١٢ من المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص – للمضايقات من قبل القوات البحرية التركية، فضلاً عن قيام البحرية التركية – في ٢٥ يوليه عام ٢٠١٣م – بإعاقة نشاط سفينة الأبحاث " أودين فايندر " التي تقوم بأعمال المساحة في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، والمرخص لها من قبل السلطات القبرصية، بالإضافة إلى قيام البحرية التركية في ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٥م باعتراض السفينة MV Flying Enterprise التي ترفع علم جمهورية قبرص وقامت بمضايقتها، على الرغم من أن هذه السفينة مرخص لها من قبل السلطات القبرصية لإجراء مسح جيوفيزيائي شكل (١٤).

* للاطلاع على كل رسائل الممثل الدائم لقبرص لدي الأمم المتحدة من موقع الأمم المتحدة الخاص بشؤن البحار والمحيطات لجمهورية قبرص: un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFLIES/CYP.htm

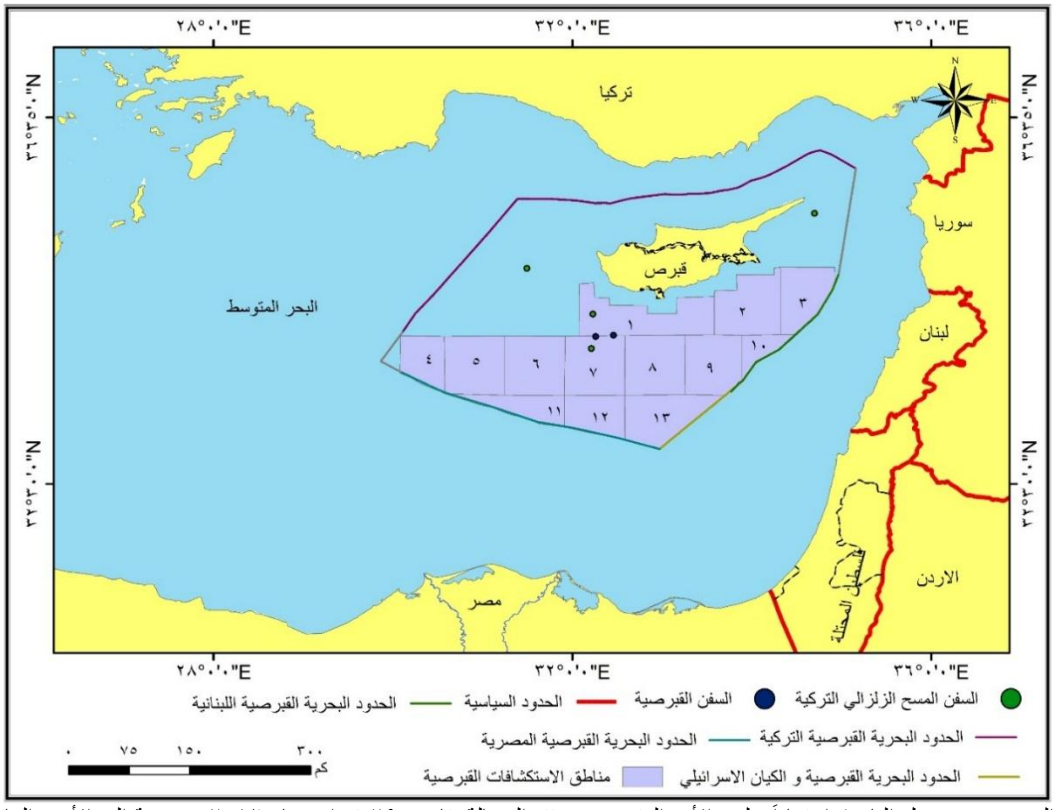

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على، الأمم المتحدة ، مرفق الرسالة بتاريخ ٢٩ فبراير عام ٢٠١٦م موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدي الأمم المتحدة ، الدورة ٧٠ ، البندان ٤٤ و ٧٩ (أ) من جدول الاعمال ، صـ٤ .

- Annex to the letter dated 13 October 2021 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General, P3
- Annex to the letter dated 13 November 2019 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General, P4

شكل (١٤) أماكن تواجد السفن التابعة لقبرص والتي اعترضتها تركيا وسفن المسح الزلزالي التابعة لتركيا

وفي ٢٥ أغسطس عام ٢٠١٦م تعرضت السفينة " فلاش رويال Flash Royal " التي ترفع علم جمهورية قبرص - والتي كانت تجري بحثاً علمياً بحرياً في البحر الإقليمي القبرصي - للمضايقات من قبل فرقاطه تابعة للقوات البحرية التركية، وفي ١٦ أغسطس عام ٢٠١٨م قامت سفن الدوريات التركية بمضايقة ومنع سفينة الصيد " ماريا بويولينا " - التي تحمل العلم القبرصي والمرخص لها من قبل السلطات القبرصية – من القيام بأنشطة الصيد، حيث أمرتها بترك المنطقة وإلا سيتم القبض عليها وعلى طاقمها، ولقد وقع الحادث على بعد بين ١٤,٥ و ٣٠ ميلاً بحرياً من الساحل الجنوبي الشرقي لتركيا، فضلاً عن محاولة سفن الدورية التركية – في ٣٠ أغسطس عام ٢٠١٨م – الصعود على متن سفينة الصيد " ماريا بويولينا " بهدف تفتيش السفينة أثناء أدائها أنشطة الصيد في أعالي البحار على مسافة ٢١ ميلاً بحرياً من ساحل تركيا، علاوة على ذلك قامت سفن تابعة للقوات التركية بتاريخ ٢١ سبتمبر عام ٢٠١٨م بمضايقة واعتقال سفينة " Geia Sou Kaiki mou Ai Nikola " - التي ترفع علم قبرص – داخل البحر الإقليمي لقبرص والذي يبلغ ١٢ ميلا بحري، وعلى مسافة ٧,٥ ميل بحري من كيب كورماكتيس علي الساحل الشمالي لقبرص، وفي ٣ أكتوبر عام ٢٠٢١م قامت سفينتين حربيتين تركيتين وهما " ORUC REIS " و " BAFRA " بمضايقة ومنع سفينة المسح الإيطالية " NAUTICAL GEO " التي ترفع علم مالطا والمرخص لها من قبل السلطات القبرصية، من إجراء مسح حول الطريق المحتمل مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط "

ايستميد " الذي له أهمية إقليمية كبيرة وله أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، حيث أجرت السفن الحربية التركية مناورات خطيرة أعاقت بشكل غير قانوني مسار سفينة المسح؛ مما أجبرها على مغادرة المنطقة، ولقد وقع الحادث على مسافة ٢٢ ميل بحري جنوب غرب قبرص داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية، وعلى بعد ١١٢ ميل بحري من أقرب ساحل تركي للحادث، كما يتضح من الشكل (١٤).

بالإضافة إلى محاولة تركيا التوسع والهيمنة والاستيلاء على حقوق الغير في ثروات شرق المتوسط خاصة في مياه قبرص والتي وصلت لدرجة التهديدات العسكرية، ففي ٢٧ أبريل عام ٢٠١٢م أعلنت تركيا في جريدتها الرسمية – العدد رقم ٢٨٢٧٦ - قرارات منح تراخيص استكشاف الموارد الهيدروكربونية لشركة النفط التركية في مناطق بحرية شرق البحر المتوسط، يقع بعضها جزئياً أو كلياً ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لجمهورية قبرص وهذه القرارات كما يلي:

- يتعلق القرار رقم ٢٠١٢ / ٢٨٠٢ بإصدار تراخيص في " الوحدة ٥٠١١ " التي يقع أكثر من ٤٠% ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لقبرص.
- يتعلق القرار رقم ٢٠١٢ / ٢٩٧٣ بإصدار تراخيص في " الوحدة ٥٠٢٩ " التي يقع أكثر من ٦٠% ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لقبرص.
- يتعلق القرار رقم ٢٠١٢ / ٢٩٦٨ بإصدار تراخيص في " الوحدة ٥٠٢٧ " التي تقع بأكملها ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لقبرص. وفي " الوحدة ٥٠٢٨ " التي يقع أكثر من ٩٠% ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لقبرص.

كما أصدرت تركيا تنبيهاً ملاحياً – عبر منسق المنطقة البحرية الثالثة – تعلن فيه انطلاق عمليات لإجراء مسوح زلزالية في الفترة من ٥ سبتمبر إلى ١٨ نوفمبر عام ٢٠١٣م في منطقة تشمل جزءاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لقبرص، كما يتضح من الشكل (١٥).

كما قامت تركيا في ٢٢ نوفمبر عام ٢٠١٣م باحتجاز مناطق بحرية بغرض إجراء مسوح اهتزازية غير قانونية في البحر الإقليمي وكذلك المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لجمهورية قبرص، من خلال سفينة المسح الاهتزازية Barbaros Hayreddin Pasa التي تملكها شركة TPAO التركية، ترافقها الفرقاطة التركية Gokceada وتستمر عملية المسح من ٢٢ نوفمبر إلى ١٨ ديسمبر عام ٢٠١٣م، كما شرعت تركيا بعد ذلك في حجز مناطق أخرى من مناطق الولاية البحرية القبرصية لإجراء عمليات المسح حتي ٣١ مايو عام ٢٠١٤م ويوضح الشكل (١٥) مساحة المناطق البحرية التابعة لجمهورية قبرص والتي قامت تركيا باحتجازها للقيام بعمليات المسح الاهتزازي غير القانونية.

كما قامت تركيا – بواسطة السفينة التركية Barbaros Hayreddin Pasa – بإجراء مسوحات اهتزازية في الفترة من ٢٠ أكتوبر إلى ٢٦ يناير عام ٢٠١٩م، في البحر جنوب قبرص في البلوك ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٢ من المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص، حيث أعلنت تركيا أن هذه المناطق محجوزة لها، على الرغم من قيام جمهورية قبرص بإسناد عملية استكشاف واستغلال الاحتياطات الممكنة من المواد الهيدروكربونية في التربة التحتية لقاع البحار في البلوك ٢ و ٣ و ٩ إلى الشركتين " ايني ENI " الإيطالية وشركة الغاز الكورية " KOGAS "، حيث شرعت الشركتين بالفعل في الحفر بالبلوك ٩، ومنح شركة " توتال " الفرنسية حق التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في البلوك ٨، كما يتضح من

الشكل (١٥) ؛ مما يعد ذلك – ومن وجهة نظر قبرص - انتهاكاً لحقوقها ولسيادتها على مناطق ولايتها البحرية.

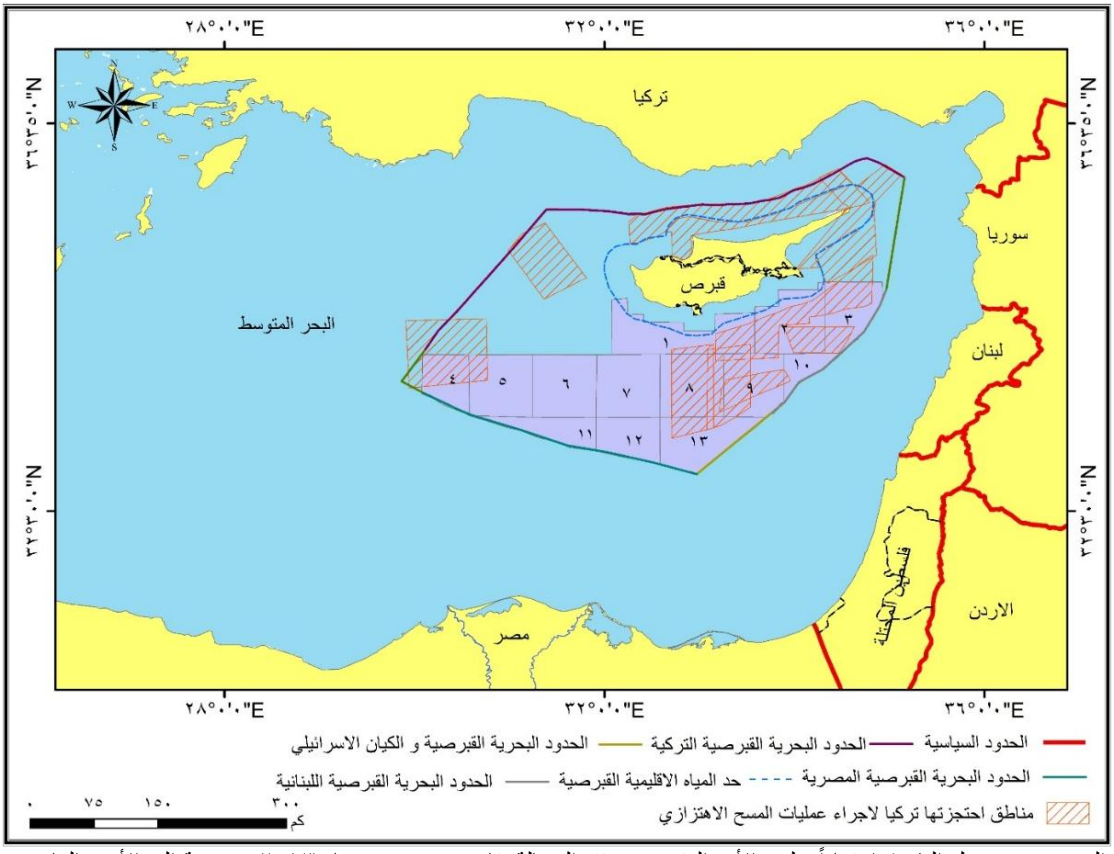

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على، الأمم المتحدة، مرفق الرسالة بتاريخ ٥ ديسمبر عام ٢٠١٣م موجهة الي الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدي الأمم المتحدة، الدورة ٦٨، البند ٧٦ من جدول الاعمال، صـ٣.

- المرفق الأول والثاني الرسالة بتاريخ ١٣ فبراير عام ٢٠١٤م موجهة الي الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدي الأمم المتحدة، الدورة ٦٨، البند ٧٦ من جدول الاعمال، صـ٣و٤.
- المرفق الأول والثاني للمذكرة الشفوية بتاريخ ١٣ نوفمبر عام ٢٠١٤م موجهة الي الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدي الأمم المتحدة، الدورة ٦٩، البند ٧٤ من جدول الاعمال، صـ٥و٦.
- Annex to the letter dated 12 December 2018 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General,P3
- Annex to the letter dated 19 February 2019 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General,P3
- Annex III to the letter dated 11 July 2019 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General,P6

شكل (١٥) المناطق التي احتجزتها تركيا لإجراء عمليات المسح الاهتزازي

واستمراراً لأنشطة التنقيب التركية غير القانونية على الموارد الهيدروكربونية في مناطق الولاية البحرية القبرصية تواجد سفينة الحفر " يافوز Yavuz " التابعة لشركة البترول التركية في ٨ يوليو عام ٢٠١٩م - ويرافقها سفن دعم تركية – داخل البحر الإقليمي لجمهورية قبرص على بعد ١٠ أميال بحرية جنوب شبه جزيرة كارباسيا وإلى الشرق من جزيرة قبرص. وفي ٤ مايو عام ٢٠١٩م قامت سفينة " فاتح Fatih " التابعة لشركة البترول التركية بأعمال حفر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لقبرص على بعد ٣٦ ميلاً بحرياً من الساحل الغربي لقبرص و٨٣ ميلاً بحرياً من أقرب سواحل تركيا، ويبعد الحفر نحو

٣٠ ميلاً بحرياً من خط الوسط بين سواحل الدولتين باتجاه ساحل قبرص كما يتضح من الشكل (١٥)؛ مما يعد – من وجهة النظر القبرصية - انتهاكاً لسيادتها داخل ولاياتها البحرية.

وفي ٢١ سبتمبر عام ٢٠١٩م قدمت تركيا رسالة إلى الأمم المتحدة تعترض فيها على قيام قبرص بتوقيع اتفاق مع شركتي توتال الفرنسية وايني الإيطالية للتنقيب على الموارد الهيدروكربونية داخل البلوك ٧، وهي ترى – من وجهة نظرها – بأن قبرص قامت بترسيم حدودها البحرية في هذه المنطقة من جانب واحد مع تجاهل تام لحقوق القبارصة الأتراك على كامل الجزيرة، مؤكدة على أن البلوك ٧ يعد ضمن الجرف القاري التركي؛ ولذلك قامت تركيا في أوائل أكتوبر عام ٢٠١٩م بنشر سفينة الحفر Yavuz التابعة لها في منطقة الاستكشاف البلوك ٧، حيث تقع منطقة الحفر على بعد ٤٤ ميلاً بحرياً من ساحل قبرص، ونحو ١٣٣ ميلاً بحرياً من أقرب ساحل لتركيا، داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص والتي تم تحديده بالفعل بموجب الاتفاق القبرصي المصري علي تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لهما عام ٢٠٠٣م.

بالإضافة إلى حملة التنقيب الواسعة لتركيا على الموارد الهيدروكربونية حول جزيرة قبرص بأكملها، فإن القوات العسكرية التركية قد حاصرت الجزيرة: وذلك عن طريق مرافقة سفن الاستكشاف أو عن طريق إجراء المناورات العسكرية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، حيث بلغ عددها نحو ٥١ تدريباً عسكرياً، فضلاً عن الاختراقات المستمرة – من قبل تركيا - للمجال الجوي القبرصي باستخدام الطائرات بدون طيار – المسلحة وغير المسلحة – والتي بلغ عددها نحو ١٤٤ رحلة جوية (United Nations ,٢٠١٩, p2).

ومما سبق يتضح حجم الصراع بين كلاً من تركيا وقبرص حول مناطق استكشاف الطاقة في شرق البحر المتوسط، حيث ترى جمهورية قبرص أن من حقها البحث عن الطاقة واستكشافها داخل حدود نطاقاتها البحرية التي تفرض عليها سيادتها بموجب الاتفاقيات التي وقعتها قبرص مع دول الجوار البحري لها، في حين لا تعترف تركيا بهذه الاتفاقيات، وقيام تركيا – من جانب واحد – بتحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري لتضم إليها مناطق تخضع للسيادة القبرصية، فضلاً عن قيام تركيا بالكشف والبحث عن الطاقة في تلك المناطق؛ مما قد يؤدي إلى حدوث صراعات حول هذه الطاقة المكتشفة.

٣- الصراع التركي / اليوناني.

رغم أن كلاً من تركيا واليونان عضوان في حلف شمال الأطلسي، بما يفترض أنهما حليفان، إلا أن الصراع بينهما مازال قائماً دون حل منذ القرن الماضي، حيث يوجد عدد من الملفات المختلف عليها بين البلدين، مثل القضية القبرصية، وجزر بحر ايجه ومشكلة تحديد المياه الإقليمية بين البلدين، ومشكلة تسليح هذه الجزر، وتداخل المجال الجوي. ومع اكتشافات الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط؛ عملت على إعادة الصراع بين البلدين حول ترسيم الحدود البحرية، وتحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما في البحر المتوسط؛ من أجل تقاسم الثروات المتوقع اكتشافها في المنطقة خاصة الغاز الطبيعي، وفيما يلي عرض قضايا الخلاف بينهما والتي تتمثل فيما يلي:

- القضية القبرصية:

حيث تنقسم جزيرة قبرص إلى قسمين منذ عام ١٩٧٤م، القسم الأول يتمثل في الجمهورية التركية لشمال قبرص والتي لا تعترف بها سوى تركيا، والقسم الثاني جمهورية قبرص المعترف بها دولياً، والعضو في الاتحاد الأوروبي. حيث لا تعترف اليونان سوى بالجمهورية القبرصية، وتعترض على السياسات

الاستفزازية التي تقوم بها تركيا في الاعتداء على نطاقات الولاية البحرية لقبرص عن طريق عمليات استكشاف الطاقة داخل المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.

- بحر ايجة واشكالية تحديد المياه الإقليمية:

يعد تحديد البحر الإقليمي في بحر ايجه إحدى المشكلات الكبرى بين تركيا واليونان، حيث يضم نحو ٨٠٠٠ جزيرة (رانيا السباعي ، ٢٠١٨ ، صـ١٢٤)، ووفقا لاتفاقية لوزان عام ١٩٢٣م، فقد تحدد عرض المياه الإقليمية لكلتا الدولتين بثلاث أميال؛ وبناءً على ذلك فقد أصبح ٤٦% من بحر ايجه مياهاً إقليمية يونانية، مقابل ٧% مياهاً إقليمية تركية، وأن ٤٧% من البحر مياهها مفتوحه أمام الملاحة، إلا أنه مازال الخلاف قائماً بين الدولتين حول كيفية احتساب المياه الإقليمية، مع تمسك تركيا بضرورة احتساب المياه الإقليمية للجزر بشكل مختلف؛ بما يوسع من مياهها الإقليمية (مريم بن عبد العزيز، ٢٠١٥ ، صـ٤٨)، حيث ترفض تركيا تطبيق مبادئ القانون البحري.

وتتمسك اليونان بأن يكون لكل جزيرة جرفها القاري المستقل وفقاً لاتفاقية جينيف عام ١٩٥٨م واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م؛ ومن ثم أحقيتها في السيطرة على معظم جزر بحر ايجه حتى السواحل التركية، وهو ما ترفضه تركيا حيث ترى أن الرف القاري لبحر ايجه هو امتداد طبيعي لأراضيها، وأن الجزر الشرقية لبحر ايجه – من وجهة نظرها- هي مجرد نتوءات لجرفها القاري.

- الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا في البحر المتوسط:

اعترضت اليونان على ادعاءات تركيا فيما يتعلق بالحدود الخارجية لجرفها القاري شرق البحر المتوسط غرب خط الطول ١٨ ً ١٦ َ ٣٢ ْ شرقا، كما اعترضت على قائمة الاحداثيات الجغرافية التي تحددها، مؤكدة على أن هذه المناطق تخضع للسيادة اليونانية.

ولقد اعترضت اليونان أيضا على الاتفاق الذي تم توقيعه بين تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص لترسيم الجرف القاري في ٢١ سبتمبر عام ٢٠١١م، حيث تعد الجمهورية التركية لشمال قبرص - من وجهة نظر اليونان - كيان انفصالي غير شرعي، فهي لا تعترف سوى بجمهورية قبرص والتي تمتد سيادتها لكامل الجزيرة.

كما اعترضت اليونان على إعلان تركيا – من جانب واحد - عن الإحداثيات الجغرافية للحد الخارجي لجرفها القاري بين خطي طول ١٨ ً ١٦ َ ٣٢ ْ و ً ٠٠ ٠٠ َ ٢٨ ْ شرقاً، وهي عبارة عن إحداثيات خط الوسط بين الساحلين التركي والمصري في البحر المتوسط، وكذلك إعلانها– من جانب واحد أيضاً– عن الحد الخارجي لجرفها القاري والمواجه للساحل الغربي لجزيرة قبرص، وادعاء تركيا بأن الجزر اليونانية في تلك المنطقة البحرية ليس لها نطاقات بحرية خارج بحرها الإقليمي، هذا يتعارض مع قانون البحار ومع نص المادة ١٢١ الفقرة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة (United Nations, 2020,P1:2).

كما اعترضت اليونان ومعها سوريا علي مذكرة التفاهم التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية في ٢٧ نوفمبر عام ٢٠١٩م، والتي تم من خلالها تحديد حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما وذلك بالنقطتين F و B كما يتضح من شكل (١٢)، حيث ترى اليونان أن هذه النقاط وهمية وغير قانونية؛ لأنها – من وجهة نظرها – تنتهك حق الجزر اليونانية في تحديد المناطق البحرية الخاصة بها وفقا للقانون البحري كما سبق القول.

وفي ٦ أغسطس عام ٢٠٢٠م وقعت اليونان ومصر اتفاقية حول تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، حيث تم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما بخمسة نقاط كما يتضح من جدول (١٠) والشكل

(١٦)، ولقد نصت الفقرة أ من المادة (١) علي أن هذا الاتفاق ينشئ تعيينا جزئيا للحدود البحرية بينهما، وأنه سيتم استكمال تعيين هذه الحدود حيثما كان ذلك مناسبا.

جدول (١٠) الإحداثيات الجغرافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان

رقم النقطة	دائرة العرض (شرقاً)	خط الطول (شمالاً)
A	٣٣° ٥٣′ ٥″	٢٧° ٥٩′ ٢″
B	٣٣° ٤١′ ٥٦,٤١″	٢٧° ٣٠′ ٤٢,٤٧″
C	٣٣° ٣٥′ ٢٤,٠٩″	٢٦° ٤٩′ ٣٤,٢٧″
D	٣٣° ٣٠′ ٢٦,٢٤″	٢٦° ٢٧′ ٣٥,٥٤″
E	٣٣° ٢٤′ ٥٦,١٤″	٢٦° ٠٠′ ٠٠″

Source: Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Government of the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone between the two countries, 6 August 2020.

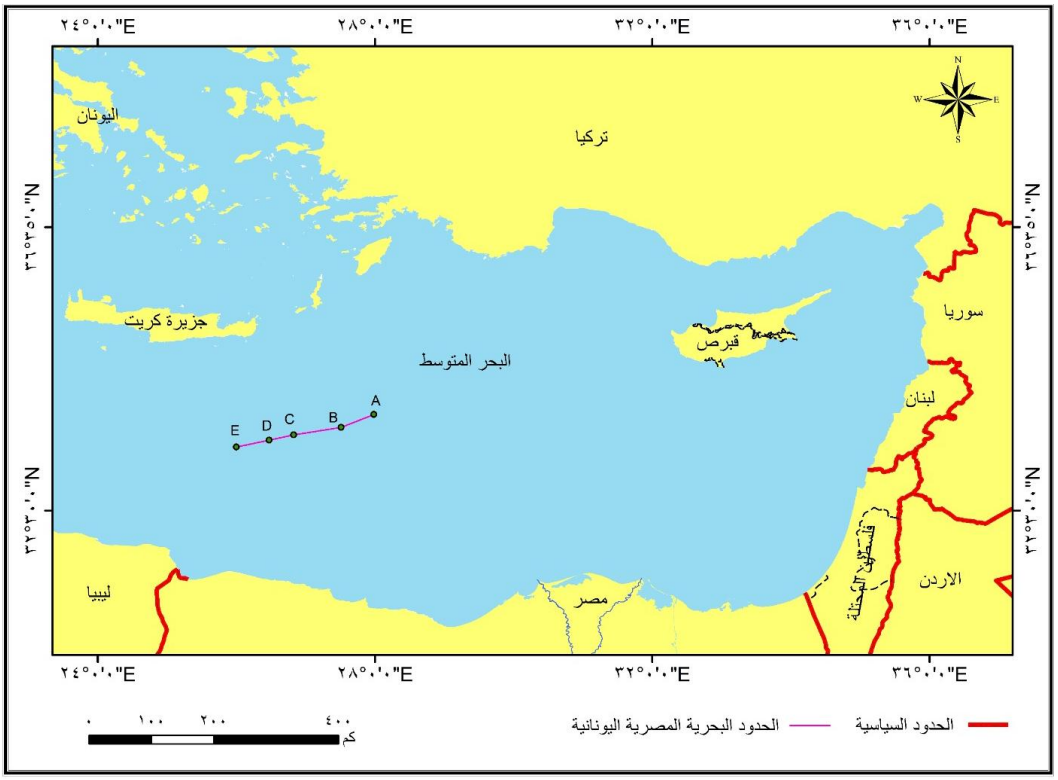

المصدر من عمل الباحث، حيث قام الباحث بتوقيع الاحداثيات المرفقة بالاتفاقية

Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Government of the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone between the two countries, 6 August 2020.

شكل (١٦) حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان

وفي ١٤ أغسطس عام ٢٠٢٠م تقدمت تركيا بمذكرة شفوية إلى الأمم المتحدة تعترض فيها علي هذه الاتفاقية، حيث أنها تمثل – من وجهة نظر تركيا – انتهاكاً لجرفها القاري، حيث يتعارض مع جرفها البحري الذي تم إعلان الأمم المتحدة به في ١٨ مارس عام ٢٠٢٠م، وكذلك مع جرفها القاري الذي تم ترسيمه خلال مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الليبية (United Nations,2020,P1).

٤- الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني.

تعاني دولة فلسطين من نقص حاد في مصادر الطاقة، ويتجلى أثر ذلك في انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة يومياً؛ نتيجة توافر نحو ٤٧% فقط من احتياجات المواطنين للكهرباء، حيث يحتاج قطاع غزة الي نحو ٥٠٠ ميجاواط بشكل يومي بينما المتوفر فقط هو ١٤٠ ميجا واط؛ مما يعني وجود فجوة كبيرة. كما تحصل معظم مناطق الضفة الغربية على الكهرباء عن طريق شرائها من شركة الكهرباء الإسرائيلية (طارق فهمي ، ٢٠٢١م ، صـ٨٩)؛ مما يجعل المواطنين الفلسطينيين عرضه لابتزاز الشركة الإسرائيلية؛ لذلك فإن لغاز شرق المتوسط أهمية كبيرة لدى الفلسطينيين من أجل توفير احتياجاتهم من الغاز التي قد تستخدم في حل مشكلة الكهرباء لا سيما قطاع غزة.

وفي هذا الإطار يواجه قطاع الطاقة في فلسطين إشكاليتين رئيستين هما: الأولى اعتماد فلسطين بشكل كامل علي الكيان الإسرائيلي في عمليات توليد الطاقة، والتخطيط لها، وتسعيرها وتنميتها وإنشاء البنية التحتية الخاصة بها، والثانية ارتفاع ديون شركات الكهرباء الفلسطينية إلى شركة الكهرباء التابعة للكيان الإسرائيلي التي تعد المورد الرئيسي لها نتيجة ارتفاع نسبة الفقر وعدم سداد الفلسطينيين لفواتير استهلاكهم بالإضافة إلى سرقة التيار الكهربائي (Boersma Tim, Sachs Natan,2015,P4).

لذلك يرى الباحث أن الكيان الإسرائيلي يسعى – بكل الطرق - لمنع دولة فلسطين من الاستفادة من حقولها البحرية المكتشفة في شرق البحر المتوسط لإبقاء التبعية الفلسطينية له في مجال الطاقة من أجل إبقاء قبضته على الاقتصاد الفلسطيني، وأن استقلال فلسطين في مجال الطاقة واستغلالها لحقولها البحرية المكتشفة سوف يؤدي إلى إدخال عائد اقتصادي يمثل حلاً لأزمة الديون الفلسطينية ومن ثم تحقيق المصير الفلسطيني وهو ما يسعي الكيان الإسرائيلي دون حدوثه.

- الأساس القانوني للسيادة الفلسطينية على مناطقها البحرية قبالة قطاع غزة.

وضعت اتفاقية غزة وأريحا بين الكيان الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية عام ١٩٩٣م - في إطار اتفاقية أوسلو الثانية – في مادتها الحادية عشرة الأساس القانوني لتقسيم المناطق البحرية قبالة شواطئ قطاع غزة، وقد حددتها الاتفاقية بـ ٢٠ ميلاً بحرياً تقاس من خط الأساس، بهدف ممارسة السلطة الفلسطينية لحقوقها السيادية والاستكشافية كالصيد والترفيه وكافة الأنشطة الاقتصادية كما يتضح من الخريطة رقم ٦ المرفقة بالاتفاقية.

وفي الوقت الذي تمنح فيه اتفاقية أوسلو الفلسطينيين الحق في استخراج الثروات من المنطقة التي اكتشف فيها الغاز، إلا أنها في الوقت ذاته تمنح الكيان الإسرائيلي الحق في منع حركة الملاحة فيها لأسباب أمنية؛ الأمر الذي قد يتخذه الكيان الإسرائيلي ذريعة للتحكم ووقف عمليات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز والبترول في المنطقة البحرية الفلسطينية.

- إعلان دولة فلسطين بشأن حدودها البحرية.

تقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس – في ٣١ أغسطس عام ٢٠١٥م – برسالة الي الأمين العام للأمم المتحدة تبعه إصدار وزارة الخارجية الفلسطينية لنفس الإعلان في ٢٤ سبتمبر عام ٢٠١٩م

(un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFILES/PSE.htm)

تحتوي على إعلان دولة فلسطين حول تحديد الحدود البحرية الخاصة بها، استناداً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م، ويحتوي الإعلان على ١٣ بنداً تحدد السيادة الفلسطينية على مناطقها البحرية، وتحديد امتداد نطاقاتها البحرية، وتنظيم عملية استغلالها، وقد حدد الإعلان نطاقات الولاية البحرية لفلسطين، حيث اتخذت فلسطين بنظام خط الأساسي العادي – وهو حد ادني الجزر - لقياس البحر الإقليمي، ويبلغ عرض البحر الإقليمي لها ١٢ ميلاً بحرياً مقاسة من خط الأساس. كما تمتد المياه المتاخمة لدولة فلسطين مسافة ٢٤ ميلاً بحرياً مقاسة من خط الأساس، وتمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة لها لمسافة ٢٠٠ ميلاً بحرياً من خط الأساس، مع احتفاظ فلسطين بكافة حقوقها السيادية في المنطقة لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية منها وغير الحية للمياه التي تعلو قاع البحر وباطن أرضه، مع مراعاة حقوق الدول الأخرى في المنطقة، كما يشمل الجرف القاري لدولة فلسطين قاع وباطن أرض المساحات المغمورة الممتدة لمسافة لا تتعدى ٢٠٠ ميل بحري مقاسة من خط الأساس (United Nations, Declaration of the Palestine regarding the maritime boundaries,2019).

كما حدد الإعلان في حالة تداخل المناطق البحرية لدولة فلسطين مع مناطق بحرية للدول الأخرى، فإن تعيين الحدود يتم من خلال حل على أساس الانصاف، وأسس القانون الدولي، واستناداً للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار، وفي حالة تعزر الوصول الي اتفاق يتم اللجوء إلى التحكيم.

كما طالبت فلسطين الدول والشركات والمؤسسات باحترام حدودها البحرية وفق ما ورد في هذا الإعلان، ومراجعة عقود عملها، وعدم القيام بأية أعمال أو نشاطات داخل حدودها البحرية دون التنسيق والاتفاق المسبق معها وأخذ الموافقات القانونية اللازمة.

ولقد أعلنت وزارة الخارجية الفلسطينية – من طرف واحد - عن قوائم الاحداثيات التي تحدد نقاط خط الأساس الخاص بها، وبحرها الاقليمي، ومياهها المتاخمة، ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري، فضلاً عن تحديد إحداثيات النقاط التي تحدد الحدود الجنوبية للمناطق البحرية لها، وإحداثيات النقاط التي تحدد الحدود الشمالية لمناطقها البحرية كما يتضح من جدول (١١) والشكل (١٧).

جدول (١١) عدد نقاط الإحداثيات لمناطق الولاية البحرية من وجهة نظر الدولة الفلسطينية

مناطق الولاية البحرية لدولة فلسطين	عدد نقاط الاحداثيات
خط الأساس	٩٨ نقطة
البحر الإقليمي	٨٦ نقطة
المياه المتاخمة	٥٠ نقطة
المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري	٦ نقاط
النقاط التي تحدد الحدود الجنوبية للمناطق البحرية	٥ نقاط
النقاط التي تحدد الحدود الشمالية لمناطقها البحرية	٤ نقاط

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على (وزارة الخارجية الفلسطينية، اعلان دولة فلسطين بشأن حدودها البحرية، ٢٤ سبتمبر عام ٢٠١٩م) من موقع الأمم المتحدة (un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFILES/PSE.htm)

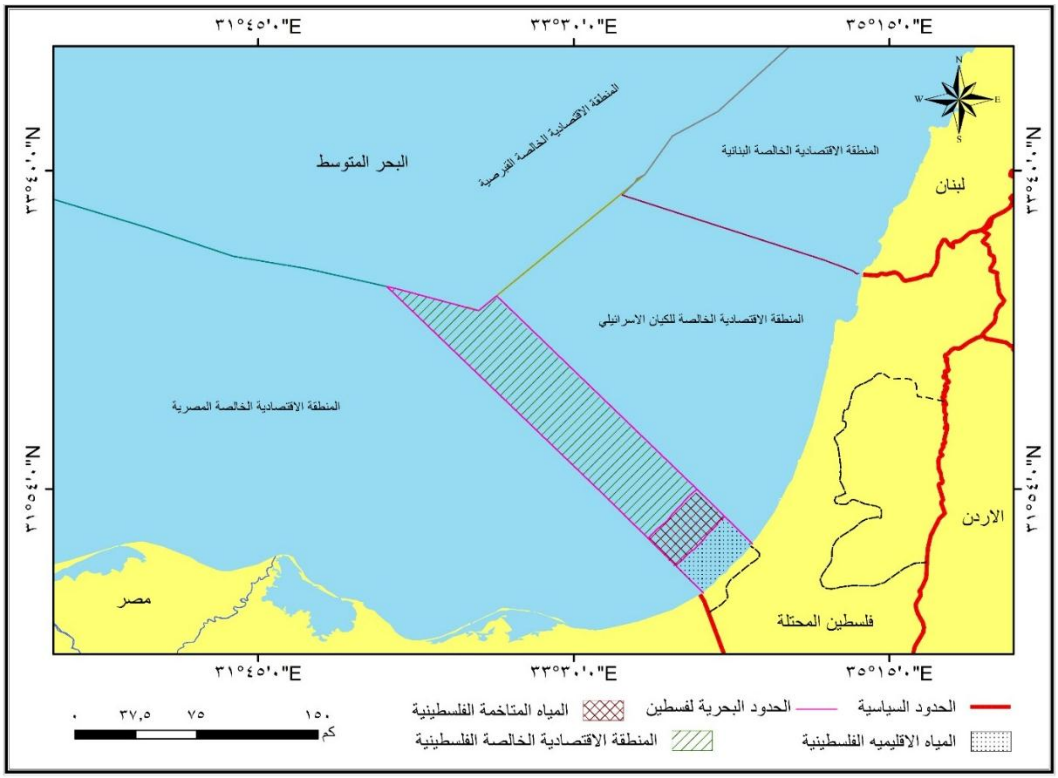

المصدر: من عمل الباحث، حيث قام الباحث بتوقيع احداثيات النطاقات البحرية المرفقة بإعلان دولة فلسطين عام ٢٠١٥م والتي تم رفعها على موقع الأمم المتحدة باستخدام برنامج Arc Gis

شكل (١٧) الحدود البحرية لفلسطين طبقاً للإعلان الفلسطيني عام ٢٠١٥م

ولقد قوبل إعلان دولة فلسطين بشأن حدودها البحرية بالرفض من قبل الكيان الإسرائيلي والدولة المصرية، حيث تقدم الكيان الإسرائيلي في ١٤ يناير عام ٢٠٢٠م بمذكرة اعتراض إلى الأمم المتحدة معتبراً دولة فلسطين – من وجهة نظره – دولة ليس لها سيادة وأن فلسطين لا تستوفي المعايير المحددة للدولة بموجب القانون العام؛ وبالتالي فهي تفتقر إلى الحق القانوني في هذه المناطق البحرية، وأنه الوحيد الذي له الحق في تحديد المناطق البحرية، كما يري الكيان الإسرائيلي أن الإعلان الفلسطيني ينتهك شروط الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية القائمة التي تحدد نطاق الحقوق والالتزامات في المجال البحري، ويؤكد الكيان الإسرائيلي علي عدم السماح بأي أنشطة استكشافية غير توافقية أو غير مصرح بها في مناطقها البحرية (United Nations, Israel: Communication dated 14 January 2020).

- الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على الغاز.

إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يمثل المحور الأقدم في الصراع، ولقد بدأ الصراع على الغاز بين الكيان الإسرائيلي وفلسطين في نوفمبر عام ١٩٩٩م عندما اتفقت السلطة الفلسطينية شركة "بريتش غاز" British Gas البريطانية، ويشاركها شركة اتحاد المقاولين الدولية (CCC)، والصندوق القومي الفلسطيني، منحت من خلالها امتياز التنقيب واستخراج الغاز الطبيعي من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقطاع غزة لمدة ٢٥ عاماً (وليد خدوري ، ٢٠٠٧م ، صـ٢٩).

ولقد اشتد الصراع بحلول عام ٢٠٠٠م عندما قامت شركة "بريتش غاز" British Gas وشريكاها، باكتشاف حقلي "غزة مارين-١" و "غزة مارين-٢" علي بعد يصل نحو ٣٦ كم من الشاطئ، وبعمق ٦٠٠ متر تحت سطح البحر (Simon Henderson, 2014, P1)، ويحتوي حقل غزة مارين علي ترليون قدم مكعب من الغاز، بحجم إنتاج يقدر بنحو ١,٦ مليار متر مكعب سنوياً (طارق فهمي ، ٢٠٢١م ، صـ٨٩).

وفي عام ٢٠٠١م اقترحت شركة "بريتش غاز" British Gas تشييد خط أنابيب بحري يتم من خلاله إيصال الغاز مباشرة إلى محطة كهرباء غزة، وقد وافقت السلطة الفلسطينية عليه عام ٢٠٠٢م؛ لكن سرعان ما قام الكيان الإسرائيلي بعرقلة هذا الاتفاق وإصراره على التحكم في مسارات تدفق الغاز والتأكيد علي ضرورة أن تصل إمدادات الحقل إلى عسقلان أولاً لتزويد محطاتها الكهربائية ثم إلى قطاع غزة؛ وذلك لتلبية احتياجاتها من الغاز أولاً، فضلاً عن التحكم في حجم الوقود الذي يتم تزويده لمحطة كهرباء غزة الجديدة؛ ومن ثم معرفة الريع المالي لفلسطين الناتج عن المبيعات (وليد خدوري ، ٢٠٠٧م ، صـ٢٩)، واشتراطها شراء الغاز بأسعار أقل من المعدلات العالمية، وهو ما تم رفضه من قبل الشركات. كما يسعى الكيان الإسرائيلي إلى بقاء التبعية الفلسطينية له في مجال الطاقة؛ من أجل إبقاء قبضته على الاقتصاد الفلسطيني، وإن استقلال فلسطين في مجال الطاقة يعني – من وجهة النظر الإسرائيلية – دفعة قوية لتحقيق المصير الفلسطيني.

وتتنوع مصادر الطاقة التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية مثل حقلي نوح وماري، اللذين يقعان أمام سواحل قطاع غزة، إلا أن حقل ماري يقع جنوب شرق حقل " نوح "، وتبلغ إنتاجيته الإجمالية نحو ١,١ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (عبد العزيز المنصور وآخرون، ٢٠١٣، صـ١٧٤).

٥- الخلاف المصري / الفلسطيني.

بعد إعلان رئيس دولة فلسطين، وما تبعه من إعلان وزير الخارجية الفلسطيني عن قوائم الإحداثيات التي تحدد نطاقات الولاية البحرية والحدود البحرية لدولة فلسطين في البحر المتوسط، كان موقف الدولة المصرية منها هو الاعتراض عليها، فقد تقدمت مصر بمذكرة اعتراض - إلى الأمم المتحدة - علي هذا الإعلان في ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٩م، حيث ترفض مصر ولا تعترف بنقاط الحدود الخارجية للمناطق البحرية التي تتداخل مع الحدود البحرية الشرقية لجمهورية مصر العربية في البحر المتوسط كما يتضح من جدول (١٢) والشكل (١٨).

جدول (١٢) نقاط الإحداثيات التي تحدد النطاقات البحرية الفلسطينية ونقاط الاعتراض المصري

مناطق الولاية البحرية لدولة فلسطين	نقاط الإحداثيات	النقاط التي اعترضت عليها مصر
المياه الإقليمية	٦٨ نقطة	النقاط من (١ : ٩)
المياه المتاخمة	٥٠ نقطة	النقاط من (١ : ١٠)
المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري	٦ نقاط	النقاط من (١ : ٣)
إحداثيات الحدود الجنوبية للمناطق البحرية	٥ نقاط	النقاط من (٢ : ٥)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً علي (وزارة الخارجية الفلسطينية، إعلان دولة فلسطين بشأن حدودها البحرية، ٢٤ سبتمبر عام ٢٠١٩م) من موقع الأمم المتحدة (un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFILES/PSE.htm)

ويتضح من الجدول (١٢) والشكل (١٨) اعتراض مصر علي ٩ نقاط الأولى فقط من نقاط الإحداثيات التي حددتها فلسطين كحدود للمياه الإقليمية الفلسطينية، وعلي ١٠ نقاط الأولى فقط من نقاط الإحداثيات التي حددتها فلسطين كحدود لمياهها المتاخمة، وعلي ٣ نقاط الأولى فقط من نقاط الإحداثيات التي حددتها فلسطين كحدود لمنطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري، فضلاً عن اعتراضها على نقاط الإحداثيات ٢، ٤، ٥ فقط التي حددتها فلسطين كحدود جنوبية لمنطقتها البحرية. وترفض مصر اعتبار تلك النقاط جميعها كحدود بحرية لمصر مع فلسطين؛ وذلك كونها تقع بالكامل ضمن المناطق البحرية المصرية والتي سبق وأن حددتها مصر منذ عام ٢٠٠٣م عندما قامت بالاتفاق مع قبرص حول تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما؛ مما يعد انتهاكاً لسيادة مصر على بحرها الإقليمي ومنطقتها الاقتصادية الخالصة في البحر المتوسط. كما لا تعترف مصر بأي مطالبة بحقوق سيادية بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية وغير الحية في منطقتها الاقتصادية الخالصة والتي تم تحديد جزء من حدودها الشمالية مع قبرص في فبراير عام ٢٠٠٣م.

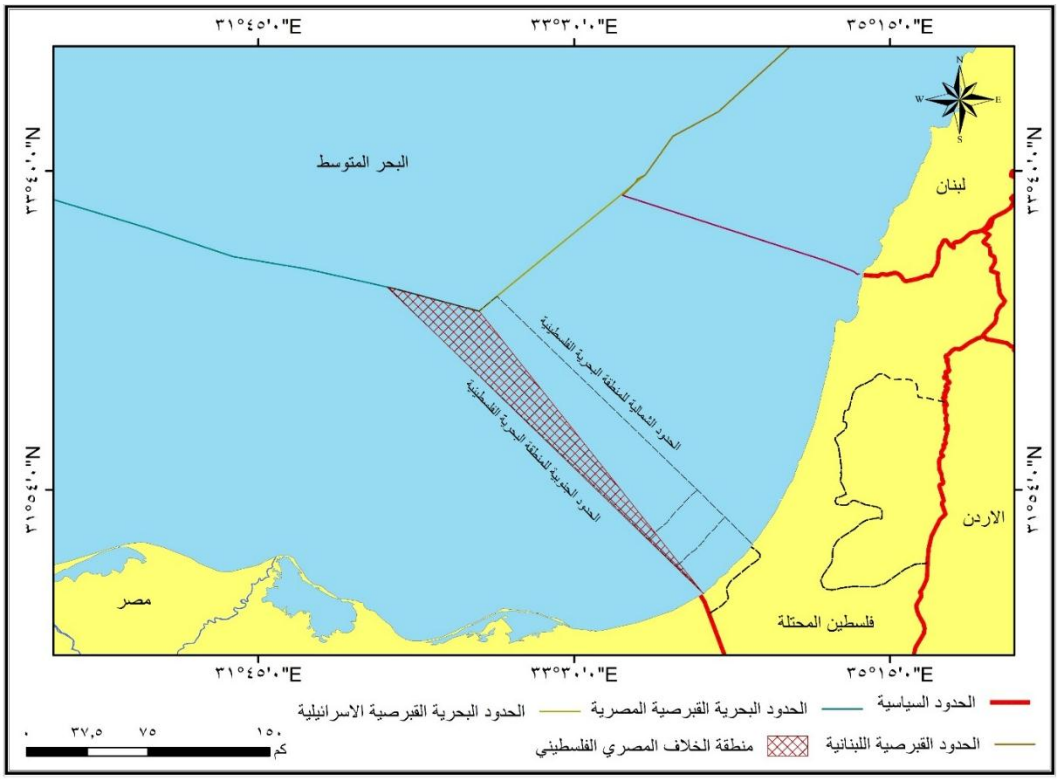

المصدر: من عمل الباحث، حيث قام الباحث بتوقيع احداثيات النطاقات البحرية، بالاعتماد على إعلان دولة فلسطين عام ٢٠١٥م والتي تم رفعها على موقع الأمم المتحدة، باستخدام برنامج Arc Gis

شكل (١٨) منطقة الخلاف المصري الفلسطيني حول الحدود البحرية

٦- الخلاف حول مسارات نقل الغاز المكتشف.

إن اكتشافات الغاز الجديدة في منطقة شرق المتوسط جعلت دول المنطقة تتسارع على أن تكون مركزاً إقليمياً للطاقة عن طريق تصدير الفائض منه إلى أوروبا، بما تمتلكه بعض دول الحوض من بنية تحتية لتسييل الغاز الطبيعي، ويوضح جدول (١٣) البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال بدول شرق البحر المتوسط. ويتضح من الجدول (١٣) امتلاك كل من مصر وتركيا للبنية التحتية لتسييل الغاز الطبيعي؛ لذلك هناك تنافس كبير بينهما، ولكن نظراً للصراع بين قبرص وتركيا، والعلاقات المتوترة بين الكيان

الإسرائيلي وتركيا في الفترة الأخير، يجعل مصر هي المرشحة بقوة لتكون مركزاً إقليمياً للطاقة عن طريق نقل الغاز القبرصي والإسرائيلي إلى محطات تسييل الغاز المصرية.

كما أدى صراع الطاقة بين دول الحوض إلى صعوبة تصدير الغاز المكتشف إلى أوروبا، حيث يوجد عدد من البدائل لتصدير الغاز المكتشف وهي:

البديل الأول: مشروع خط شرق المتوسط Eastern Mediterranean Pipeline (EMP).
تمت الموافقة المبدئية على هذا المشروع بين عدد من الدول الأوروبية (اليونان وإيطاليا) والكيان الإسرائيلي في ٥ ديسمبر عام ٢٠١٧م (أحمد قنديل ، ٢٠١٨ ، صـ١١٤)، وفي يناير عام ٢٠٢٠م قامت اليونان وقبرص والكيان الإسرائيلي بتوقيع اتفاق مد خط انابيب شرق المتوسط (محمود قاسم ، ٢٠٢١ ، صـ٨١)، حيث يتم من خلاله ضخ الغاز المكتشف في قبرص والكيان الإسرائيلي مباشرة إلى أوروبا شكل (١٩)، ويربط هذا المشروع كل من الكيان الإسرائيلي وقبرص باليونان عبر جزيرة كريت، ثم يرتبط بخط الأنابيب العابر للبحر الادرياتيكي Trans-Adriatic Pipeline (TAP). ويعد هذا الخط آخر وصلة من ممر الغاز الجنوبي والتي سوف تنتهي في إيطاليا (أحمد قنديل ، ٢٠١٨ ، صـ٢٩). ويمتد هذا الخط بطول ١٩٠٠كم، ويهدف إلى نقل نحو ١٠ مليار م٣ من الغاز سنوياً (محمود قاسم ، ٢٠٢١ ، صـ٨١).

إلا أن هذا المشروع يواجه العديد من التحديات المالية والفنية والتجارية التي تعوق عملية تنفيذه، منها وصول تكلفة هذا المشروع نحو ٧,٤ مليار دولار، وغياب التمويل المناسب، فضلاً عن ارتفاع أسعار استخراج الغاز الطبيعي، وضعف البنية التحتية اللازمة لتسييل الغاز في هذه الدول.

البديل الثاني: مد خط أنابيب الغاز إلى تركيا.

يقوم هذا المشروع بنقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا، من خلال مد خط أنابيب (ليفياثان – جيهان) تحت سطح الماء إلى تركيا، ثم الاتصال بشبكة الغاز الأوروبية من خلال خط الأنابيب العابر للأناضول (TANAP) وممر الغاز الجنوبي (SGC) القادم من أذربيجان إلى أوروبا.

ويتمتع هذا المشروع بجدوى أفضل حيث أنه الأرخص والأسرع إنشاءً، لكن هذا المشروع يصطدم بالعلاقات السياسية المتوترة بين قبرص وتركيا، فضلاً عن سوء العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الفترة الأخيرة.

البديل الثالث: مد خط أنابيب الغاز الي مصر.
تمتلك مصر بنية تحتية لتسييل الغاز مثل مصنعي ادكو ودمياط، واللتين تصل قدرتهما الاستيعابية نحو ١٩ مليارم٣ سنويا؛ وعليه يمكن أن تعمل مصر على تسييل الغاز القبرصي والإسرائيلي ونقله إلى أوروبا، ولقد توصلت الشركات العاملة في الحقول التابعة للكيان الإسرائيلي عبر شركة دولفينوس المصرية لاتفاق يقضي إلى تصدير نحو ٦٤ مليارم٣ من حقلي تمارا وليفياثان بقيمة ١٥ مليار دولار لمدة ١٠ سنوات (محمود قاسم، ٢٠٢١، صـ٨١).

جدول (١٣) البنية التحتية للغاز المسال في شرق البحر المتوسط

الدولة	اسم المنشأة	الحالة	الموقع	الشركة المشغلة	تاريخ البدء	السعة (مليار قدم مكعب) سنويا
مصر	سيجاس للغاز المسال	تشغيل	دمياط	خدمات سيجاس	٢٠٠٥م	٢٦٦
	LNG المصرية	تشغيل	ادكو	المصرية للغاز	٢٠٠٥م	٣٤٦
	سوميد BW	تشغيل	ميناء سوميد العين السخنة	BW	٢٠١٥م	٢٧٤
الكيان الإسرائيلي	اكسلسيور FSRU	تشغيل	الخضيرة	تسريع الطاقة	٢٠١٣م	٨٨
لبنان	البداوي FSRU	قيد التشغيل	البداوي	-	-	-
	الزهراني FSRU	مقترح	الزهراني	-	-	-
	سلعاتا	قيد التشغيل	سلعاتا	-	-	-
قبرص	فاسيليكو FSRU	تحت الانشاء	ميناء فاسيليكو	DEFA	٢٠٢٣م	القدرة الاستيرادية ٢٩ القدرة التصديرية ٢٤٠
تركيا	محطة مرمرة للغاز المسال	تشغيل	مرمرة	بوتاش	١٩٩٤م	٢٢١
	محطة أزمير علياء للغاز المسال	تشغيل	ازمير	ايجي جاز	٢٠٠٦م	٥١٤
	Etki FSRU الفيروز	تشغيل	ازمير	طاقة باردوس	٢٠١٦م	٣٦٠
	محطة دورتيول للغاز المسال	تشغيل	خليج الاسكندرون	بوتاش	٢٠١٨م	١٩٧
	ساروس FSRU	تحت الانشاء	خليج ساروس	بوتاش	٢٠٢٢م	٣٦١
اليونان	ريفيثوسا FSRU	تشغيل	ريفيثوسا	ديسفاسا	٢٠٠٠م	٢٤٤
	ديوريجا FSRU	مقترح	كورنثوس	ديوريجا غاز	٢٠٢٣م	٩٢
	أرغو FSRU	مقترح	أرغو ميناء فولوس	غاز البحر المتوسط	٢٠٢٣م	١٦٢
	سالونيك FSRU	مقترح	سالونيك	البيدسون	٢٠٢٥م	٢٥٨
	تراقيا FSRU	مقترح	تراقيا	غازتريد	-	١٩٤
	الكسندروبوليس	تحت الانشاء	الكسندروبوليس	غازتريد	٢٠٢٣م	١٩٤

Source: Global Energy Monitor, International Group of Liquefied, 2022

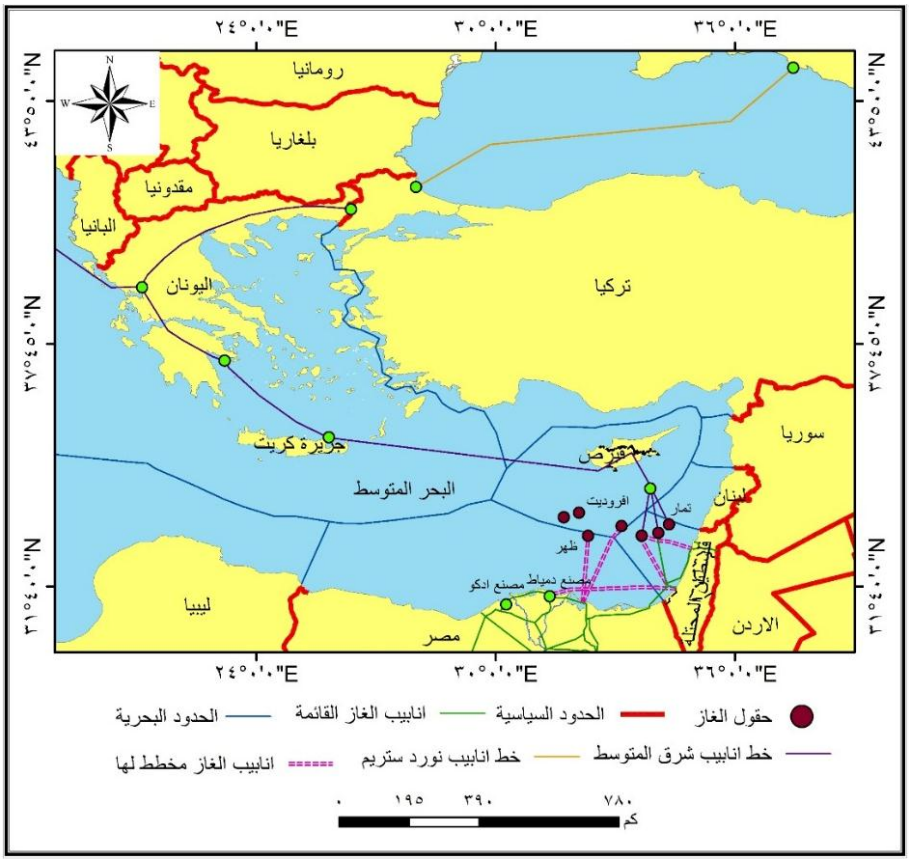

المصدر: من عمل الباحث، اعتماداً على

- Andrew Ward, Geopolitical rivalries cloud prospects for Mediterranean gas finds, Financial Times, 8 January, 2018
- https://www.ft.com/content/f6adee5c-f126-11e7-b220-857e26d1aca4

شكل (١٩) خطوط الأنابيب القائمة والمحتملة لتصدير الغاز من منطقة شرق البحر المتوسط

ولقد وقعت مصر وقبرص، اتفاقاً في ١٩ سبتمبر عام ٢٠١٨م لإقامة مشروع خط أنابيب بحري مباشر، لنقل الغاز الطبيعي من حقل أفروديت القبرصي إلى محطات الإسالة بمصر شكل (١٩)، وإعادة تصديره إلى الأسواق المختلفة، ويعد هذا الاتفاق هو أحد المحاور الأساسية لتعظيم الاستفادة من اكتشافات حقول الغاز القبرصية، ويسهم مساهمة إيجابية في تأمين إمدادات الغاز للاتحاد الأوروبي، وتبلغ الطاقة الاستيعابية لخطوط الأنابيب نحو ٧٠٠ مليون قدم مكعب سنويا (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢ ، صـ٣).

رابعا: التحالفات الإقليمية بمنطقة شرق البحر المتوسط.

كان للصراع على الطاقة بين دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط دوراً كبيراً في نشأة تحالفات بين دول الحوض؛ وذلك من أجل الدفاع عن حقوقها المكتشفة بالمنطقة، من هذه التحالفات: التحالف المصري اليوناني القبرصي، والتحالف الإسرائيلي القبرصي اليوناني، والتحالف التركي مع حكومة الوفاق الليبية.

- التحالف المصري – اليوناني القبرصي.

لقد ساعد تطابق وجهات النظر بين كل من مصر واليونان وقبرص في العديد من القضايا الدولية، مثل التعاون في مجال الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتوحيد الجزيرة القبرصية على أن تكون نواة لتشكيل تحالف استراتيجي بينها، يمثل مصالح دول شرق البحر المتوسط ويدافع عنها.

ويقود هذا التحالف مصر، حيث دعا الرئيس المصري إلى عقد القمة الثلاثية الأولى بالقاهرة في نوفمبر عام ٢٠١٤م، تم عقد هذه القمم الثلاثية (المصرية – القبرصية – اليونانية) بشكل دوري، والتي نجحت في التأكيد على الاتفاقية التي وقعتها مصر مع قبرص عام ٢٠٠٣م والتي حددت المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، فضلاً عن توقيع مصر واليونان لاتفاقية تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين في ٦ أغسطس عام ٢٠٢٠م؛ مما أتاح الفرصة لاكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، ومنع أية دولة أخرى مثل الكيان الإسرائيلي وتركيا من أية اكتشافات مستقبلية في هذه المنطقة.

ولقد أكدت نتائج القمم الثلاثية بين الدول على ما يلي:

- التعاون في مجالات الطاقة: اتفقت الدول الثلاث على استمرار التعاون فيما بينها لاستكمال مشروعات اكتشاف الغاز الطبيعي شرق المتوسط واستخراجه، ودعوة الدول الأوروبية لاستغلال غاز شرق المتوسط لتكون بديلاً جيداً لتقليص الاعتماد على الغاز الروسي، وتوفير عائداً اقتصادياً كبيراً للدول الثلاث نتيجة بيع الغاز الطبيعي لأوروبا. كما يساعد هذا التعاون على إمكانية نقل الغاز الطبيعي واتصال الشبكة الكهربائية بين الدول الثلاث، كما سيكون هذا التعاون جسرًا للربط بين إفريقيا وشمال أوروبا، من خلال تصدير الغاز المصري - عبر أنبوب يمر باليونان - لشمال أوروبا؛ مما سيجعل مصر هدفاً استثمارياً مهماً للطاقة المتجددة والبديلة.
- دعم القضيتين القبرصية والفلسطينية: حيث اتفقت الدول الثلاث على ضرورة توحيد جزيرة قبرص، وفق قرارات الأمم المتحدة، وفي إطار نظام فيدرالي يجمع شَطْرَي الجزيرة، دون أي تدخلات خارجية، فضلاً عن دعم الدول الثلاث للتوصل إلى تسوية نهائية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية.
- مكافحة الإرهاب: حيث أنه من المحتمل تعرض منشآت الغاز المصرية والقبرصية واليونانية لهجمات إرهابية؛ لذلك أورد إعلان نيقوسيا عام ٢٠١٥م نص للاهتمام بهذا الجانب، حيث أكد على أهمية تعزيز التعاون بين الدول الثلاث في مجال مكافحة الإرهاب والاستعداد له (منى سليمان، ٢٠١٧،صـ٢).
- دعم الدول الثلاث لتشكيل آلية قانونية وسياسية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وهناك العديد من المصالح الاستراتيجية التي ستعود على مصر، جراء تعاونها مع قبرص واليونان منها :

١. تحول مصر لمركز إقليمي للطاقة: حيث إن التعاون المصري مع قبرص واليونان يؤهل مصر لأن تكون مركزاً إقليمياً للطاقة في شرق المتوسط؛ نظراً لموقعها الجغرافي المتميز، ووجود تسهيلات نقل الغاز والزيت الخام، مثل خط سوميد الذي ينقل الخام من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، فضلاً عن وجود قناة السويس، وأيضاً تسهيلات البنية التحتية لتسييل الغاز الطبيعي، حيث يوجد بمصر مصنعين لإسالة الغاز الطبيعي، تصل قدرتهما الاستيعابية نحو ١٩ مليار متر مكعب سنوياً، وهما مصنع إدكو، على بعد ٥٠ كم شرق الاسكندرية، ومصنع في دمياط، على بعد ٦٠ كم غرب بورسعيد (محمود قاسم ، ٢٠٢١ ، صـ٨١).

٢. تعزيز التعاون المصري-القبرصي: حيث افتتح رؤساء الدولتين منتدى الأعمال المصري-القبرصي لتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وتوقيع ٣٨ اتفاقية في مختلف المجالات، حيث وقعت مصر وقبرص في سبتمبر عام ٢٠١٩م اتفاقية لإنشاء خط غاز يربط بين البلدين لنقل الغاز من حقل أفروديت القبرصي إلى محطات تسييل الغاز في مصر (إيمان زهران، ٢٠٢٠، صـ١٦٨)، كما وقعت مصر اتفاق مع كل من قبرص واليونان في مايو ٢٠١٩م للربط الكهربائي بينهما عبر كابل الطاقة تحت سطح البحر بقدرة ٢٠٠٠ ميجاوات (Egypt, Cyprus,Greece,2019)، كما أعلنت قبرص أنها ستعيد لمصر ١٤ قطعة آثار كانت قد نقلت من مصر بشكل غير مشروع. كما وقعت الدولتان على أول اتفاق للتعاون العسكري بينهما في نوفمبر ٢٠١٥م، وتبعها زيارات متبادلة بين وزراء الدفاع والقيادات العسكرية بالبلدين (منى سليمان، ٢٠١٧، صـ٣).

٣. تعزيز التعاون المصري-اليوناني العسكري: حيث تم إجراء العديد من المناورات العسكرية البحرية المصرية - اليونانية المشتركة مثل مناورة " ميندوزا ٥ " (إيمان زهران، ٢٠٢٠، صـ١٦٧)، والتي استمرت لمدة أسبوع وانتهت في ٨ نوفمبر ٢٠١٧م؛ مما يعزز فرص التعاون العسكري بين البلدين، فضلاً عن إقامة مشروعات مشتركة لتصنيع الأسلحة، بمشاركة وزارة الإنتاج الحربى والمصانع التابعة لها، والهيئة العربية للتصنيع مع نظيرتها في اليونان، التي تعد من الدول صاحبة القدرة العسكرية العالية، وعضو بحلف شمال الأطلنطي (الناتو)؛ مما يتيح للقوات المسلحة المصرية التعامل مع خبراتها العالية في مجال القوات البحرية والجوية.

٤. دعم مصر داخل الاتحاد الأوروبي: حيث تتمتع اليونان وقبرص بعضوية الاتحاد الأوروبي؛ مما يفتح أسواق دول الاتحاد للصادرات المصرية، كما سيدافع البلدان عن المواقف المصرية داخل البرلمان الأوروبي والذي يصدر في بعض الأحيان بيانات سلبية عن الأوضاع في مصر.

٥. دعم المواقف المصرية دوليًا: حيث تتولى مصر حاليًا رئاسة مجلس الأمن، كما تترأس لجنة مكافحة الإرهاب بالجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ولذا فالقرارات المصرية في المنظمات الدولية والإقليمية تحتاج إلى دعم مستمر من الدول الصديقة كاليونان وقبرص.

- التحالف الاسرائيلي – القبرصي اليوناني.

يعاني الكيان الإسرائيلي من العزلة المفروضة عليه بسبب إحاطته بالدول العربية التي تناصبه العداء، بسبب احتلاله لدولة فلسطين، حيث يعد التعاون الإسرائيلي مع قبرص واليونان فرصة لبناء شبكة من التحالفات مع دول الاتحاد الأوروبي والتي من شأنها أن تقلل من هذه العزلة (Karagiannis, 2014, P10)، كما كان لتوتر العلاقات الإسرائيلية التركية – منذ الانتفاضة الفلسطينية – دور كبير في سعي الكيان الإسرائيلي إلى تكوين علاقات أخرى مع دول أخرى.

ويلعب الكيان الإسرائيلي الدور الأبرز في هذا التحالف، خاصة بعد أن أدرك أن تركيا لم تعد الحليف الاستراتيجي الذي كان يعتمد عليه، فبدأ البحث عن حليف استراتيجي آخر في شرق المتوسط، فكان هذا الحليف هو اليونان الذي يحتاج إلى الدعم الإسرائيلي المباشر عبر اللوبي اليهودي الأمريكي (محمد أبو سريع ، ٢٠١٨ ، صـ٣٠).

ولقد انعقدت تسع قمم ثلاثية بين الدول الثلاث (الكيان الإسرائيلي وقبرص واليونان)، بداية من ١٨ يناير ٢٠١٦م حيث انعقدت القمة الأولى بالعاصمة القبرصية نيقوسيا، وانعقدت القمة الأحدث في سبتمبر عام

٢٠٢٣م بنيقوسيا، حيث تم اعتماد إعلان مشترك يشكل أساس التعاون بين الدول الثلاث في مجالات الطاقة والسياحة والبحث والتكنولوجيا والبيئة وإدارة المياه والإرهاب والهجرة. كما ناقشت الدول الثلاث مسألة الغاز الطبيعي، حيث تم تشكيل لجنة ثلاثية من بينهم تعمل على التخطيط لإنشاء خط أنابيب يأخذ موارد هذه الدول من الغاز لتصديره إلى أوروبا عبر اليونان، فضلاً عن إنشاء كابل مترابط تحت الماء لربط شبكات الكهرباء في الدول الثلاث لاحقاً (First Cyprus-Israel-Greece, 2016).

وفي ٢٠ يناير عام ٢٠٢٠م وقعت الدول الثلاث على اتفاقية لإنشاء خط أنابيب غاز شرق المتوسط " East Med " الذي يمتد من حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصية عبر جزيرتي قبرص وكريت إلى اليونان وإيطاليا ليتم منها تصدير الغاز الي أوروبا (محمود قاسم ، ٢٠٢١ ، صـ٨١). وقد اتفق القادة الثلاثة على ترك المجال مفتوحاً لانضمام الدول الأخرى للاتفاقية.

شملت أفق التعاون الإسرائيلي القبرصي اليوناني الجانب العسكري أيضاً، فعلى سبيل المثال، أجْرى الكيان الإسرائيلي مناورات عسكرية مشتركة مع اليونان عام ٢٠٠٨م، بالإضافة إلى التدريبات والمناورات البحرية عام ٢٠١٣م التي يُطلق عليها اسم نوبل دينا Noble Dina والتي شاركت فيها قوات أمريكية (Rishmawi,2014,P28)، كما وقّع الكيان الإسرائيلي اتفاقية للتعاون والدفاع العسكري مع اليونان في سبتمبر عام ٢٠١١م.

أما قبرص فقد وقعت مع الكيان الإسرائيلي اتفاقية عسكرية تسمح للسلاح الجوي والبحرية الإسرائيلية بالتدخل في حال وجود أية تهديدات لمنشآت الغاز القبرصية في البحر. كما تم تبادل الزيارات الرسمية ذات المستوى العالي بينهما، أولها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى قبرص في فبراير عام ٢٠١٢م (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ٢٠١٢ ، صـ٣٠).

- التحالف التركي مع حكومة الوفاق الليبية

جاء التحالف التركي مع حكومة الوفاق الليبية نتيجة لتحالف دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط: كالتحالف المصري القبرصي اليوناني، والتحالف الإسرائيلي القبرصي اليوناني، في حين وجدت تركيا نفسها في عزلة إقليمية في شرق المتوسط، بالإضافة إلى قيام دول البحر المتوسط بإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط والذي يضم كل من: مصر، وقبرص، واليونان، وإيطاليا، والكيان الإسرائيلي، والأردن، وفلسطين؛ مما اعتبرته تركيا إقصاء متعمد لها.

إلى جانب ذلك جاء توقيع اتفاقية إنشاء خط أنابيب غاز شرق المتوسط " East Med " والذي اعترضت عليه تركيا؛ لأنه يقضي على آمال وطموحات تركيا بأن تكون مركزاً اقليمياً للغاز في شرق المتوسط؛ لذلك قامت تركيا في ٢٧ نوفمبر عام ٢٠١٩م بتوقيع مذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق الليبية حدد فيه الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما في البحر المتوسط؛ وذلك لقطع الطريق أمام خط انابيب غاز شرق المتوسط والذي يمتد من حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصية عبر جزيرتي قبرص وكريت إلى اليونان وإيطاليا ليتم منها تصدير الغاز إلى أوروبا.

ومن خلال مذكرة التفاهم - وما ذكر فيها من تحديد للحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية - فإن خط الأنابيب سيمر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة التركية؛ مما يمنح تركيا نفوذاً للتدخل في استغلال غاز شرق المتوسط. كما تطمع في تعزيز موقفها للمطالبة بمناطق بحرية في شرق البحر المتوسط.

كما وقعت تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية مذكرة للتعاون الأمني، التي تشمل التدريب العسكري ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية واللوجستيات والتخطيط العسكري (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠ ، صـ٢)، وهذه الاتفاقية تمنح تركيا استخدام المجال الجوي والبري والمياه الاقليمية الليبية دون إذن الجانب الليبي.

خامسا: القدرات العسكرية لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

تعمل كل دولة على بناء قوة عسكرية لها، وتستمر في تنمية هذه القوة بهدف حماية نفسها ومواردها وثرواتها ضد أية احتمالات للاعتداء والغزو عليها من قبل دول الجوار والدول الطامعة فيها وفي ثرواتها.
لقد أسفرت الاكتشافات الحديثة للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط عن مدى الحاجة إلى قوات عسكرية لحماية وتأمين هذه الاكتشافات من أية اعتداءات محتملة، خاصة وأن منطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط تضم العديد من المشكلات الحدودية التي لم تحسم بعد، كالخلاف بين الكيان الاسرائيلي ولبنان، والخلاف بين تركيا وقبرص وتعدي تركيا على الأجزاء الشمالية لقبرص بدعوى أنها مياهها الإقليمية، وامتداد هذا التعدي إلى شرق وجنوب قبرص، والذي يمكن أن يتداخل مع حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية.

ويركز هذا العنصر على دراسة القدرات العسكرية لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط والتي يمكن أن تشارك في تحقيق الحماية والدفاع عن الاكتشافات الحديثة من الغاز، فضلاً عن مشاركتها في السيطرة ضمن صراع النفوذ في المنطقة، مع التركيز على دراسة القوات الجوية والبحرية لدورهما الحاسم في الصراع، وكذلك الموانئ البحرية لدول الحوض لأهميتها اللوجستية وما تقدمة من خدمات وتسهيلات، وللوصول إلى الدلالات الصحيحة للمقدرات العسكرية لدول الحوض الشرقي يجب المقارنة بين حجم جيش دول الحوض والانفاق العسكري لكل دولة، وأثر ذلك على تنوع التسليح العسكري لهذه الدول، ويوضح جدول (١٤) والشكل (٢٠) عناصر القوة العسكرية لمصر ودول الحوض الشرقي للبحر المتوسط عام ٢٠٢٢م.

جدول (١٤) عناصر القوة العسكرية لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط عام ٢٠٢٢م

الدولـــــة	افراد القوات المسلحة (جندي)	الإنفاق العسكري (مليون دولار)	نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي %*
مصـــــــر	١٥٩٦٥٥٩	٤٣٥٧	١,٢
تركيا	١٤٠٢٢٠١	٩٦٩٠	٢,٨
الكيان الاسرائيـلي	١٢٣٠١٩	١٧٨٠٠	٥,٦
اليونان	١٠٥٦٩٧	٦٦٠٠	٢,٨
سوريا	٥٧٠٧٦١	٢٠٢١	٤,١ (*)
ليبيـــــــا	١١٩٢٩٣	٣٤٧٥	١٥,٥ (-)
لبنان	٦٨٣٩٨	١٠٠١	٣
قبرص	١٣٧٥٠	٤٩٨	١,٨

المصدر : https://www.globalfirepower.com
* موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org نسبة الانفاق العسكري عن عام ٢٠٢٠م
(*) نسبة الإنفاق العسكري لسوريا عام ٢٠١٠م ، (-) نسبة الإنفاق العسكري لليبيا عام ٢٠١٤م

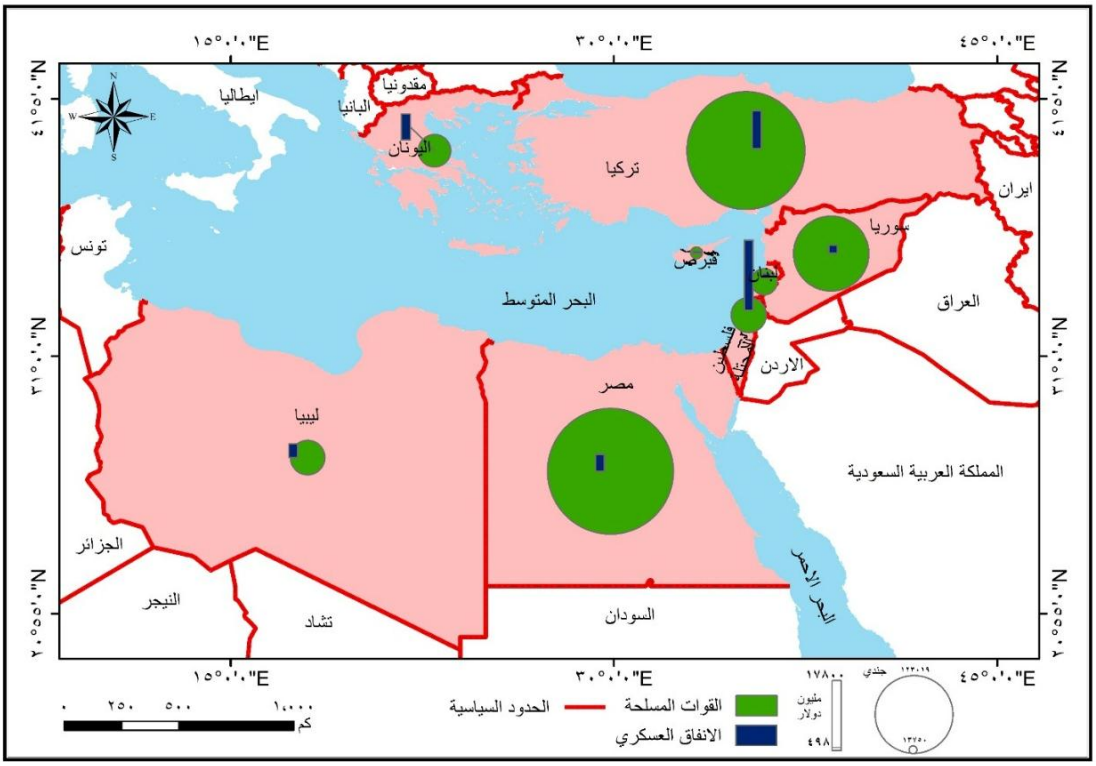

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (١٤)

شكل (٢٠) القوة العسكرية لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط عام ٢٠٢٢م

ويتضح من الجدول (١٤) والشكل (٢٠) ما يلي:

- يحتل الكيان الإسرائيلي أعلى قيم للإنفاق العسكري بدول الحوض، حيث بلغت قيمة إنفاقها العسكري نحو ١٧,٨ مليار دولار، بنسبة إنفاق عسكري بلغت نحو ٥,٦% من إجمالي الناتج المحلي، ويعد ارتفاع معدل الإنفاق العسكري للكيان الإسرائيلي نتاجاً طبيعياً لحالة التوتر الدائم والمتصاعد من جانب الكيان الإسرائيلي مع دول الطوق العربي.
- احتلت كل من تركيا واليونان المرتبة الثانية والثالثة من بين دول الحوض من حيث قيمة الإنفاق العسكري والذي بلغت نحو ٩,٧ مليار دولار، ٦,٦ مليار دولار على الترتيب، وتساوي نسب الانفاق العسكري لكل منهما والتي بلغت نحو ٢,٨% من الناتج المحلي.
- احتلت مصر المرتبة الرابعة من بين دول الحوض من حيث قيمة الإنفاق العسكري والذي بلغت نحو ٤,٤ مليار دولار، يليها ليبيا بقيمة ٣,٥ مليار دولار ثم سوريا بقيمة ٢ مليار دولار ثم لبنان بقيمة مليار دولار، وتأتي قبرص في الترتيب الأخير بقيمة ٠,٥ مليار دولار، بينما جاءت كل من قبرص ومصر في آخر الترتيب من حيث نسب الإنفاق العسكري لتصل إلى ١,٨%، ١,٢% على الترتيب؛ ويرجع انخفاض نسبة الإنفاق العسكري لهذه الدول إلى المشكلات الاقتصادية التي تمر بها والتي تنعكس على عدم امكانية توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق العسكري.
- رغم انخفاض نسبة الإنفاق العسكري لمصر لتمثل أقل نسبة بالمقارنة بدول الحوض إلا أن حجم الجيش المصري يعوض انخفاض تلك النسبة، حيث يحتل الجيش المصري الترتيب الأول بين دول الحوض

من حيث الحجم والذي بلغ نحو ١,٦ مليون جندي، يليه في الترتيب الجيش التركي والذي يبلغ نحو ١,٤ مليون جندي.

- ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري لليبيا والتي تصل نحو ١٥,٥% من الناتج المحلي عام ٢٠١٤م رغم ضآلة قيمة الإنفاق العسكري لها؛ ويرجع ذلك إلى قيام الجيش الليبي في تلك الفترة بعمليات عسكرية ضد المليشيات والجماعات الإرهابية للسيطرة على البلاد.

هذا من حيث المقارنة بين الإنفاق العسكري للدولة ونسبتها من الناتج المحلي لدول الحوض الشرقي، أما من حيث أثر ذلك الإنفاق علي تنوع نظم التسليح العسكري لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط، يوضح جدول (١٥) والشكل (٢١) إمكانيات دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط من نظم التسليح الرئيسة.

ويتضح من الجدول (١٥) والشكل (٢١) ما يلي:

- جاءت مصر في الترتيب الأول من حيث إمكانيات امتلاكها لنظم التسليح الرئيسة والموزعة على القوات البرية والجوية والبحرية، يليها في الترتيب الثاني تركيا والتي حافظت على الترتيب الثاني في نظم التسليح المختلفة سواء القوات البرية والبحرية والجوية، وجاء في الترتيب الثالث كل من الكيان الإسرائيلي واليونان وسوريا؛ مما يجعل مصر من الدول ذات الوزن العسكري الكبير في المنطقة.
- احتفظ الكيان الإسرائيلي بالمركز الثالث بالنسبة لدول الحوض الشرقي من حيث إمكانيات امتلاكه لنظم تسليح القوات الجوية، ونزوله إلى المركز الرابع بعد اليونان من حيث امتلاكه لنظم التسليح البحرية، وبعد سوريا في نظم التسليح البرية.
- تفوقت اليونان عددياً على الكيان الإسرائيلي من حيث نظم تسليح القوات البحرية، بينما تفوق الكيان الإسرائيلي عليها في إمكانيات نظم تسليح القوات الجوية والقوات البرية.
- يليهم في ترتيب نظم التسليح الرئيسة كل من لبنان وليبيا وقبرص، حيث تفوقت لبنان على ليبيا في نظم تسليح القوات البحرية والجوية، إلا أن ليبيا تفوق عليها في نظم تسليح القوات البرية.
- احتلت ليبيا المركز السادس من حيث نظم تسليح القوات البرية تليها لبنان ثم قبرص، بينما في نظم تسليح القوات الجوية تعادلت كل من لبنان وقبرص محتفظين بالمركز الخامس ثم ليبيا في المركز السادس، وفي نظم تسليح القوات البحرية جاء ترتيب لبنان أولاً ثم قبرص ثم ليبيا.
- جاء الترتيب النهائي لنظم التسليح الرئيسة لدول الحوض الشرقي والذي احتلت فيه مصر المركز الأول، تليها تركيا ثم جاء في المركز الثالث كل من الكيان الإسرائيلي، واليونان، وسوريا، ثم لبنان، ثم ليبيا وجاءت قبرص في المركز الأخير؛ ويرجع تدني إمكانيات التسليح للبنان وقبرص إلى ضعف قدراتهما الاقتصادية وانخفاض مستوى الدخل القومي بهما والذي انعكس بدورها على قدراتهما العسكرية. وبالنسبة لليبيا بسبب عدم الاستقرار والانقسامات السياسية التي لها تأثير على قدراتها العسكرية.

جدول (١٥) إمكانيات دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط من نظم التسليح الرئيسة عام ٢٠٢٢م

الدولة	نظم تسليح القوات البرية														نظم تسليح القوات الجوية										نظم تسليح القوات البحرية												إجمالي الترتيب النهائي لنظم التسليح	
	دبابات قتال وبرمائية (IFVs)		مركبات مدرعة وناقلات (AFVs)		المدفعية ذاتية الدفع والصاروخية (SPGs)		المدفعية المسحوبة هاونات		أنظمة اطلاق الصواريخ (MLRSs)		مجموع ترتيب القوات البرية		الطائرات المقاتلة / الاعتراضية		طائرات هجومية ثابتة الجناحين تضم الهليكوبتر		طائرات النقل العسكرية		هليكوبتر مسلح ونقل		مجموع ترتيب القوات الجوية		أسطول القوات البحرية		غواصات		سفن الدوريات البحرية		أسطول حرب الألغام البحرية		حاملات طائرات		مجموع ترتيب القوات البحرية			
	عدد	رتبة	عدد	رتبة	عدد	رتبة	عدد	رتبة	عدد	رتبة	مج	رتبة	عدد	رتبة	عدد	رتبة	عدد	رتبة	عدد	رتبة	مج	رتبة	عدد	رتبة	عدد	رتبة	عدد	رتبة	عدد	رتبة	عدد	رتبة	مج	رتبة	مج	رتبة
مصر	٤٣٩٤	١	١٠٠٠٠	٢	١١٦٥	١	٢٢٠٠	٢	١٢٣٥	١	٧	١	٢٥٠	١	١٩٥	١	٥٩	٢	٣١٣	٢	٦	١	٢٤٥	١	٨	٣	٤٨	١	٢٣	١	٢	١	٧	١	٢٠	١
تركيا	٣٠٢٢	٣	١٣٢٧٠	١	٩٥٦	٢	١١٨٩	٣	٤٠٧	٤	١٣	٢	٢٠٥	٤	١٢٧	٢	٨٨	١	٤٧٤	١	٨	٢	١٥٦	٢	١٢	١	٣٥	٣	١١	٢	٠	٢م	١٠	٢	٣١	٢
اسرائيل	١٩٠٠	٤	٨٠٤٤	٣	٦٥٠	٣	٣٠٠	٦	٣٠٠	٥	٢١	٤	٢٤١	٢	٩٨	٣	٢٦	٣	١٢٧	٥	١٣	٣	٦٧	٥	٥	٤	٤٥	٢	٠	٦	٠	٢م	١٩	٤	٥٣	٣
اليونان	١٢٤٣	٥	٦١٣٤	٤	٥٩٠	٤	٦٦٩	٤	١٤٧	٦	٢٣	٥	١٨٨	٥	٤٣	٥	١٧	٤	٢٧٠	٣	١٧	٤	١٢٠	٣	١١	٢	٣٥	٣م	٨	٣	٠	٢م	١٣	٣	٥٣	٣م
سوريا	٣٥٤٠	٢	٥٣٧٢	٥	٥٥٢	٥	٢٢١٠	١	٦٢٩	٢	١٥	٣	٢٠٨	٣	٤٥	٤	٥	٦	١٥٤	٤	١٧	٤م	٤٣	٦	٠	٥	٣٣	٤	٧	٤	٠	٢م	٢١	٥	٥٣	٣م
ليبيا	١٠٠	٨	٢٢٧٥	٦	١٨٣	٦	١٢٥	٧	٤٥٠	٣	٣٠	٦	٢٠	٧	٩	٧	٨	٧	٣٢	٧	٢٨	٦	٧	٨	٠	٥م	١	٧	٢	٥	٠	٢م	٢٧	٨	٨٥	٥
لبنان	٣٦١	٦	١٩٥٩	٧	٨٤	٧	٣٧٤	٥	٣٠	٧	٣٢	٧	٠	٨	١٤	٦	٠	٨	٥٨	٦	٢٧	٥	٨٦	٤	٠	٥م	٢٢	٥	٠	٦م	٠	٢م	٢٢	٦	٨١	٤
قبرص	١٤٧	٧	٢٩٤	٨	٢٤	٨	١٠٤	٨	١٤	٨	٣٩	٨	٣٠	٦	٠	٨	٩	٥	٣٠	٨	٢٧	٥م	١٥	٧	٠	٥م	٦	٦	٠	٦م	٠	٢م	٢٦	٧	٩٢	٦

المصدر : https://www.globalfirepower.com

- الترتيب من اعداد الباحث بناء علي مقياس مجموع الرتب .

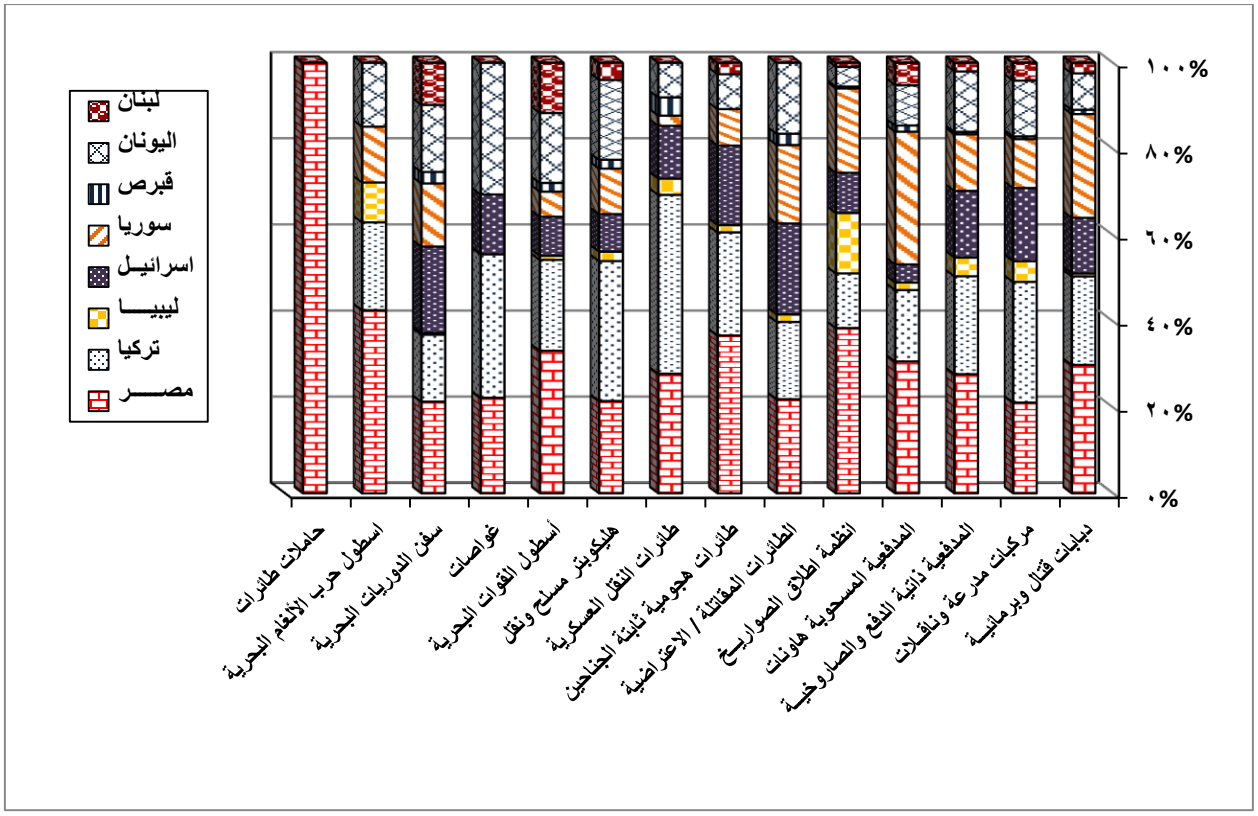

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (١٥)

شكل (٢١) إمكانيات دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط من نظم التسليح الرئيسة عام ٢٠٢٢م

والجدير بالذكر أنه رغم تفوق مصر وتركيا على الكيان الإسرائيلي وتعادل اليونان وسوريا معه من حيث الترتيب الخاص بإمكانيات نظم التسليح الرئيسة، إلا أن انفراد الكيان الإسرائيلي وامتلاكه القوة النووية وتكنولوجيا الفضاء العسكري بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية؛ يضعها في ترتيب آخر من حيث نظام التسليح، حيث تمتلك إسرائيل ما بين ٤٧ : ١٣٠ رأس نووية عام ١٩٩٩م (أحمد حسن ، ٢٠٠٦ ، صـ١٨٥).

كما تمتلك إسرائيل منظومة تكنولوجيا الفضاء، حيث استطاعت إسرائيل اطلاق قمرها التجسسي " أفق ٥ " عام ٢٠٠٢م، ويقوم القمر بالدوران حول الأرض على ارتفاع من ٤٠٠ : ٦٠٠ كم وإرسال صور شديدة الدقة؛ مما يشكل تهديداً أمنياً كبيراً للمنطقة بشكل عام، خاصة بعد امتلاك الكيان الإسرائيلي منظومة استطلاع فضائية متكاملة للتجسس والتصوير الفضائي والتصنت يمكن من خلالها الحصول على معلومات عن جميع الدول العربية وتصويرها خاصة الأهداف الاستراتيجية ومتابعة التطورات العسكرية في جميع دول المنطقة؛ مما يعد تهديداً للأمن القومي المصري والعربي (أحمد حسن ، ٢٠٠٦ ، صـ١٣٨).

ولكي يتم تحديد ترتيب القوة العسكرية لدول الحوض قام الباحث باختيار عدداً من العناصر والمتغيرات التي يمكن اخضاعها للقياس، وتم اختيار طريقة الرتب لقياس القوة العسكرية للدول لقدرتها على اخضاع عناصر القوة للقياس الترتيبي، عن طريق تحويل الأرقام المطلقة لكل متغير إلى نسبة مئوية من المجموع العام لكل دول المقارنة، وإعطاء كل دولة رتبة وفقا لنسبتها المئوية، ثم يتم جمع رتب كل المتغيرات المستخدمة في

القياس للحصول على جملة الرتب لكل دولة (محمد الديب، ٢٠٠٨، صـ٦١١ : ٦١٢)، فالدولة التي تحصل على أقل مجموع للرتب تكون هي الأقوى. ويوضح جدول (١٦) والشكل (٢٢) ترتيب دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط من حيث عناصر ومتغيرات القوة العسكرية .

جدول (١٦) ترتيب دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط من حيث القوة العسكرية حسب طريقة الرتب *

الدولة	متغيرات القوة العسكرية											
	أفراد القوات المسلحة		الإنفاق العسكري		نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي *		حجم التسليح الرئيسي للدولة		حجم التسليح النووي والتكنولوجي		النتائج	
	%	رتبة	%	رتبة	%	رتبة	%	رتبة	%	رتبة	مج	رتبة
مصر	٣٩,٩	١	٩,٦	٤	١,٢	-	٢٠	١	-	٢م	٨	١
تركيا	٣٥,١	٢	٢١,٣	٢	٢,٨	-	٣١	٢	-	٢م	٨	١م
الكيان الإسرائيلي	٣,١	٤	٣٩,٢	١	٥,٦	-	٥٣	٣	١٠٠	١	٩	٢
اليونان	٢,٦	٦	١٤,٥	٣	٢,٨	-	٥٣	٣	-	٢م	١٤	٣
سوريا	١٤,٣	٣	٤,٥	٦	٤,١	-	٥٣	٣	-	٢م	١٤	٣م
ليبيا	٣	٥	٧,٧	٥	١٥,٥	-	٨٥	٥	-	٢م	١٧	٤
لبنان	١,٧	٧	٢,٢	٧	٣	-	٨١	٤	-	٢م	٢٠	٥
قبرص	٠,٣	٨	١,١	٨	١,٨	-	٩٢	٦	-	٢م	٢٤	٦

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول (١٤)

* لم يتم إدراج نسبة الإنفاق العسكري ضمن الترتيب لأن بياناته ترجع إلى عام ٢٠٢٠م، وبيانات سوريا عام ٢٠١٠م ، وبيانات ليبيا عام ٢٠١٤م

ويتضح من الجدول (١٦) والشكل (٢٢) ما يلي:

- جاءت مصر وتركيا في الترتيب الأول من حيث إجمالي رتب عناصر ومتغيرات القوة العسكرية، يليهما في الترتيب الثاني الكيان الإسرائيلي، يليها في الترتيب الثالث كل من اليونان، وسوريا، ثم احتلت ليبيا المركز الرابع، تليه في المركز الخامس لبنان، وجاءت قبرص في الترتيب الأخير.
- ضعف القدرة العسكرية لقبرص جعلت تركيا ذات القوة العسكرية تتحرش بسواحلها الشمالية والجنوبية والقيام بعمليات التنقيب عن الغاز بمياهها الإقليمية؛ ولذلك لجأت قبرص إلى عمل تحالفات مع مصر واليونان حتى تستطيع إيقاف هذا التحرش الموجه إليها من قبل تركيا.

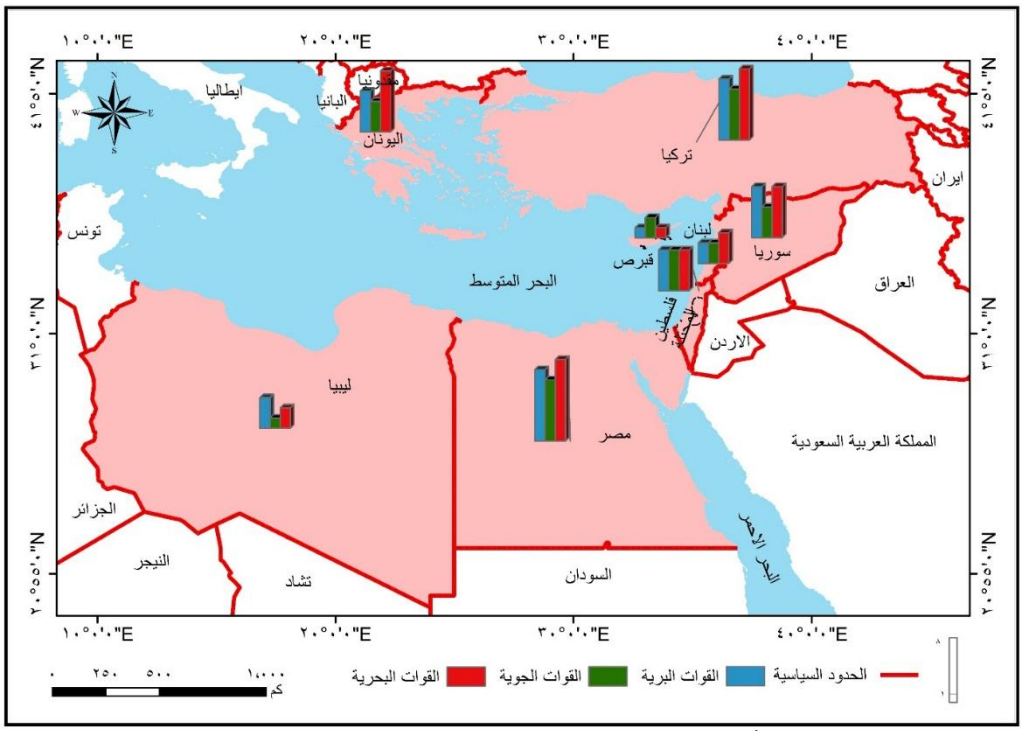

المصدر من عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (١٥)

شكل (٢٢) ترتيب دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط من حيث القوة العسكرية عام ٢٠٢٢م

سادسا: مستقبل الصراع الإقليمي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

تتعدد احتمالات تطور الصراع في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، حيث يواجه إقليم شرق المتوسط حالة من عدم الاستقرار السياسي والاستراتيجي؛ مما سينعكس على مسار العلاقات بين دول شرق المتوسط في الفترة المقبلة.

كما أن لاكتشافات الطاقة في منطقة شرق المتوسط جانب إيجابي يتمثل في إمكانية البحث عن مسارات للتعاون بين دول شرق المتوسط بهدف الحصول على أكبر قدر من الاستفادة من تلك الموارد.
في الوقت نفسه تعد مسألة استغلال الموارد الطبيعية، خاصة المواد الهيدروكربونية، فضلاً عن تحديد مسار الأنبوب الذي سيتم إنشائه لتصدير الطاقة الفائضة إلى أوروبا، تشكل مسارًا للخلاف الدائم والمستمر بين دول حوض شرق البحر المتوسط.

ويعد هذا الوضع الإقليمي المعقد، والذي تتشابك فيه الكثير من الخيوط بين الدول؛ مما ينذر بالعديد من السياسات الصراعية فيما يتعلق بمستقبل الصراع الإقليمي؛ لذلك تتعدد احتمالات تطور صراعات الغاز في منطقة شرق المتوسط، فالتصعيد الراهن بين الدول المطلة على المتوسط لا يعني وجود احتمالات قائمة لتسوية الخلافات، وفي هذا الصدد تتمثل أهم سيناريوهات تطور صراعات الغاز في شرق المتوسط فيما يلي:

١- محاولة بعض الأطراف تشكيل تحالفات جديدة، حيث تسعي تركيا إلى تشكيل تحالفات جديدة تضم دول الحوض التي لم تدخل في أي تحالفات مثل لبنان وسوريا والسلطة الفلسطينية لتحقيق هدفين: الأول تأمين استمرار تدفق النفط والغاز إلى تركيا لتغطية الطلب المحلي، خاصة وأن تركيا تعتمد على روسيا في معظم وارداتها من الغاز، والهدف الثاني التعاون مع هذه الدول لإنشاء خطوط غاز تجعل تركيا مركزاً إقليمياً لتصدير الغاز إلى السوق الأوروبي.

ومما يدعم هذا السيناريو أن لبنان لم تبدأ بعد في استخراج الغاز من الحقول المكتشفة، كما أنها لم تصدق على أي اتفاقيات بشأن ترسيم حدودها البحرية مع الدول المجاورة والمقابلة لها في البحر المتوسط. كما أدى عدم الاستقرار في سوريا إلى توقف عمليات استكشاف الغاز الطبيعي بها، ويشير العديد من المحللين أن سبب التدخل الكبير من قبل تركيا في الصراع الدائر في سوريا؛ لتأمين مصالحها لاسيما فيما يتعلق بالغاز.

٢- قد تتدخل أطراف دولية مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة كوسطاء دوليين للوصول إلى اتفاق نهائي ومقبول بين مختلف أطراف النزاع، والفصل بين دول الحوض في العديد من المشكلات والنزاعات كالنزاعات حول ترسيم الحدود البحرية، خاصة في ظل وجود العديد من اتفاقيات ترسيم الحدود بين الدول، بالإضافة إلى النزاعات حول حق استغلال الموارد الطبيعية. فعلي سبيل المثال سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء التصعيد التركي مع كل من اليونان وقبرص على مختلف المجالات، لتعزيز أمن الطاقة وتنويع مصادر الواردات وتنويع طرق التوريد (إيمان زهران ، ٢٠٢٠ ، صـ١٦٩)، خاصة مع تدهور العلاقات الأوروبية الروسية. كما تدخلت الولايات المتحدة كوسيط لحل النزاع القائم بين لبنان والكيان الإسرائيلي حول الحدود البحرية.

ومما يدعم هذا السيناريو أن من المصلحة الدولية حدوث الاستقرار بمنطقة شرق المتوسط التي تشكل أهمية كبرى في تغطية احتياجات السوق العالمية للطاقة بسبب حجمها الكبير وقربها الجغرافي؛ لذلك تسعي القوى الدولية لتأمين إنتاج المنطقة؛ لتخفيف الاعتماد شبه الكلي على الغاز الروسي.

٣- قد يحدث توافق بين دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط حول ترسيم الحدود البحرية وفق قواعد القانون الدولي، فضلاً عن تعاونها في مجال استغلال الطاقة المكتشفة، وذلك بسبب الضغوط الإقليمية والدولية التي تواجه تركيا، ويمكن أن يتم ذلك وفق منتدى غاز شرق المتوسط، الذي أنشأته مصر والذي يضم سبعة دول والذي يفتح عضويته لباقي دول المنطقة، ويمكن لهذا السيناريو أن يتحقق إذا أدركت دول الحوض لنتائج التصعيد التي قد تتسبب في تهديد الأمن والسلم الإقليمي والدولي، مع عدم استفادة هذه الدول من الثروات المكتشفة حديثاً من الغاز.

٤- التصعيد والمواجهة العسكرية، فقد تتسبب استمرار سياسة تركيا في التنقيب غير المشروع عن الغاز في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لدول المنطقة، واستمرارها في انتهاج سياسات تصعيدية ضد دول الحوض، وخلق تحالفاتها الخاصة؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى فرض عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية، ومع استمرار حرب التصريحات بين العديد من دول المنطقة، واستمرار دول المنطقة إجراء المناورات العسكرية؛ الأمر الذي يزيد من حالة الاحتقان ليصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين أكثر من دولة في المنطقة.

سابعا: النتائج والتوصيات

إن من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

- إن اكتشافات الطاقة الجديدة – خاصة الغاز الطبيعي – في الحوض الشرقي للبحر المتوسط عمل على زيادة الصراع بين دول الحوض والذي قد يصل إلى الاصطدام العسكري، أكثر من التعاون فيما بينها حول استغلالها والاستفادة منها.
- بالرغم من وجود تشريعات قانونية تحدد المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لبعض دول شرق البحر المتوسط، إلا أن هناك بعض الدول – كالكيان الإسرائيلي وتركيا – التي تطمع في استغلال الطاقة المكتشفة في مناطق الولاية البحرية للدول الأخرى.
- يعد عدم اتفاق دول شرق المتوسط على ترسيم الحدود البحرية أحد أهم أسباب الصراع على الطاقة في المنطقة، ومما يعمق من هذا الصراع أن هناك بعض الدول – كالكيان الإسرائيلي وتركيا وسوريا – غير موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م، وتعد هذه الاتفاقية هي الإطار القانوني الدولي التي تحكم كل ما يتعلق بالبحار؛ ولذلك فإن هذه الدول غير ملتزمة بمبادئ هذه الاتفاقية؛ مما يصعب من عملية ترسيم الحدود البحرية.
- أدى الصراع على الطاقة في شرق البحر المتوسط إلى نشأة تحالفات إقليمية؛ لحماية الطاقة المكتشفة.
- تحتاج دول شرق البحر المتوسط إلى تكثيف الجهد والتوسع في البحث والاستكشاف على النفط؛ نظراً لوجود فجوة في الطلب على النفط عند كل دول شرق البحر المتوسط فيما عدا ليبيا.
- يمكن أن تحقق اكتشافات الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط تعاوناً في مجال استغلال الطاقة المكتشفة بين دول المنطقة وإنشاء سوق إقليمي للغاز؛ وذلك وفق منتدى غاز شرق المتوسط، الذي أنشأته مصر والذي يضم سبعة دول ويفتح عضويته لباقي دول المنطقة.
- إن ضعف القدرة العسكرية لقبرص جعلت تركيا ذات القوة العسكرية تتحرش بسواحلها الشمالية والجنوبية والقيام باحتجاز أجزاء من مياهها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة للتنقيب فيها؛ ولذلك لجأت قبرص إلى عمل تحالفات مع مصر واليونان حتى تستطيع إيقاف هذا التحرش الموجه إليها.

ومن خلال ما سبق يوصي البحث بما يلي:

- تعزيز التعاون بين دول شرق البحر المتوسط من خلال المبادرة نحو ترسيم الحدود البحرية، والتعاون في استغلال الطاقة المكتشفة من أجل الاستفادة الاقتصادية منها، وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

- ضرورة تعاون دول شرق البحر المتوسط في مد خط أنابيب شرق البحر المتوسط عن طريق تقاسم تكلفة إمداده بين جميع الدول بما فيها تركيا؛ مما يعد نقطة التقاء جديدة بين دول المنطقة، ويقلل من احتمالية الصراع، ويضمن تقاسم النفوذ.
- التوسع في منح امتيازات البحث والتنقيب عن النفط في منطقة شرق البحر المتوسط؛ لتقليل العجز الناتج عن ارتفاع استهلاك النفط عن إنتاجه، والذي تعاني منه كل دول المنطقة فيما عدا ليبيا.
- الاهتمام بتدعيم القوات العسكرية – البحرية والجوية – لأهميتها في حماية الدولة وحماية مواردها الاقتصادية المكتشفة في المنطقة.
- تواصل دول شرق البحر المتوسط – خاصة الدول العربية كسوريا ولبنان – مع السلطات المصرية والقبرصية؛ لبحث موضوع الانضمام إلى مشروع شبكة أنابيب نقل الغاز المكتشف أمام سواحلها عبر خط الأنابيب القبرصي إلى معامل الإسالة المصرية في دمياط وادكو.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر.

- الأمم المتحـدة، الاتفاق بين الجمهورية القبرصية وجمهورية مصر العربية حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، عام ٢٠٠٣م.
- ـــــــــــــ، تقرير بشأن تحديد الحدود البحرية الجنوبية للمنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة، عام ٢٠١٠م.
- ـــــــــــــ، رسالة بتاريخ ٢٥ أبريل عام ٢٠١٤م موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدي الأمم المتحدة، الدورة ٦٨، البندان ٤٢ و٧٦ من جدول الأعمال، مسألة قبرص.
- ـــــــــــــ، رسالة بتاريخ ٢٩ فبراير عام ٢٠١٦م موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدي الأمم المتحدة، الدورة ٧٠، البندان ٤٤ و٧٩ (أ) من جدول الأعمال.
- ـــــــــــــ، رسالة بتاريخ ٥ ديسمبر عام ٢٠١٣م موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدي الأمم المتحدة، الدورة ٦٨، البند ٧٦ من جدول الأعمال.
- ـــــــــــــ، رسالة بتاريخ ١٣ فبراير عام ٢٠١٤م موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدي الأمم المتحدة، الدورة ٦٨، البند ٧٦ من جدول الأعمال.
- ـــــــــــــ، مذكرة شفوية بتاريخ ١٣ نوفمبر عام ٢٠١٤م موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدي الأمم المتحدة، الدورة ٦٩، البند ٧٤ من جدول الأعمال.
- ـــــــــــــ، مرسوم رقم ٦٤٣٣ حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، عام ٢٠١١م.
- ـــــــــــــ، وزارة الخارجية الفلسطينية، إعلان دولة فلسطين بشأن حدودها البحرية، ٢٤ سبتمبر عام ٢٠١٩م.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، وحدة تحليل السياسات، قطر، سبتمبر عام ٢٠١٢م.
- ـــ، تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، وحدة الدراسات السياسية، قطر، يناير عام ٢٠٢٠م.
- الهيئة العامة للاستعلامات، مصر مركز إقليمي للطاقة في شرق المتوسط، علاقات دولية، قضايا دولية، الخميس ١٦ يونيو ٢٠٢٢م على الموقع https://www.sis.gov.eg/Story/159715
- منصة الطاقة الإعلامية البحثية، attaqa.net
- موقع البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org
- موقع الأمم المتحدة، شعبة قانون البحار https://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/regionslist.htm
- موقع جيوش العالم، https://www.globalfirepower.com
- موقع وزارة البترول والثروة المعدنية، مصر، https://www.petroleum.gov.eg

ثانيا: المراجع العربية.

- إبراهيم نوار، غاز المشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، أبريل ٢٠١٢م.
- أحمد زكريا الباسوسي، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة شرق البحر المتوسط، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٨م.
- أحمد قنديل، الاتحاد الأوروبي وغاز شرق المتوسط المصالح والسياسات وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨م.
- ـــــــــــ، مصر واكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط رؤية مستقبلية، كراسات استراتيجية، العدد ٢٨٨، المجلد ٢٧، مايو ٢٠١٨م.
- أحمد محمد طاهر حسن، أمن مصر القومي في مواجهة التحولات الإقليمية الراهنة، من الإبداعات الفكرية للباحثين السياسيين الشباب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، عام ٢٠٠٦م.
- إيمان زهران، تركيا وعسكرة التفاعلات في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩، المجلد ٥٦، يناير ٢٠٢٠م.
- جاغتاي أوزدمير، صراع القوي الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، مجلة الأبحاث- الدراسات، ٢٠١٨م.
- حسين سليمان، غاز شرق المتوسط ما بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨م.
- رانيا علاء السباعي، قبرص – لبنان – تركيا الاتجاه نحو التصعيد أم التهدئة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨م.

- سلوى السعيد فراج، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٢، أكتوبر ٢٠٢١م.
- سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٣، يناير ٢٠٢٢م.
- شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت ٢٠١٩م.
- شريف شعبان مبروك، التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط، مجلة آفاق سياسية، العدد ٢٤، ٢٠١٥م.
- طـارق فهمـي، السيناريوهات المستقبلية للصراع والتعاون في منطقة شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨م.
- ـــــــــــ، الرؤى الإسرائيلية للتعاون في إقليم شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٣، المجلد ٥٦، يناير ٢٠٢١م.
- ـــــــــــ، المصالح الإسرائيلية في غاز المتوسط والنزاع مع الجانبين اللبناني والفلسطيني، الملف المصري: غاز شرق المتوسط. أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٦، عام ٢٠٢٠م.
- عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، الدار العربية للعلوم، بيروت، عام ٢٠٠٩م.
- عبد العزيز المنصور وآخرون، الصراع على النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٥، العدد ٧، عام ٢٠١٣م.
- عبد الله مصطفى المعلواني، أمن الطاقة الإسرائيلي والأمن القومي العربي: دراسة حالة إقليم شرق المتوسط، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٢١م.
- مالك عوني، إنذار مبكر: التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، نوفمبر ٢٠١١م.
- ماهر حمدي عيش، النزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد ٢٣، ج٢، يناير ٢٠٢٣م.
- ـــــــــــ، تأثير الجزر المتاخمة للساحل التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على تحديد الجرف القاري لتركيا دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد ٢١، ج٢، يوليو ٢٠٢٢م.
- محمد أبو سريع، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨م.
- محمد أبو غدير، الرؤى الأوروبية للتعاون والصراع في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٣، المجلد ٥٦، يناير ٢٠٢١م.

- محمد شوقي عبد العال، المناطق الاقتصادية الخالصة لدول شرق المتوسط وقواعد قانون البحار، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة بالجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ٢٠١٨م.
- محمد قشقوش، صراع النفوذ العسكري والأمني في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨م.
- محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر- إضافات وتعديلات جوهرية، ط٦، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- محمود قاسم، منظمة شرق المتوسط بين تعظيم العوائد ومجابهة التحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٣، المجلد ٥٦، يناير ٢٠٢١م.
- منى سليمان، التحالف المصري – اليوناني – القبرصي وتغيير موازين شرق المتوسط، تحليلات – شرق أوسط، مجلة السياسة الدولية، ٢ / ١٢ / ٢٠١٧م، من اللينك https://www.siyassa.org.eg/News/15423.aspx
- وليد خدوري، احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية: الإمكانات والتحديات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧م.
- ياسمين أحمد صالح، النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الأزمة، المجلة الجنائية القومية، المجلد ٦٣، العدد ٣، نوفمبر ٢٠٢٠م.

ثالثا: المصادر والمراجع الأجنبية.

- Agreement between the Government of the Hellenic Republic and the Government of the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone between the two countries, 6 August 2020.
- Agreement between the Government of the State of Israel and the Government of the Republic of Cyprus on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, signed in Nicosia on 17 December 2010.
- Agreement between the Republic of Cyprus and the Arab Republic of Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, 17 February 2003.
- Ahmed Soliman, A, M, The Role of Eastern Mediterranean Gas In the European Energy Security, Master Thesis, Faculty of Economic and Political Sciences, Cairo University, 2021.
- Barring ton, L and Williams D, Israel, Lebanon Clash over offshore Energy, Raising Tension, Reuters, 31 January 2018, Retrieved from https://UK.reuters.com.
- Boersma, Tim & Natan Sachs, Gaza Marine: Natural Gas Extraction in Tumultuous Times? Brookings, Policy Paper, 2015 No. 36.

- Cozzi,A, and other, Zohr Giant Discovery A paradigm shift in Nile Delta and East Mediterranean Exploration, Search and Discovery Article, No:20414,2018.
- Darbouche and other, East Mediterranean Gas: what kind of game changer?, The Oxford Institute for Energy Studies, NG12, University of Oxford, 2012.
- Egypt, Cyprus, Greece Sign Electricity Interconnection Deal, Egypt Oil&Gas, May 23, 2019, https://bit.ly/2KZCS61,(Accessed on November21,2020.
- Elkabbouri Mounime and Lotfi, Maritime transport and international trade: a study of transshipment opportunities and their impacts on the Mediterranean region growth, The Business& Management Review,2014, volume 4, Number 4.
- Emerson,M, Fishing for Gas and more in Cypriot water, Insight Turkey, volume 15, 2013.
- Evaghorou, Evaghoros L, State Competition in Eastern Mediterranean: Energy and Security Issues, Eastern Mediterranean Policy Note, University of Nicosia, Cyprus Center for European and International Affairs,2019, No.35.
- First Cyprus-Israel-Greece tripartite meeting", (2016), Diplomat Magazine. https://bit.ly/3FvpbDH (Accessible in 22/2/2021).
- Karagiannis, Emmanuel, The Emerging Gas Region of the Eastern Mediterranean, FIACSI-ISA Joint International Conference, Buenos Aires, Global and Regional Powers in a Changing World, 2014.
- List of Geographic Coordinates for the Delimitation of a Maritime Boundary Line of the Territorial Sea and Exclusive Economic Zone of Lebanon, as transmitted by a letter dated 27 October 2022, from the Minister of Foreign Affairs and Emigrants of Lebanon addressed to the Secretary-General of the United Nations.
- Maltezou,R, Cyprus Accuses Turkey of Blocking Ship Again in Gas Exploration Standoff, Reuters, 23 February 2018, Retrieved from https://uk.reuters.com.

- Meier,D, Lebanon's Maritime Boundaries: Between Economic Opportunities and Military Confrontation, Papers on Lebanon, Centre for Lebanese Studies, University of Oxford,2013.
- Memorandum of Understanding Between the Government of the Republic of Turkey and the Government of National Accord-State of Libya on Delimitation of the Maritime Jurisdiction Areas in the Mediterranean" 27 November 2019 (entry into force: 8 December 2019; registration #: 56119; registration date: 11 December 2019)
- Michael Ratner, Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean, Congressional Research Service, August 15, 2016.
- Rishmawi, Johnny, Regime Building in the Levant: The Feasibility of Cooperation in the Levant Basin, Master's Thesis, The American University in Cairo, School of Humanities and Social Science, Department of Political Science, 2014.
- Simon Henderson, Natural Gas in the Palestinian Authority: The Potential of the Gaza Marine Offshore Field, The German Marshall Fund of the United States, Mar 2014: bit.ly/3dL6ZYg.
- The Legal Framework of Lebanon's Maritime Boundaries: The Exclusive Economic Zone and Offshore Hydrocarbon Resources, Swiss Association for Euro-Arab Muslim Dialogue, November 2012.
- Tziampiris, Aristotle, The New Eastern Mediterranean as a Regional Subsystem: Theory, Politics and States in a Volatile Era, Springer,2019.
- United Nations, Declaration of the Palestine regarding the maritime boundaries of the State of Palestine in accordance with the United Nations Convention of the Low of the sea, 24 September 2019.
- United Nations, Israel: Communication dated 14 January 2020 from the Permanent Mission of Israel to the United Nations addressed to the office of the Secretary-General.
- United Nations, letter dated 12 December 2018 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.

- United Nations, letter dated 19 February 2019 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
- United Nations, letter dated 11 July 2019 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
- United Nations, letter dated 13 November 2019 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
- United Nations, letter dated 19 February 2020 from the Permanent Representative of Greece to the to the United Nations addressed to the Secretary-General. A/74/710 S/2020/129
- United Nations, letter dated 18 March 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
- United Nations, letter dated 20 April 2020 from the Permanent Representative of Greece to the United Nations addressed to the Secretary-General. A/74/819
- United Nations, letter dated 30 April 2020 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General
- United Nations, letter dated 13 October 2021 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
- United Nations, List of the Geographical Coordinates of points 1 to 177 Concerning the north-western outer Limit of the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf of the Republic of Cyprus, 2019.
- United Nations, Note verbale dated 14 August 2020 from the Permanent Mission of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
- US. Geological Survey, "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean", Fact Sheet,no.3014,March,2010,retrievedfrom: http://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf

The Conflict Over Energy in the Eastern Mediterranean Basin: A Study in Political Geography

By
Dr. Eid Nagy Al-Rifaiy Shalaby
Lecturer of Human Geography in the Department of Geography and Geographic Information Systems
Faculty of Arts - Tanta University

Abstract:

This study deals with the conflict over energy in the eastern Mediterranean basin. The study area is of great importance due to its distinctive geographical location, as it is located in the middle of the three continents, Europe, Asia and Africa. Moreover, it contains many straits and sea routes that control the global economy; hence, the region represents a hotbed of historical conflict such as the Arab-Israeli conflict, in addition to the ongoing conflict between Turkey, Cyprus, and Greece over the Cyprus issue.

With the recent discoveries of energy, the region containing huge natural gas reserves in the maritime areas of the countries of the region, and with the presence of legal legislation regarding the definition of territorial waters and the exclusive economic zone, tensions have escalated, as there are some countries in the region - such as the Israeli entity, Turkey and Syria - that have not signed the United Nations Convention on the Law of the Sea in1982,Which increases the difficulty of demarcating maritime boundary. This makes countries with common interests resort to signing bilateral agreements, or to some countries declaring their maritime borders unilaterally, which provokes the ire of other neighboring countries. All of this led to the return of historical conflicts in the region, and the emergence of other conflicts over the division and exploitation of energy in the region.

Recent energy discoveries may play a role in fueling conflicts between the basin countries, especially as exploration operations coincide with the absence of a clear legal vision for demarcating the maritime borders of each country. These explorations may be a source of cooperation between

the basin countries, with these countries being convinced that cooperation is the only way to benefit from energy sources in the region .

Keywords: political geography, the eastern Mediterranean basin, the conflict over energy, the Mediterranean, natural gas, maritime boundary.